هدم الإسلام
بالمصطلحات المستوردة

(الحداثة والأصولية)

أ.د. زينب عبد العزيز
أستاذة الحضارة بآداب المنوفية

١٩٩٦

توزيع دار الأنصار
٨١ ش البستان - عابدين

بسم الله الرحمن الرحيم

قال سيدنا محمد ﷺ :

" أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر "

المقدمة

جرى العرف على أن الكلمات تعرف بمعناها أو بمضمونها . إلا أن هناك كلمات لا يمكن إدراك حقيقتها إلا بمعرفة جذورها والمناخ الذي نشأت فيه ، والأحداث الأساسية التي واكبت نشأتها – خاصة إذا ما كانت هذه الكلمات ذات خلفيات وأبعاد دينية أو سياسية يراد طمس معالمها الأصلية لاستخدامها في أغراض بعينها ..

فالكلمة ، على حد قول فيكتور هيجو " عبارة عن كائن حيّ " .. كائن يتصف بإمكانيات متفاوتة القيمة .. فمن ناحية يمكن وصف هذه الكلمات من منطلق العوام ، ومن ناحية أخرى يمكن الارتقاء بها إلى درجة قطب من الأقطاب .. فهناك كلمات مسطحة ، لها مجرد دلالة محدودة ، وأخرى تحمل آفاقاً فكرية أو نفسية متعددة الملامح، وتتعدى الحدود الشكلية اللغوية . أي إنها تقوم ببلورة المعطيات الرمزية وتؤدي إلى استشفاف المعطيات التحتية الكامنة في أبعاد الخطاب وعلاقاته الاجتماعية والتاريخية والسياسية والدينية .. فهي مفردات يمكن أن نطلق عليها عبارة : " كلمات مصيرية " .. بمعنى أنها تتحكم في مصائر الأفراد والشعوب وتحدد مستقبلها ومصائرها ..

فكلمة مثل **الحرية** لها دلالتها على المستوى الفردي ولها دلالتها على المستوى العام كما لها دلالتها في المستويات الأعلى ، فهي لا تعني مجرد التحرر من قيد ما ، وإنما يمكن أن تتحول إلى شعار ، ويمكن أن تكون بمثابة برنامج عمل وهدف مصيري ، كما يمكن أن تكون شاعرية المعنى للانطلاق في عالم الأحلام أو شطآن المجهول .. فالخطاب العام الذي تُنشأ من أجله أو توضع فيه مثل هذه الكلمات هو الذي يكسبها دلالتها الحقيقية . لذلك يتطلب الأمر عدم الاكتفاء بالتوقف عند المعلَن أو الشائع من معانيها ، وإنما ينبغي أن يكون البحث عن المعاني والأحداث التي وراء تلك الكلمات وكذلك عن خلفياتها الأصلية ..

والكلمات المكوِّنة لهذا البحث تعد من تلك الكلمات المصيرية . وليس من المبالغة

أن نقول إنها من الكلمات التي تحكمت في مصير الشعوب عامة ، أو إنها تتحكم حالياً في مصير شعوب العالم الثالث ، وخاصة الشعوب الإسلامية والعربية . فعلى الرغم من كل ما كتب باللغة العربية من أبحاث حول العصرية أو الحداثة أو الأصولية – وكلها مسميات تؤدي في نهاية مطافها إلى العلمنة والتغريب وفرض النمط الغربي، فما زال هناك الملمح الديني الذي لم يتم تناوله بالتفصيل ، بل ولم يتطرق أحد إلى صلب الموضوع وتناوله بالتفصيل بدأ من أن أهم هذه الكلمات قد وُجدت للتعبير عن المعركة الدائرة في الكنيسة الكاثوليكية في صراعها ضد التقدم العلمي وضد سلطة الدولة .. أي إنها كلمات قد تمت صياغتها للتعبير عن الدور التاريخي / السياسي / الاجتماعي الذي دارت رحاه في ساحة المسيحية الغربية ، وما قامت به كل جبهة من الجبهات المتصارعة – قبل أن يزج بها إلى المجتمع لتحاصره في مختلف المجالات الأدبية والفكرية لطمس معالمها الكنسية التي صيغت من أجلها !

وقد آثرنا التطرق لهذا الموضوع رغم كل ما به من حساسيات ، لتوضيح حقيقة هذه الخلفيات التي تم استبعاد معالمها من الخطاب العربي خاصة ، في محاولة دءوب من جانب العلمانيين لفرضها على القرآن الكريم والسُنة وبالتالي على الإسلام والمسلمين..وكل ما نأمله هو توضيح أن استخدامها في الغرب يُعد في الواقع اسم على مسمّى مطابق له ، فالثابت يقيناً هو أن النصوص الإنجيلية قد عُبث بها على مر التاريخ ، وأن رسالة التوحيد المصوّبة لانحراف اليهود والتي أتى بها السيد المسيح لم تعد هي المسيحية الحالية التي عانت من التغيير والتبديل والتناقض منذ **بولس الرسول** ، الذي بدأ بتأليه السيد المسيح ، وبتغيير العهد واستبدال التعميد بالختان ، لذلك يخشى العابثون العلمَ والعلماءَ .. واليقين هنا في متناول كل قارئ ، فما عليه إلا أن يفتح الأناجيل المتداولة ويقارن الآيات ليصدم أو ليتأكد بنفسه .

كما نود التأكيد على أن استخدام نفس هذه الكلمات (الحداثة والأصولية) وفرضها على القرآن والسُنة ، وإقحامها في الخطاب العام للعالم الإسلامي يعد تخريباً

مرفوضاً لابد من التصدي له ؛ لأن القرآن لم ولن يتعرض لأي تحريف – إيماناً منا بآية ﴿ **إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون** ﴾ [الحجر : الآية ٩] . كما أن الإسلام لم يعرف أي معركة من المعارك بين النص المنزّل وبين التقدم العلمي . فالقرآن الكريم قائم على الربط بين الدين بكل أبعاده الروحية من عبادات وأخلاق وبين الدنيا بكل مجالاتها من تنظيم وتشريع .. فهو يدعو إلى العلم والتعلم كما يدعو إلى العبادة والتقوى ، في وحدة متكاملة متماسكة لا انفصام فيها ، ولا تناقض بين جوانبها الروحية والمادية . بل لقد كرّم الله سبحانه وتعالى العلماء ووضعهم في مرتبة بعد الرسل والأنبياء ، وبدأ التنزيل الكريم بسورة العلق وآية اقرأ .. ﴿**اقرأ باسم ربك الذي خلق**﴾ .. أي إن الله عز وجل هو الذي يدعونا إلى العلم ويحثنا إليه .

ولقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المتاح من المراجع الفرنسية أساساً ، حيث إن هذه المعارك قد دارت بين قطبي السلطة الدينية والمدنية ، أي بين الكنيسة الكاثوليكية البابوية وفرنسا وإن كانت قد امتدت لبلدان أوروبا في نفس الوقت ، وكذلك للمكانة التي تحتلها فرنسا لا من حيث موقعها الجغرافي أو الفكري الريادي فحسب ، أو لأنها "الابنة الكبرى للكنيسة" كما يقولون ، وإنما للدور القيادي الذي أخذته على عاتقها في تبني ثلثي مهام عمليات التبشير في العالم نظير إعلانها العلمانية وفصل الدين عن الدولة ، كما نطالع في " القاموس التاريخي للبابوية " تحت عبارة "اللجنة المقدسة للدعاية للعقيدة والإيمان" : " .. وهناك معطى رئيسي آخر ، هو أن الكاثوليكية الفرنسية هي المحرك الأساس للصحوة التبشيرية والتي تقوم بتزويدها بأهم الوسائل الرئيسية بالمال والرجال " .

قبل أن نتناول الحداثة **Modernisme** والأصولية **Fondamentalisme** وهما أساس هذا البحث ، لابد من التعرض للعصرية **Modernité** – لا لتوضيح الفرق بينها وبين مصطلح الحداثة فحسب ، ولكن لأنها تمثل خلفية محورية متعددة الملامح ، وكثيراً ما يتم الخلط بينهما ، خاصة وأن العصرية تعني أيضاً أزمة الكنيسة مع العلم في فترة سابقة للحداثة .

وإن كانت العصرية تشير إلى الجانب الكنسي وكشف التحريف الذي تغص به نصوص الكتاب المقدس ، إلا أنها تتضمن معنى التقدم المادي وانعكاساته على المجتمع الغربي . أما في المستعمرات وبلدان العالم الثالث فهي تعني عملية غرس الثقافة الغربية مع تدمير التراث المحلي ، وعادة ما تتولاها البعثات التبشيرية أو تقوم بجانب كبير منها خاصة بعد الاستقلال العسكري الشكلي حيث إن الاحتلال يستمر اقتصادياً وفكرياً .

ومن أهم العناصر التي تمثل الخلفية العامة للعصرية : عصر التنوير ، والثورة الفرنسية، والليبرالية – لارتباطها المباشر بخبايا الأصولية وأبعادها ؛ لذلك سنبدأ بالإشارة إليها باقتضاب لمجرد التذكرة ببعض أهم عناصرها المرتبطة بالكنيسة .

عصر التنوير Siècle des lumières :

يمثل أعلى وأعنف ما وصل إليه الصراع الكنسي آنذاك ، في مشواره الطويل منذ تحريف المسيحية على يدي بولس الرسول حتى القرن الثامن عشر . وإن كان هذا التيار قد بدأ بما عرف باسم " معركة القدامى والعصريين **Querelle des Anciens et des Modernes** " في القرن السابع عشر فقد تصدع البنيان السياسي والأخلاقي والديني منذ ما عرف " بأزمة الضمير الأوروبي " . فقد بدأ الفلاسفة برفض الحلول اللاهوتية والسلطة التقليدية المتوارثة وراحوا يراجعون المفاهيم الأساسية المتعلقة بمصير الإنسان وتنظيم المجتمع ، إيماناً بالعقل الإنساني القادر على حل كل شيء ، وإيماناً بالتقدم العلمي ومنجزاته ..

وقد كانت قاعدة اليقين الديكارتية هي نقطة الانطلاق التي اعتمد عليها الفلاسفة

لرفض أية سلطة أخرى سوى سلطة العقل . بل لقد تمادى فلاسفة ذلك القرن وراحوا يخضعون النصوص الإنجيلية والعقائد والأخلاق المسيحية ومؤسساتها السياسية والاجتماعية إلى التحليل العلمي النقدي الدقيق . كما أدى أدب الرحلات والاكتشافات الجغرافية والاتصال بالحضارات غير الأوروبية إلى تولد نظرية النسبية العالمية التي ساعدت هؤلاء الفلاسفة على إعادة تقويم الأفكار المسبقة حول الملكية والعدل والحرية وخاصة حول الدين المسيحي ، وبالتالي انعكاسها على نسبية القيم والأخلاق ..

وبدأت عملية مراجعة واسعة للنصوص الإنجيلية لا من قبل البروتستانت وحدهم ، وإنما بين نفس رجال الكهنوت الكاثوليكي الذين راحوا يدرسون هذه النصوص ويفسرونها تفسيراً علمياً بغية تخليصها مما بها من أخطاء وأفكار مسبقة وأساطير ..

وكان من أهم هؤلاء الباحثين المفسرين الجدد الأب ريشار سيمون **Richard Simon** (١٦٣٨-١٨١٢) الذي ارتبط اسمه بالتفسير الجديد للنصوص الإنجيلية . ويرجع إليه الفضل في تحديد معالم وقوانين علم نقد النصوص الإنجيلية **La critique de l'exégèse** ، وهو علم يهدف إلى تحديد درجة صحتها وأصالتها ومصداقيتها بعيداً عن أية أفكار لاهوتية مسبقة . ولقد اهتم بدراسة هذه النصوص في وثائقها الأصلية ، محللاً معانيها الحرفية المحددة مستبعداً كل ما تراكم عليها من موروثات مغرضة - أياً كانت النتيجة ..

وأكثر ما اهتم به فلاسفة عصر التنوير هو محاربة الظلمات والتعتيم الذي كانت تفرضه الكنيسة ، وراحوا يفسرون العقائد متهمين رجال الكنيسة بالطغيان والاستبداد وبخداع الشعوب . بذلك اتسمت أعمال التنوير بأنها حرب شعواء ضد الكهنوت ورجاله ؛ إذ راحوا يطالبون بالتسامح وحرية العقيدة ، وبالعودة إلى الطبيعة ، كما برّأوا الإنسان من تبعية الخطيئة الأولى التي فرضتها الكنيسة ، واستبدلوا البحث عن المتعة والسعادة الفردية بفكرة الخلاص والفداء ، وأقاموا حق الإنسان في المتعة طالما لا يمس سعادة الآخرين أو حريتهم بدلاً مما فرضته الكنيسة من إدانة للعواطف ومعايشتها

وفرضها للتبتل والحرمان .

أي إن الأخلاق التي نادى بها دعاة التنوير هي أخلاق نفعية حسية تؤمن بترابط المصالح الفردية وبتوازن العواطف الشخصية . وكانت أهم أسلحتهم هي "الموسوعة" ، ذلك القاموس الضخم الذي راحوا يضمنونه كافة المعارف والعلوم لمحاربة ظلمات الطغيان الكنسي ؛ لذلك وصف رجال اللاهوت فلاسفة ذلك العصر بأنهم " متآمرون يعملون على ضياع المسيحية " ، لاتجاههم نحو الإلحاد والمادية .

وسرعان ما توالت الإدانات البابوية ضد فلاسفة التنوير ، وأهم هذه النصوص الخطاب الرسولي للبابا كليمون الثاني عشر **Clément XII** (١٦٥٢-١٧٤٠) المعروف باسم " خلاص المسيحية " . وهو أول نص عقائدي كبير يعبر عن الأصولية الكاثوليكية ضد التنوير ، كما أدينت كل أعمال التنوير ووضعت في " الإندكس " أي في فهرس الكتب المحرمة ، والتي يحرم البابا على أتباعه الاطلاع عليها . وقد ظلت هذه القائمة موجودة يعمل بها منذ إنشائها عام ١٥٥٩ حتى عام ١٩٦٦ عندما تم تغيير اسم اللجنة الأساسية التي يخضع لها هذا السجل ، من لجنة محاكم التفتيش ، إلى "لجنة عقيدة الإيمان" (القاموس التاريخي للبابوية) - وإن كانت إدانات النصوص المعارضة للتيار الكنسي قد بدأت بإدانة كتابات أريوس في مجمع نيقيا الأول عام ٣٢٥م .. وكان الاطلاع على أحد الكتب المحرم قراءتها يؤدي إلى الحرمان والطرد من الكنيسة إن لم يكن إلى مصائب أخرى ، وقد ظل معمولاً بهذا القرار حتى عام ١٩٦٦ ، أي إلى أن تم استبداله بفرض القسم على رجال الأكليروس بعدم المساس بهذه " المحرمات " .. ذلك هو التعتيم الذي واجهت به الكنيسة عصر التنوير الذي مهد الطريق إلى الثورة الفرنسية ..

الثورة الفرنسية :

ولكي نفهم العداء الممتد من جانب الكرسي الرسولي للثورة الفرنسية لابد من وقفة خاطفة نتناول فيها أهم الأحداث ، ويوضح أ. لاتريي **A. Latreille** في

كتابه:عن **L' Eglise Catholique et la Révolution Française** تفاصيل ذلك التاريخ - وما أكثر تداول هذه الوقائع ..

لم تكن الثورة الفرنسية في بدايتها معادية للكنيسة أو البابا وإنما كانت تنتقد الثّروات الكنسية وأنظمتها ، وقد مضت كل الأحداث بسرعة خاطفة بينما كانت الأنباء تصل روما متأخرة ومتداخلة . وقد أدى القرار بوقف الضريبة العشرية التي كانت تتقاضاها الكنيسة إلى جانب إلغاء الامتيازات الكنسية في ١٧٨٩/٨/٤ إلى ذهول هذه السلطات .. وازداد الذهول حينما قام الثوار باعتقال الملك لويس السادس عشر في السادس من أكتوبر . وفي نفس ذلك الشهر قام تاليران باقتراح تأميم ثروات رجال الكنيسة والاستيلاء عليها كحل للأزمة الاقتصادية موضحاً أنهم مجرد مديرين لها ، وأن الدولة يمكنها أن تحل محلهم شريطة أن تمنحهم الدولة مرتبات يعيشون منها ..

وفي الثاني من نوفمبر ١٧٨٩ تم وضع الممتلكات الكنسية تحت تصرف الدولة وتحول رجال الكنيسة إلى موظفي دولة ! وقد أدى هذا التأميم إلى إلغاء الوجود الكنسي وإلى إقامة دستور مدني ، وتم تحويلهم إلى ثلاث وثمانين إدارة خاضعة لنفس العدد من المحافظات الفرنسية . وبتقاضي الأساقفة مرتباتهم من الدولة وخضوع تعيينهم للانتخابات المحلية ، أصبح الأسقف يحيط البابا علماً بأنه قد تم تعيينه في ذلك المنصب ، ولا يسأله الرأي أو إقرار هذا التعيين ، وبذلك تمت القطيعة مع الكرسي الرسولي . ومما زاد الطين بلة أنه تم إجبار رجال الكنيسة على القسم بالولاء للدولة والملك ، وعلى أن يستمدوا كل تعليماتهم من المجلس الثوري وليس من روما !

كما تم الاستيلاء على مقاطعة آفينيون الفرنسية وكانت منذ القرن الرابع عشر من الأملاك البابوية . وفي العاشر من شهر مارس ١٧٩١ أصدر البابا بيوس السادس بيانه المقتضب الذي أعلن فيه إدانته للدستور الثوري الفرنسي على " أنه بمثابة هدم للدين الكاثوليكي " ، كما راح يدين مبادئ الثورة نفسها وخاصة " تلك الحرية المطلقة التي

يمسون بها المجال الديني بل ويمنحون أنفسهم حرية التفكير والكتابة في مجال الشئون الدينية بكل ما يمكن للعقل غير المنضبط أن يمليه " .

وبعد ذلك بشهر تقريباً ، في ١٣ أبريل قام البابا برفض المؤسسات الدينية الحديثة واعتبرها انتهاكاً للكرسي الرسولي . الأمر الذي أدى إلى الانفصال الذي أُعلن رسمياً وسياسياً في شهر مايو ١٧٩١ . ورفض البابا استقبال الممثل الكنسي الجديد للثورة الفرنسية في روما ، ورد الثوار على ذلك الرفض بحرق عروس من القش تمثل " غول روما " في القصر الملكي !

واندلعت الحرب الدينية في فرنسا ، وأدى الدستور الجديد الصادر في ١٧٩١/١١/٢٩ إلى معاقبة رجال الكنيسة الذين رفضوا القسم بالولاء للوطن وليس لروما، وتم استبعادهم وسرعان ما امتدت نيران المعركة إلى البلدان الأوروبية المحيطة ، وقد انعكست هذه الأوضاع بمزيد من الكراهية للثورة الفرنسية التي أصبحت تمثل تهديداً لكافة العروش الملكية الأوروبية .

وقد أدى إعدام الملك لويس السادس عشر في ٢١ يناير ١٧٩٣ إلى تحبيذ تكوين أول تحالف ضد الثورة ، بينما كان رجالها يواصلون عملية اقتلاع الطغيان الكنسي في عصر " الرعب " ، واكتسبت الكاثوليكية صفة القوة الأولى المعادية للثورة .. وهو ما أدى بالثوار إلى مواصلة مسح آثار التسلط الكنسي بإلغاء التقويم الجريجوري ، وأسماء القديسين ، إلى جانب الاغتيالات ، وامتدت الحرب إلى إيطاليا حيث كان الجنرال بونابارت الشاب قد اجتاز جبال الألب ، وفصل ما بين الجيش النمسوي والإيطالي ، ووصل ميلانو في الخامس عشر من شهر مايو .

وبعد هذه الانتصارات تلقى بونابارت تعليمات صريحة بالتوجه إلى روما لزعزعة "مشعل التعصب" . وبذلك وجدت البابوية نفسها في مواجهة مع الثورة الفرنسية . وتم توقيع معاهدة تولنتينو في ١٩ فبراير ١٧٩٧ التي تنازل البابا بمقتضاها عن مقاطعة أنكونا وآفينيون وضيعة فنيسين ، كما دفع واحداً وثلاثين مليوناً بالإضافة إلى العديد

من الأعمال الفنية للجمهورية الفرنسية . وقد تسلم بونابارت المبلغ قائلاً : " هذه الملايين تساوي عشرة أضعاف قيمة روما بالنسبة لنا ، فهذه الآلة العجوز ستتهدم وحدها " ..

وقد علق المؤرخ الألماني سبيتلر **Spittler** على هذه الأحداث قائلاً : " لقد أبيدت البابوية ، إذ انتصرت الثورة الفرنسية كذلك في بلجيكا وفي إيطاليا وعلى ضفاف الراين ، وأصبحت أسبانيا حليفتها ، وأُلغيت بولندا من الخريطة بالقوى الأوروبية الوسطى والشرقية . وكفّت الكاثوليكية عن الوجود " ! إلا أن الكاثوليكية لم تكُفّ بعد لكنها تصدعت بشروخ ما زالت تتزايد في الأعماق ..

الليبرالية :

والليبرالية من الكلمات شديدة الارتباط بمعركة الحداثة والأصولية في الكنيسة الكاثوليكية . فمنذ القرن التاسع عشر لم تكف البابوية عن اتهام الليبرالية بعبارات واضحة شديدة الصرامة . وهي كلمة " تشير بلا لف ولا دوران – كما يقول إيميل بولا – إلى ثورة الحداثة بسمتيها الأساسيتين : تحرر العقل ، والاكتفاء الذاتي للإنسان الذي نسى دينه حيال خالقه وراح يقود العالم إلى الكارثة " .. أي إنها عبارة ترتبط بالهلع الذي أثارته الثورة الفرنسية في البنيان الكنسي ، والصراع الدائر بين هذا البنيان وبين تقدم العلوم وانعكاساتها على الأساطير الدينية ، والصراع بين الكنيسة والدولة ، والصراع بين المادية الاقتصادية والسيطرة اللاهوتية – التي تقود المصالح المتضاربة بين الطبقات الاجتماعية ..

ومعاداة الليبرالية تعد من التيارات التي تركت بصماتها واضحة في الثقافة الكاثوليكية فمنذ القرن الثامن عشر بدأت الأفكار التحررية تنتشر في السياسة والاقتصاد ، بدأ تصعيد الفجوة والخلاف بين الكاثوليكية والتحررية مما يشير إلى الانفصال بين الكنيسة والحرية – خاصة وأن الحرية هنا يقصد بها حرية العقيدة والتحرر من الطغيان الكنسي .

وقد بدأ تعريف الكلمة أولاً بالنسبة للسلطة المطلقة للكنيسة وقطبيها التي تتأرجح بينهما وهما : الحق الإلهي والاستبداد المستنير . لذلك فهي تختلف عن الشمولية المعاصرة : فالملك هو السلطة العليا ، ولا يخضع في الأرض إلا لضميره وعقله ، وبالتالي فهو يرفض أية سلطة أخرى بدءً بسلطة البابا - الأمر الذي نجمت عنه الاستبدادية والنزعة التفردية عن طريق التعسف في استخدام الحقوق والديمقراطية .

ويوضح إميل بولا في بحثه عن الليبرالية كيف " قامت الثورة الفرنسية بكنس الاستبدادية الملكية والكنسية من أوروبا ثم تركت الليبرالية مع تناقضاتها الداخلية " - تلك التناقضات التي تتبلور في الثورة على القوانين وفي استخدام العنف في إطار ثلاثي الأبعاد ، إذ أصبحت الكنيسة مهددة بالتيار المعادي لها من داخلها ومن خارجها ، وأصبح الأحرار مهددين من تيار الاشتراكية المتصاعدة ومن رد الفعل الكنسي ، كما أصبح الاشتراكيون مهددون من البورجوازية الرأسمالية ومن تحالفها مع الكنيسة .. ودارت اللعبة بين هذه التيارات الثلاثة ، وتمت فيها تحالفات ثنائية بين أطرافها وفقاً لمقتضيات الساعة ! ..

وتكشف الوثائق البابوية منذ قرنين عن ذلك التأرجح في صراع هذا البنيان من أجل الحفاظ على السلطة المطلقة في المستوى الديني وفي المستوى الاجتماعي . وقد عرّف الأديب الفرنسي السياسي الأصولي شارل موراس **Charles Maurras** الليبرالية قائلاً : " إنها مذهب متعدد الأشكال قائم على تحرير الإنسان من سلطة الله وشرعه وتنزيله ، وبالتالي فهو مذهب يحرر المجتمع المدني من أية تبعية للمجتمع الديني ، أي للكنيسة التي هي حارسة مفسرة وصاحبة القانون الإلهي المنزّل ... وقد ولّد هذا المذهب ذلك الصراع غير الإنساني من أجل الحياة ، كما ولّد ذلك التيار الجارف للحياة العصرية الذي هو البروليتاريا التي لم يترك لها سوى حرية أن تموت جوعاً " .. وهي عبارة تكشف الكثير مما يدور خلف التسميات التي نحن بصددها .

من هنا كان الارتباط بين عبارة الليبرالية في الدين ، والتي تعد البروتستانتية أكبر

رمز لها ، وأكبر دليل على عمق أبعادها ، وبين عبارة معركة الحداثة وصراعها مع الكاثوليكية ، وبين الليبرالية الاجتماعية الممثلة في الديمقراطية المسيحية والنقابية ، وخاصة تصاعد النقابات الاشتراكية .. أي الارتباط بين الدين والمجتمع والسياسة ، وصراع كل منها من أجل السيطرة والسيادة أو التحرر من التبعية لها .

ومهما تنوعت أوصاف الليبرالية في حلبة صراعها المتعدد الأطراف والمستويات ، فهي تشير إجمالاً إلى صورة مجتمع بلا إيمان ، وإلى حرية بلا ضوابط وبلا إله .. أو كما يقول إميل بولا صورة : " عالم كان مسيحياً بطريقته وترك لكل فرد فيه حرية أن يكون مسيحياً كيفما شاء حتى وإن كفّ عن التدين . وذلك هو ما يفسر نداء البابا يوحنا بولس الثاني وإصراره على إعادة تنصير العالم " .. وهو نداء يمثل أحد أهم أضلاع المنظومة العالمية الجديدة القائمة على : فرض النظام السياسي العالمي الواحد بزعامة أمريكا ؛ وفرض النظام الديني الواحد تحت لواء كاثوليكية روما ؛ وفرض النظام الحضاري الغربي القائم على الاستهلاك والانفلات لتحويل العالم إلى " قرية واحدة " من السادة والعبيد ..

العصرية :

أما فيما يتعلق بالعصرية ، فإننا نطالع في قاموس روبير التاريخي للغة الفرنسية أن "كلمة **Moderne** عصري مشتقة من اللاتينية القديمة ، وقد بدأ استخدامها أولاً في مجال اللغة التعليمي وفي مجالات الفنون . أما في صيغة الجمع فهي تشير إلى أبناء العصر في مقابل القدامى ، وتم تحديد معنى الصفة عام ١٤٥٥ إشارة إلى ما ينتمي للزمن الحالي . وقد انتشرت الكلمة بهذا المفهوم في القرن السابع عشر في نفس الفترة التي تفجرت فيها معركة (القدامى والعصريين) في الأدب " .

أما كلمة **Modernité** العصرية فنطالع في نفس القاموس أنها " مستخدمة منذ عام ١٧٩٦ (جان جاك روسو) للإشارة إلى ما هو عصري أما مضمونها الديني فقد اعتمد منذ عام ١٩٠٩ " .

ويشير قاموس روبير للغة الفرنسية إلى أن كلمة **Moderne** اشتقت عام ١٣٦١ عن اللاتينية وتأخذ عدة معاني : إشارة إلى الزمن الراهن للمتحدث ؛ وما ينعم به من الإنجازات الجديدة للتقدم العلمي والتقنيات ؛ والأشخاص الذين يلتزمون بكل ما هو معاصر لهم ؛ وفي تاريخ الأدب إلى العصريين على خلاف القدامى والكلاسيك ؛ وفي مجال التاريخ إشارة إلى التاريخ الحديث الذي يبدأ من أواخر القرون الوسطى (وعادة ما يتم تحديده بعام ١٤٥٣ تاريخ سقوط القسطنطينية) إلى الثورة الفرنسية (١٧٨٩) التي تمثل الفترة المسماة " المعاصرة " .

وكان بالفعل جان جاك روسو أول من استخدم كلمة العصرية عام ١٧٦٩ للتعبير عن أنصار كل ما هو عصري ، وخاصة في الإشارة إلى تلك المعركة المعروفة باسم "القدامى والعصريين" التي بدأت في المجال الكنسي بين المطالبين بإخضاع النصوص الإنجيلية للدراسة والتحليل ، وأولئك الذين يتمسكون بكل ما بها .

وازداد التصاقها بالمفهوم الديني عام ١٩٠٩ عند إعادة استخدامها في الخطاب العام في خضم أحداث المعركة الطاحنة بين الحداثة والأصولية ، وتوارت عن الخطاب الديني تقريباً عند استتباب كلمة الحداثة .

أما موسوعة بريتانيكا (طبعة ١٩٩٢) فتربط بين العصرية والتصنيع ، من خلال التجربة الغربية مع الثورة الصناعية التي بدأت منذ قرنين تقريباً ، وانعكاسها على مختلف المجالات . بمعنى أنه لتحديث مجتمع ما لابد من العمل على تصنيعه أولاً . أي أن المجتمع العصري مرتبط ارتباطاً لا انفصام فيه ببزوغ المجتمع الصناعي وازدهاره . وهذا موضوع هام وجانب آخر من جوانب العصرية المتعددة والذي يصلح أن يحتل كتاباً مستقلاً نأمل أن يوفق الله سبحانه من يقوم بعمله .

والعصرية من الكلمات التي يصعب حصرها في مجال محدد ، إذ إنها كما رأينا كلمة متعددة الملامح وفقاً للمضمون الذي تتصدره . فهي لا تشير إلى مفهوم اجتماعي بعينه ، ولا إلى مفهوم سياسي محدد ، بل ولا ترمز إلى مفهوم تاريخي بمعنى

الكلمة . ولعل أشمل تعبير لها هو ما قاله جان بودريار **Baudrillard** : " إنها تشير إلى نمط حضاري مميز ، يناقض النمط التراثي . أي إنها كلمة تتعارض مع مختلف الثقافات الأخرى السابقة أو التراثية . فالعصرية تفرض نفسها ، في مواجهة التنوع الجغرافي والرمزي لهذه الثقافات السابقة ، بكيانها الواحد ، المتجانس ، المنبثق عالمياً انطلاقاً من الغرب " (**Enc . Universalis**) ، وعلى الرغم من ذلك ، فهي تظل عبارة غير محددة المعالم وإن كانت تشير إجمالاً إلى تطور تاريخي واسع ، وإلى تغيّر فكري واضح قائم على مناقضة التراث المتوارث .

وقد يرجع تشعب معنى هذه الكلمة إلى أنها تجمع ما بين الأسطورة والواقع ، رغم تميزها في كل مجال من المجالات . كأن نقول : دولة عصرية ، وتقنية عصرية ، وفن معاصر ، وعادات وتقاليد عصرية ، وأفكار عصرية وما إلى ذلك . وبما أنها نجمت عن بعض التغيرات الجذرية للمؤسسة الاقتصادية والاجتماعية ، فإن مغزاها يتحقق في مختلف المستويات لأساليب الحياة في مجرياتها اليومية . لذلك نراها عبارة متحركة في شكلها ومضمونها كما أنها متحركة متغيرة في الزمان والمكان . ومن هنا ، فهي غير ثابتة إلا من حيث كونها نسق لقيم ما . الأمر الذي يجعلها أشبه ما تكون بالتراث حتى وإن كانت قائمة على مناقضته .

ومن هنا يمكن القول أنه لا توجد قوانين للعصرية ولا ملامح ثابتة في كل مجال ، وإنما هناك ما يمكن أن نطلق عليه منطق العصرية أو الأفكار المحركة لها . وبما أنها بمثابة القانون الأخلاقي للتغيير ، فهي تناقض الأخلاق القانونية للتراث ، أو إن صح التعبير إنها تمثل " تراث كل ما هو جديد " أياً كانت قيمته - على حد تعبير هارولد روزنبرج .

والعصرية عادة ما تكون مرتبطة بأزمة تاريخية للبنية الاجتماعية ، إلا أنها في الواقع ليست سوى المؤشر الدال عليها ، لأنها لا تقوم بتحليل هذه الأزمة وإنما تعبر عنها بشكل غير مباشر وبصفة متواصلة . فهي تعمل كفكرة محركة أو كفكرة رئيسية في

تخطيها لمتناقضات التاريخ وانعكاساته الحضارية . وبالتالي فهي تجعل من هذه الأزمة قيمة أو قانوناً للتغيير والتناقض .

وعلى الرغم من أن كلمة العصرية مرتبطة في المضامين الفكرية والثقافية كافة بمعركة القديم والجديد ، إلا أنها لم تكتسب معناها الحقيقي كبنية تاريخية وصراعية للتغيير والتعبير عن الأزمة الكامنة إلا في أوروبا في القرن السادس عشر ، ولم تتخذ كل أبعادها إلا ابتداء من القرن التاسع عشر .

ولو تتبعنا تطورها في مختلف المراحل على مر التاريخ لأدركنا أبعاد ملامحها . فمن السائد مثلاً أن نقرأ أن العصر الحديث قد أعقب العصور الوسطى أو العصر الوسيط عند اكتشاف أمريكا في أواخر القرن الخامس عشر ، أو أن نطالع أن اختراع المطبعة واكتشافات جاليليو تمثل بداياتِ النزعة الإنسانية لعصر النهضة ، أو أن أهم ما يميز مجال الفنون وخاصة الآداب في القرن السابع عشر والثامن عشر ما يعرف باسم "معركة القدامى والعصريين" .

ولهذه المعركة أهمية خاصة إذ إنها كانت في الواقع معركة ذات شقين أحدهما أدبي فني والآخر ديني ، وإن كانت تعبّر أيضاً عن أول صراع بين الإفراط في الملذات الحسية وبين المطالبة بالعودة إلى الأخلاق الدينية . أو بقول آخر : الصراع بين البلاط والكنيسة . وقد سبقت هذه المعركة معركة أخرى دينية معروفة باسم " معركة الطمأنينية " **Quiétisme** وهو منهب تصوفي يرى أن الكمال يقوم على حب الله وسكون الروح ، ومذهب الطمأنينية هذا تزعمه الراهب الأسباني مولينوس **Molinos** في القرن السابع عشر ، وهو قائم على ما يشبه التصوف الإسلامي " وحب الله دون انتظار مقابل ، والتخلي عن فكرة الخلاص الكنسي حباً في الله على حد قول مولينوس الذي تأثر بوضوح بالفكر الإسلامي . وقام البابا باقتلاع هذا التيار باستصدار وثيقة من محاكم التفتيش تتضمن ٦٨ اتهاماً لأتباعها الذين أبيدوا عن آخرهم .. والمعروف أنه كان من بينهم أتباع برنابيون (القاموس التاريخي للبابوية) .

وقد دارت رحى هذه المعركة بين كل من الأب الأديب بوسويه **Bossuet** والأب الأديب فينيلون **Fénélon** تحت ستار الحالة التي وصلت إليها المواعظ وإمكانية استخدام الأقوال المأثورة للقديسين ! ووصلت حدتها إلى ساحة البلاط الملكي الفرنسي والكرسي الرسولي ، وتدخل البابا لحسمها عن طريق محاكم التفتيش والاعتقالات والاتهام بالهرطقة !

ولم تكن القضية في الواقع قضية مواعظ وأقوال مأثورة وإنما قضية مصداقية النصوص الإنجيلية والابتعاد عنها بما يسمح بدخول الفكر الإسلامي العربي من أسبانيا عن طريق الأب مولينوس ..

وكان الأب بوسويه يعترض بكافة الوسائل على دراسة النصوص الإنجيلية دراسة نقدية مطالباً بضرورة التمسك بالتفسير التقليدي للكنيسة . كما طالب بحرق مؤلفات الأب ريشار سمون ومنها " التاريخ النقدي للعهد القديم " و " التاريخ النقدي للعهد الجديد " وكانت تطبع في هولندا . وكلها نصوص كاشفة لما بالأناجيل من تناقض لا يقبله العقل .

أما معركة " القدامى والعصريين " في الأدب فقد كان لها أيضاً جانبها الديني ، إذ قامت على رفض التمسك بالنمط الوثني وآلهة الأولمب ومؤلفيه وضرورة الاستلهام من " القيم الشاعرية " الموجودة في الكتاب المقدس بعهديه .. على أن الخيال المسيحي أجمل وأكثر واقعية من الجمال الوثني .. أي إنها كانت عملية أخرى من عمليات الانتقال من الأصل الهلليني إلى التراث المسيحي المنسوج .. كما تضمنت هذه المعركة جوانب أخرى ، منها استخدام اللغة الفرنسية بدلاً عن اللغة اللاتينية التي تفرضها روما ، وفرض سيادة لويس الرابع عشر بدلاً عن سيادة روما والكنيسة ، ونقد مبدأ سلطتها المطلقة ..

وقد واكبت هذه المعركة الفترة المعروفة باسم صحوة العقل الفلسفي والدفاع عن السلطة الأخلاقية للإنسان الحر كنقيض للإنسان الخاضع للكنيسة أو للسلطة الدينية ،

وسادت مقولة تحليل كل شيء على ضوء العقل والمنطق بغية التوصل إلى خلاصات عملية في مجال الأخلاق ، والمجال الاجتماعي والاقتصادي ، وفي النصوص الإنجيلية والدين بعامة . الأمر الذي أدى إلى تكوين النزعة الإنسانية ، وتبني مقولة فيثاغورس **Pytagoras** ، جاعلين من الإنسان " مقياساً لكل شيء " واستبعاد المطلق الغيبي ومعه استبعاد فكرة وجود الله !

كما أدى التوسع الاستعماري إلى انتشار أدب الرحلات الذي نجمت عنه فكرة النسبية العالمية .. بمعنى أن العادات والتقاليد الغربية ليست عالمية سائدة في كل مكان ، وليست وحدها هي المنطقية ، وأنها مجرد عادات وتقاليد محلية بين العديد غيرها من الحضارات .. وأن هناك شعوباً أخرى في آسيا والشرق الأدنى والأوسط وفي شمال أفريقيا لا تقل عن الشعوب الغربية حضارة أو تفوقها ، لكنها تختلف عنها في كل شيء، وأن عاداتها وتقاليدها ليست عبثية وإنما هي مرتبطة منطقياً ببيئة ومناخ كل شعب وتراثه الممتد .. بل لقد أصبح أدب الرحلات هذا مجالاً لنقد الواقع الأوروبي والفرنسي عامة ولنقد السياسة والحالة الاجتماعية والدينية في الغرب خاصة ..

وقد سمحت فكرة النسبية العالمية لعلماء الحركة الفلسفية بإدانة ومناقشة الأفكار المتوارثة عن حق الملكية ، والعدالة ، والحرية ، وخاصة الدين وطغيان رجاله ..

ومن أهم الاعتراضات التي ارتفعت ضد المسيحية ما أثارته تلك الشعوب البعيدة من مشاكل للقائمين على الكهنوت ومنها على سبيل المثال : هل الإنسان الأمريكي الذي لا وجود لذكره البتة في الأناجيل ، ينحدر أيضاً من حواء وآدم ؟! وكيف أفلت من الطوفان ؟ وهل هو أيضاً ملوّث بالخطيئة الأولى ؟ كما ارتطم المبشرون بحكمة الصين ، وخاصة ملك سيام الذي رفض التنصير مشيراً إلى حكمة الله عز وجل في تعدد العقائد والشعوب .

ومن ناحية أخرى ، فقد أدت معركة " القدامى والعصريين " إلى الشك في مصداقية المؤرخين ، والمطالبة بإعادة كتابة التاريخ بناء على وثائق حقيقية ، بل

ومطالبتهم بضرورة دراسة النصوص الإنجيلية للتأكد من مدى أصالتها بعيداً عن أية أفكار مسبقة دينية كانت أم أخلاقية ، خاصة بعد أن قام الأب الكاثوليكي ريشار سيمون بكشف المتناقضات والتحريف ، وعدم التوافق الزمني للأحداث الواردة بها ، مؤكداً أن موسى لم يكتب الأسفار الخمسة الأولى من العهد القديم ، بدليل أنه لا يمكن لإنسان أن يصف كيف مات وكيف تم دفنه ! وإنما قد صاغها مؤلفون على مر العصور ، ووفقاً لأغراضهم إذ قاموا بحذف وإضافة وقائع بعينها ، وأن هذه النصوص ليست منزّلة بأي حال من الأحوال ..

وما كان من كنيسة روما إلا أن أدانته وقامت بحرمانه وحرق مؤلفاته .. وما أكثر المعارك التي خاضتها الكنيسة عبر مشوار طويل تأرجح بين محاولات الكشف وعمليات التعتيم ، وما أكثر ما آلت إليه هذه العقيدة المسيحية من انقسامات ومذاهب متباينة ، ومنها من تمت إبادته أو اقتلاعه كالبجوميل والكاتار ، ومنها من صمد وتشعب هو أيضاً كحركة الإصلاح وغيرها .. ففي كل محاولة كشف أو انشقاق عن التحريف تقوم الكنيسة الرومية بنفس البطش بنفس الوسائل من قمع وطرد وحرمان وقتل ومجامع تدشن بها طغيان محاكم التفتيش ..

فقد أدى تقدم العلوم اللغوية والأبحاث في القرن السادس عشر إلى أن تقدم لوثر في ٣١ أكتوبر عام ١٥١٧ بإعلان بيانه في ويتنبرج متضمناً ٩٥ إدانة "للكنيسة الأم" ، أدت إلى ذلك الصراع الدامي الذي امتد قروناً ، وكانت له انعكاساته على العالم الكاثوليكي ، الذي لجأ إلى مجمع ترانط المنعقد على فترات متباينة فيما بين ١٥٤٥ و١٥٦٣ لرأب ذلك الشرخ الغائر وتثبيت عقيدة الإيمان وفرضها بكل ما اعتراها من تغيير وإضافات ..

فالعصرية ليست مجرد تلك الانقلابات التقنية والعلمية والسياسية منذ القرن السادس عشر كما هو شائع ، أو كما يتم طمس المعالم الدينية لها ، وإنما هي أساساً حركة تضم الصراع العقائدي وكل ما أدى إلى تغيير البنية الأساسية للمجتمع والكنيسة بصفة خاصة .

ومن هنا يمكن القول بأن القرن السابع عشر والثامن عشر كانا بمثابة الوعاء الزمني الذي استتبت فيها الأسس الفلسفية والسياسية للعصرية الممثلة في الفكر الفردي العقلاني لديكارت وفي فلسفة عصر التنوير . وعصر التنوير هذا قد قام أساساً – من ضمن ما قام من أجله – لمحاربة قهر الكنيسة وما فرضته من تعتيم وظلمات وتعسف وتلجيم للعلوم ، لذلك طالب بدراسة النصوص الإنجيلية . وهنا لابد من توضيح أن استخدام عبارة " عصر التنوير " في المجال الإسلامي هو استخدام غائر وباطل وفي غير مكانه فالإسلام لم يعرف التحريف ولا التعتيم الذي قامت به الأيادي العابثة بالمسيحية ، ولم يعرف أو لم يمارس قهر واستبداد محاكم التفتيش في استمرارية دؤب لاقتلاع الآخر ..

ومع استتباب الأسس الفلسفية والسياسية العصرية عرف القرنان السابع عشر والثامن عشر نهاية الإقطاع ؛ ليبدأ نظام الدولة المركزية بتقنياتها الإدارية ، كما عرفا بدايات التطور في العلوم الفزيائية والطبيعية والتقنيات التطبيقية .

أما من الناحية الثقافية ، فكانت مرحلة العلمنة التامة للفنون والعلوم قد أدت إلى سيادة قانون التقدم للفكر الإنساني ؛ أي إن فكرة العصرية قد ارتبطت بفكرة التقدم بعد اكتسابها طابعاً بورجوازياً تحررياً لن يكف عن تحديد معالمها فكرياً .

ومن أهم إنجازات الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ إقامة الدولة البورجوازية العصرية المركزية ، وإقامة الأمة بنسقها الدستوري ومؤسساتها السياسية والبيروقراطية التي قننت وضع الكنيسة وحجّمت حيّز الدين . ومن ناحية أخرى أدى التقدم المتواصل للعلوم والتقنيات والتقسيم العقلاني للعمل الصناعي إلى إدخال تغيير متتالي في الحياة الاجتماعية ، وإلى تهديم بنية العادات والتقاليد السائدة ، وإلى تصدع البنية الثقافية . أما تقسيم العمل الاجتماعي فقد أدى في نفس الوقت إلى انقسامات سياسية عميقة وإلى إدخال أبعاد من الصراعات الاجتماعية التي ستمتد على مدى القرنين التاليين ، التاسع عشر والعشرين ..

وإلى جانب التغيير المتواصل والصراعات الاجتماعية الممتدة بين سلطة الدولة والهيلمان الكنسي المنهار ، والفاقد لمصداقيته ، مما ترتب عليه ضياع المطلق ، وما أعقبه من فراغ وتخبط، أضيفت ملامح حضارية جديدة منها : التمركز في الحضر ، والتطور المهول لوسائل الاتصال والإعلام ، مما سيجعل العصرية لا تؤثر على الممارسات الاجتماعية أو على التركيز على التغيير والتجديد المتواصل فحسب ، وإنما ستنعكس بصورة جذرية على المجتمع في ملامح يصعب إغفالها كالقلق وعدم الاستقرار ، والتوتر ، والتغيير ، لتجعل من العصرية قيمة تصاعدية ، ونمطاً ثقافياً ، وأسطورة مرجعية تحجب الصراعات التاريخية الكنسية التي أدت إليها ..

وبذلك اكتسبت العصرية منطقاً جديداً هو المفهوم التقني - العلمي نتيجة للتطور المهول في العلوم والتقنيات ، خاصة في وسائل الإنتاج وإدارتها ، مما أضفى عليها عبارة " عصر الإنتاجية " . وهو عصر تميز بتكثيف العمل الإنساني ، وسيطرة الإنسان على الطبيعة ، بمعنى أنها قوى إنتاجية عليها التوصل إلى أقصى درجات العطاء ..

وإذا لم يؤد هذا المفهوم إلى تغيير بين علاقات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية ، فهو على الأقل قد أدى إلى تغيير الظروف الحياتية من جيل إلى جيل ، كما أدى اليوم إلى تغيير في العصرية ذاتها بتغيير السمة الرئيسية للحضارة الغربية وانتقالها من حضارة قائمة على مفهوم العمل والتقدم ، في القرنين الماضيين ، إلى حضارة قائمة على سرعة الحركة وكثرة الاستهلاك والتطرف في الماديات الحسية حتى الضياع ..

ومع ذلك التوافق الغريب بين السلطة الدينية والرمزية اتسمت العصرية بظهور نغمة الفرد بكيانه الذاتي ، ومختلف جوانبه النفسية ومصالحه الخاصة وانغماسه بشكل متزايد في مختلف شبكات الإعلام والمنظمات والمؤسسات ، بل لقد ساخت قدماه في العصرية إلى درجة التجرد وضياع الهوية في العمل والملذات ، مع تفاقم عدم القدرة على الحوار والتأقلم ، بل وفقدانه هذه الملكة .. مما دفعه إلى محاولة البحث عن تعويض لكل هذا النسق من خلال أشياء ورموز جديدة ..

والملافت للنظر أن انعكاس نغمة تميّز الفردية في الغرب ، وازدياد حدتها ، وانعكاسها – في القرن العشرين – على المجال الديني ، قد أدت إلى طمس معالم التوجه إلى الله ليصبح التوجه إلى السيد المسيح ! وليس بغريب أن نقرأ ما كتبه الأب ميشيل ليلونج تحت العنوان الفرعي :

" الازدواجية القطبية في المسيحية " بعد أن أوضح كيف بدت هذه الثنائية في التوجه إلى الله أم إلى المسيح : " لابد من الاعتراف ، مع ذلك ، أننا نرى منذ بضعة سنوات في بعض التجمعات المسيحية اتجاه إلى نزع القدسية التي تدفع المتحدث إلى أن يتكلم عن الإنسان أكثر مما يتكلم عن الله ، وأن يتكلم عن يسوع المسيح أكثر مما يتكلم عمن خلقه ، وفي العديد من المواعظ لاحظت هذا الاتجاه الذي يجعل من يسوع الناصري الغاية القصوى للإيمان بدلاً من أن يروا فيه أنه من يكشف عن وجود الأب ... وهنا تكمن مشكلة حقيقة ، فإذا ما تفحصنا بدقة البيانات الكاثوليكية ونصوصها – وربما وضح ذلك أكثر في المجال البرتستانتي – لوجدنا هذا الاتجاه أو الميل إلى التحدث عن يسوع المسيح أكثر من التحدث عن الله الذي يغفلون ذكره أحياناً " **L'Islam et l'Occident** .

وفي واقع الأمر ، لم يكن الأب ليلونج أول من أشار إلى هذه الازدواجية القطبية في المسيحية ، وإنما الأب بريمون **Bremant** هو الذي تناولها لأول مرة في كتابه المعنون : "التاريخ الأدبي للشعور الديني في فرنسا" الصادر عام ١٩٢١ . ثم تناولها الأب جان ميليه **Jean Miliet** في دراسته النفسية الاجتماعية الصادرة عام ١٩٨٠ تحت عنوان صريح المغزى هو : " الله أم المسيح : عواقب التوسع في عبادة المسيح في الكنيسة الكاثوليكية منذ القرن السابع عشر حتى يومنا هذا " !

ومن هذا البحث المتعمق للأب ميليه وغيره العديد من الأبحاث نرى أن عبادة يسوع الفرد تتزامن مع تزايد ارتفاع موجة العصرية منذ القرن السابع عشر . ففي القرون الوسطى كان التيار الإلهي أو عبادة الله هو التيار السائد . وفي ذلك العصر ،

كانت كل التوجهات - سواء أكانت في المجال السياسي أم الثقافي أم الديني - تؤدي إلى الخالق ، ولم يكن يسوع سوى الوسيط الموصل لهذه الغاية . أما في عصر النهضة فقد تغير المضمون الثقافي لنرى منذ القرن السادس عشر بداية التأكيد على فكرة الإنسان يسوع وليس على فكرة الله خالقه ، والتأكيد على فكرة السعادة والملذات ، وليس على فكرة الخلاص كما تطرحه الكنيسة ، والاهتمام بهذا العالم المادي وليس بالعالم الآخر..ولم يقتصر هذا التغيير الجذري على المجال الثقافي أو الفكري فحسب ، وإنما انعكس أيضاً على المجال السياسي والديني . مما دفع الكنيسة إلى اتخاذ مواقف أكثر صرامة في مواجهة الأفكار العصرية لكل من أوغست كونت ونيتشه وماركس والعديد غيرهم ، مع تغافل أن هذا الضياع نتيجة حتمية لمتراكمات أفعالها وفقدان الإيمان بمصداقيتها ..

والعصرية من هذا المنطلق تصبح تغييراً لكافة الموازين ، فمن الناحية الزمانية قد اتسمت بالقهر الإنتاجي ، وامتد المفهوم الزمني البيروقراطي ليتحكم حتى في أوقات الفراغ . بينما أصبح الملمح التاريخي هوالسمة المسيطرة للعصرية كمستقبل حقيقي وكمرجعية تصاعدية . أي إنها لم تعد أسطورية الطابع ، إذ تمخضت عن زمانية جديدة ، شديدة الحدة ، تمثل انعكاساً لمتناقضاتها ؛ إلا أنها تظل محتفظة بسمة أساسية هي : أنها دائماً " معاصرة " أي مواكبة أو متتالية عالمياً . فبعد أن كانت تتميز بحجم التقدم والمستقبل ، أصبحت تغوص في عكس المفهوم التاريخي .

أما في مجال الثقافة والتقاليد ، فإن العصرية تتسم بتعمّد تجنيس أو تجانس أشكال الحياة عمداً بالتأكيد على الذاتية الفردية الشديدة ، والانفعال ، والتفرد ، والتمسك بكل ما هو عابر - وذلك بسبب ضياع أية قواعد أو أصول ، وبسبب غزو الشخصية في أعمق أعماقها بحثاً أو لهثاً وراء أي جديد .. ولعل ما كتبه الشاعر الفرنسي بودلير في منتصف القرن الماضي تحت عنوان " العصرية " يمثل هذه الصورة بوضوح فيقول : "وهكذا يمضي ، فهو يجري ويبحث .. لكن ، ما الذي يبحث عنه ؟ لا شك أن هذا

الرحل كما وصفته ، هذا الإنسان الوحيد ذو الخيال المتألق ، المسافر عبر صحراء البشر الشاسعة ... يبحث عن ذلك الشيء الذي يمكن أن نطلق عليه : العصرية " ! وكأن العصرية بسرابها تدفع الناس إلى الهيام بحثاً عنها من أجل اللحاق بها ..

ولقد أثارت العصرية على المستويات كافة قيماً فنية فاصلة باترة للماضي قائمة على الإبداع الفردي ، وعلى ابتكار يتسم في كل مجال بالظاهرة الاجتماعية للطليعة - الطليعة في أي شيء وأي مجال ، كما تتسم بالهدم الدائم المتزايد للأشكال التقليدية التراثية بأنواعها . وهو ما تناولناه بالتفصيل في كتاب " لعبة الفن الحديث ، بين الصهيونية - الماسونية وأمريكا " . إذ إن كافة المجالات الفنية والأدبية والفكرية التراثية المتوارثة قد تعرضت لعملية الهدم المتزايدة وللتدمير المتعمد ..

وامتدت عملية التدمير هذه وتسارعت إيقاعاتها في القرن العشرين بسبب اتساع مجال النشر التجاري للمجالات الثقافية الذي واكبته حملة إعلامية مهولة لغرسها في الثقافات والمفاهيم الجماهيرية ، لتلتحم بالوجدان العام .. وتزايد الطابع العابر لمختلف هذه المذاهب الفنية والأدبية والموسيقية حتى أصبح من الصعب حصرها أو تتبع فقعاتها ..

ومع هذا التغيير الجارف المتواصل بدأت العصرية تفقد معناها بالتدريج ، وتفقد أي قيمة للتقدم الذي كان بمثابة مرجعيتها في البداية ، لينتهي بها الحال في الغرب إلى أن أصبحت مجرد مفهوم للتغيير من أجل التغيير .. وأصبحت أشبه ما تكون بالموضة ، أي مجرد فقاعة استهلاكية عابرة .. إلا أن انعكاساتها في المجال الكنسي قد تزايدت حدتها لتودي إلى تلك الأزمة الكبرى المعروفة باسم " أزمة الحداثة " .

أما إشكالية العصرية أو علاماتها المميزة فتظهر بوضوح حيث يكون صدامها التاريخي والسياسي أكثر عنفاً : أي في المجتمعات القبلية أو التراثية التي تم استعمارها. وما أكثر الذين تناولوا الصلة بين العصرية والاستعمار ، ومنهم د. آبتر **Apter** الذي قال : " إن الاستعمار قوة دافعة إلى العصرية " ، " و إن الاستعمار يمثل النموذج الذي

أصبحت العصرية بفضله ظاهرة عالمية " **Politiques de modernisation** .

أما جان بروديار **Jean Brodillard** فيقول : " إن أنسقة التبادل القديمة أصبحت تتهدم بفعل غزو العملة واقتصاديات السوق ؛ وبذلك تنمحي أنسقة السلطة التقليدية تحت ضغط الإدارات الاستعمارية أو البيروقراطيات المحلية الجديدة " . بينما يوضح سرج لاتوش **Serge Latouche** " أن الثورات في هذه البلدان الخاضعة للاستعمار لا تتم عمقاً وإنما بحيث تسمح للأنظمة العسكرية بالسيطرة عليها ، وإن ما يغمرونها به عادة ما تكون الملامح التقنية ، أو تلك الملامح العصرية الاستهلاكية التي يسهل تصديرها ؛ لتصيب المجتمعات المتخلفة بالتخلخل في بنياتها ، وهي : وسائل الإنتاج والاستهلاك الصناعي ، ووسائل الاعلام . وهنا تتخذ العصرية خطاً طردياً ، فهي لا تتبع نسق العقلانية الاقتصادية والسياسية مثلما في الغرب ، وإنما تستثمر هذه البلدان بمادياتها التقنية لصالح مصدريها . ومن هنا يصبح لوقعها أصداء سياسية : فهي وحدها التي تسرع بهدم بنية أسلوب الحياة التراثية وتسرع بالتغيير الاجتماعي وفقاً للنمط الغربي" **L'Occidentalisation du Monde** .

وقد أوضحت الأبحاث التي تمت بعد الحرب العالمية الثانية ، ومنها كتاب **Anthropologie politique** لبالانديه **Balandier** ، أن النسق التراثي يقابل عملية التغيير هذه بأقوى ما يمكنه من مقاومة ، مما يدفع مختلف البنيات العصرية الإدارية والأخلاقية ، والدينية إلى خلق حلول وسط مع التراث . أي " أن تمر العصرية بصحوة ما للتراث دون أن تكون هذه الصحوة ذات فاعلية " . بينما يشير ج. فافريه **Favret** إلى أن مجال علم الأجناس يكشف عن " أن حقيقة العصرية لا تعني أنها دائماً بمثابة تغيير جذري أو ثورة بقدر ما أنها تدخل في توريطات مع التراث من خلال لعبة ثقافية ماكرة ، يرتبط فيها الاثنان عن طريق الخلط والتأقلم " .

وقد أوضح تحليل المجتمعات التي كانت خاضعة للاستعمار ظهور تعبير جديد آخر مميز للعصرية هو " الأيديولوجية " . فالأيديولوجيات القومية والثقافية والسياسية

مواكبة لعملية نزع الهوية وغرس العصرية . " والعمليتان مستوردتان من الغـرب ويتـم فرضهما بعد مزجهما ببعض الطقوس والمعتقدات التراثية ؛ وبذلك تصبح المكان الـذي يتم فيه التغيير والصراع ومجال تغيير القيم والعقليات " كما يوضحها لاتوش .

ونخرج من هذه الأبحاث والعديد غيرهـا بـأن العصريـة في المجتمعـات التـي كـانت خاضعة للاستعمار ، عبارة عن عمليـة هـدم وتغيير متنـاقض تواكبـه عمليـة تنـازلات وامتصاص للهوية ، أي إنها إحدى عمليات التغريـب وإحـدى الوسـائل المؤديـة إليـه ؛ لأن ديناميكية العصرية ، خاصة في بلدان العالم الثالث ، عبارة عن مجال انبثاق لعوامـل انفصال عن الماضي أو لما هو قائم ، وعبارة عن نوع من التسويات مع العوامل السارية ومع التراث . والمرونة التي تتضمنتها لا تعكس سوى الجـزء الخـاص بـالتغيير ، والـذي يتقبله النسق القائم . ويشير بالانديه فيما يتعلق بالبلدان الأفريقيـة إلى " أن المواجهـات السياسية يتم التعبير عنها إلى حد ما من خلال معركة التراث والعصريـة التـي تبـدو في الواقع كوسيلة لها وليست سبباً أساسياً لها " (المرجع السابق) .

فالعصرية في البلدان النامية ليست هي التي تحدد مسار البنية أو التاريخ الاجتمـاعي، وإنما هي المجال الذي تلتقي عنده هذه الخلفيات المتوارثة ليتم تغطيتها ، والمكـان الـذي تتلاشى فيه جدلية المعنى الاجتماعي في العرف الأسطوري للعصرية . فالتغيرات الواقعة في البنية السياسية والاقتصادية والتقنية والنفسية هي بمثابـة العوالـم التاريخيـة الموضوعيـة للعصرية – التي هي في الواقع إنكار جذري لكل هذه العوامل .

لذلك يطرح البعض فكرة أن العصرية ليسـت الثـورة التقنيـة والعلميـة ، وإنمـا هـي غايتها أو الدور الذي تؤديه في الحياة الخاصة ، وفي الحياة الاجتماعية من خلال الأبعـاد اليومية لوسائل الإعلام وآلياتها ، والرفاهية المنزلية ، فـلا العلـم ولا التقنيـات يمكـن أن يقال إنها عصرية ، وإنما انعكاساتها هي التي يمكن أن تحمل هذا المعنى .

فالعصرية ليست تحوّل لكـل القيـم ، وإنمـا هـي هـدم لكـل القيـم السـائدة دون أن تتخطاها ؛ لأن ما تطرحه من بدائل لا أساس له . وهـي لا تعنـي الثـورة – حتـى وإن

كانت تتم عن طريق ثورات أو بناء عليها ، وإنما هي على حد قول لوفيفر Lefebvre: "إنها ظل الثورة التي لم تتم أو محاكاتها الساخرة .. فبداخل العالم الذي تم قلب أوضاعه ولم يتم عدله ، تقوم العصرية بمهام الثورة : أي إنها تقوم بهدم الفنون والأخلاق والأيديولوجيات " **Introduction à la Modernité** . وفي الواقع إنها لا تهدمها فحسب وإنما تفرض على من يعيشونها سرعة التحرك ، وعدم الاستقرار ، وزيادة الاستهلاك ، والتحرر من كافة الموروثات بأية وسيلة وبأي ثمن ..

لقد كان التراث يعتمد أو يعيش على فكرة الاستمرارية التراكمية وعلى التصعيد الحقيقي . أما العصرية فلقد فقدت الدفعة الفكرية للعقل والتقدم اللذين تلفعت بهما ، ليزداد معناها اختلاطاً بلعبة التغيير تمشياً مع اقتصاديات السوق .. بل حتى الأساطير التي ابتدعتها قد انقلبت عليها ، والقيم الإنسانية التي احتمت بها قد أفلتت منها لتصبح مجرد عملية تجاوز تجريدية لكافة السلطات .

الحداثة

لا تـرد عبـارة الحداثـة **Modernisme** في قـاموس ليتريـه **Littré** طبعـة ١٨٧٦ ، وهو من أعرق قواميس اللغة الفرنسية ، وإنما نطـالع في ملحـق طبع ١٩٨٠ : أنه اتجـاه ظهـر في مطلـع القـرن العشـرين عنـد المثقفـين ، ومحاولتهم لوضع علم اللاهوت في توافق مع الفلسـفة والعلـوم الحديثـة . وبذلك فهذه الكلمة تتعارض مع عبارة الأصولية .

أما قاموس لاروس العالمي الصادر عام ١٨٧٤ فيقول : إنها تعني مـن يقـوم بتقديـر الأزمنة العصرية أكثر من الأزمنة الحديثة ، أو إنها تشـير إلى فيلسـوف أو مـؤرخ ينكـر الأزمنة القديمة للحضارات الصينية والهندية والمصرية ، بينمـا ينظـر إلى اليونـانيين علـى أنهم المؤسسون الحقيقيون للحضارة العامة .

ولا ترد كلمة الحداثة في الطبعة السابعـة لقـاموس الأكاديميــة الفرنسـية الصـادرة عام ١٨٧٨ .

ويوضـح قـاموس روبـير للغـة الفرنســية (ثمانيـة مجلـدات ، طبعـة ١٩٨٥) أن هويسمان كان أول من استخدم هذه العبارة عام ١٨٧٩ ، وهي تشير إلى حركة دينية تهدف إلى تفسير جديـد للعقـائد والمذاهـب التراثيـة لتتمشـى مـع اكتشـافات التفسـير الحديث . وقد أدانت الكنيسة الحداثة عام ١٩٠٧ .

بينما يشير قاموس روبـير لتـاريخ اللغـة الفرنسـية (مجلـدان ، طبعـة ١٩٩٢) ، إلى نفس تاريخ اشتقاق عبـارة الحداثـة مـن كلمـة العصريـة **Modernité** عـام ١٨٧٩ ، لاستخدامها أساساً في المجال الكنسي ، ومعركـة التجديـد التـي دارت عنـد منعطـف القرن التاسع عشر والقرن العشرين لتحديث اللاهوت والعقيدة الكاثوليكية .

ونطالع في موسـوعة كييـه **Quillet** الفرنسـية الصـادرة ١٩٦٩ في ثمانيـة مجلـدات الوصف التالي لشرح كلمة الحداثة وإن كان بوجهة نظر معينة فيقول : مصطلح خاص بتاريخ الدين والفلسفة . مذهب لبعض رجال الدين والكتاب في مطلع القرن العشرين. في فرنسا : الأب الفريد لوازي **A. Loisy** في مجـال النصـوص والفلسـفة الدينيـة ؛ وفي

انجلترا : جورج تيرل G. Tyrrell في المجال اللاهوتي ؛ وفي إيطاليا : عالم الاجتماع رومولو موري R. Murri والروائي فوجاتسارو Fogazzaro ؛ وفي ألمانيا هرمان شل H. Schell . وكان هدفهم تجديد اللاهوت وتاريخ التفسير الديني بوسائل تتفق والتفسير القائم على اللاأدرية والتطورية والحضورية والرمزية والبرجماتية . وكانوا يزعمون إحلال نوعاً من العاطفة الدينية الرهيفة بدلاً من الإيمان الراسخ الواضح الدقة المتعلق بالحقائق المنزلة . ويزعمون أو يؤكدون إمكانية عمل تطوير جذري للعقائد . ولقد قام البابا بيوس العاشر بإدانة الحداثة في خطابه الرسولي المعنون " باسندي " الصادر عام١٩٠٧ إذ كان يرى أن الحداثة " ملتقى كل الهرطقات " .

أما موسوعة بورداس Bordas الدينية الفلسفية الصادر عام ١٩٨٠ فتوضح أن الحداثة تعني ذلك الاتجاه الذي ظهر في القرن التاسع عشر في ألمانيا وأدى إلى إعادة صياغة المعتقدات والمذاهب التقليدية . وهي محاولة للبحث عن مصالحة ما بين العقائد الدينية والحقائق العلمية . وكانت الحداثة ترمي إلى الاحتفاظ بالطقوس الدينية التي أقرتها الكنيسة ، لكنها تطالب بحق عمل تفسير مخالف للتفسير الحرفي الذي فرضه التاريخ الكنسي .

فوفقاً لمعطيات الإنجيل تكون بداية الخليقة أو خلقة الكون عام ٤٠٠٤ ق.م ؛ ونداء سيدنا إبراهيم عام ٢٥٠١ ق.م ؛ وهجرة موسى عام ١٤٩١ ق.م ؛ وحكم سليمان وبناء المعبد ١٠١٤-٩٧٥ ق.م ..

ومما لا شك فيه في الأوساط العلمية أن عمر الإنسان يرجع إلى أكثر من سبعة آلاف سنة بكثير .. أي أن التقويم الإنجيلي وأساطير الخليقة في تناقض صارخ مع الاكتشافات العلمية . ومن ناحية أخرى فإن تطور علم نقد الأناجيل قد انتشر في كل مكان في أوروبا ، وخاصة في الجامعات الألمانية التي راحت تؤكد أن الإنجيل بعهديه لم يكتبه الأشخاص الذين يعرف بأسمائهم ، ولا في الظروف التي يزعمها التراث الكنسي ، مؤكدين وجود اختلافات جذرية بل ومتناقضات جسيمة تتطلب عمل

تفسير علمي وإعادة النظر في مشكلة الكتب المقدسة من منظور النقد التاريخي .

ونطالع في نفس الموسوعة بورداس أن رد الفعل الكاثوليكي قد كان من العنف حتى إنه أدان الحداثة العلمية ، وكافة الافتراضات والنظريات الديمقراطية والتحررية التي كانت بدأت تنتشر في مختلف بلدان أوروبا منذ حوالي عام ١٨٦٠ . وأصدر البابا بيوس التاسع خطابه الرسولي عام ١٨٦٢ قائلاً : " لا يمكننا قبول أن يقوم العقل بغزو المجال المخصص للإيمان ليثير فيه القلاقل " ! وبعد عامين تقريباً أصدر خطاباً رسولياً آخر بعنوان : " كوانتاكورا " وجهه ضد الليبرالية السياسية مصحوباً بكشف يتضمن أهم أخطاء العصر في نظره .. وفي عام ١٩٠٧ قام البابا بيوس العاشر بإدانة الحداثة بصرامة في بيانه الصادر تحت عنوان " باسندي " وفي العام التالي أقر إدانة الأب الفريد لوازي وحرمانه .

وفي حركة مضادة لتيار الحداثة وللحد من انتشار موجة الإلحاد الناجمة عن هذه المتناقضات التي لا يقبلها عقل ولا منطق - من وجهة النظر الكنسية - قامت الكنيسة الكاثوليكية باستحداث وسائل جديدة للحد من تراجع الممارسات العقائدية . وقد تزعم كل من البابا ليون الثالث عشر وبيوس الحادي عشر حركة الإحياء الديني اعتماداً على تجنيد المدنيين للعمل على نشر الدعوى الكاثوليكية إلى جانب رجال الكنيسة . كما استعانوا بالعمال كمبشرين واختلقوا العديد من المنظمات التي تسمح بتجمع جماهيري حتى يسهل توجيهها ..

ثم تشير الموسوعة إلى أن الكنائس الأرثوذكسية لم تعرف حتى بهذه الأزمة فالعقلانية لم تدخل روسيا إلا ببطء شديد ، والعلاقات الحميمة القائمة بين سلطة الكنيسة وسلطة الدولة سمحت بأن تظل الجماهير العريضة في ظلماتها خاصة بفرض الأمية على أغلبية الشعوب في أوروبا الشرقية التي لم يكن بها سوى قلة من المثقفين والعلماء ، وعادة ما كانوا مضطهدين ..

أما موسوعة " الكاثوليكية أمس واليوم وغداً " طبعة ١٩٨١ فتقول : إن الحداثة

تعني " أزمة دينية هزت بعمق أركان الكنيسة الكاثوليكية خلال العقد الأول من القرن العشرين .. وأنه قد تم استخدام عبارة الحداثة منذ القرن التاسع عشر للإشارة إلى الاتجاهات المعادية للمسيحية في العالم الحديث وراديكالية علماء اللاهوت الأحرار . فعندما اندلعت داخل الكنيسة الكاثوليكية في غضون القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين حركة تطالب بإصلاح الكنيسة وعقيدتها لتتأقلم مع المتطلبات العصرية الحديثة ، قام المدافعون عن الأصول الكنسية باستخدام هذه العبارة لفضح تطرفات العصرية ، وخاصة الانحرافات التي كان الكاثوليك " أعداء الداخل " يحاولون غرسها في الكنيسة باسم متطلبات " الحضارة العصرية " الملطخة بالعقلانية والمادية . ومنذ عام ١٩٠٧ في الخطاب الرسولي المعنون " باسندي " تحدد معنى هذه العبارة ليشير إلى مجموعة من الأخطاء العقائدية التي تمثل نهاية مطاف الاتجاهات المنشقة لهذه الحركة الشعثة " ..

وتورد موسوعة أونيفرساليس **Universalis** طبعة ١٩٨٥ أن القرن السابع عشر قد عرف معركة القدامى والعصريين ، وقبلها بقرنين وقبل الإصلاح البروتستانتي قد انغرس في الكنيسة نزعة عصرية . وفي أعقاب الثورة الفرنسية أصبحت عبارة "عصري" في الخطاب الكاثوليكي تنطبق على المجتمع البورجوازي والليبرالي الذي وصل إلى الحكم بسقوط النظام الملكي وأصبحت تمثل نقطة خلاف بين الكاثوليك . ولا شك في أن الخط المسيطر في الكاثوليكية سيظل لفترة طويلة معادياً للعصرية ، لأسباب أصبح من الصعب علينا إدراكها .. ولم يكن أهل السلطة الكاثوليكية يرمون إلا إلى إدانة الأخطاء والانحرافات ومخاطر تلك الحضارة العصرية القائمة على العقلانية والمادية .. وقد أدى النقد الحاذق الصادر عن المجتمع البروجوازي بالإضافة إلى تصاعد الاشتراكية إلى تحالف التيارات الكنسية المحافظة ، فالحداثة لا تتضمن مجرد معنى "تقني" للتمييز بينها وبين كلمة العصرية ، وإنما هو مصطلح قد اختلق لمحاصرة مساوئ العصرية ، حتى إن الطابع العام للسياق التاريخي يوضح أنه كان على الكنيسة

أن تواجه الموقف بكل عتاد مؤسساتها اللاهوتية والثقافية وأن مقاومتها بكل قواها لا تكفي لأنها أصبحت معنية مباشرة .

وبهذا المعنى التاريخي المحدد فقد تم استخدام عبارة الحداثة في إيطاليا في مطلع عام١٩٠٤ ، وتم تكريس الكلمة بالخطاب الرسولي المعروف باسم " باسندي " عام١٩٠٧، وهي تشير إلى ظاهرة داخل الكنيسة الكاثوليكية ، فهي لا تعني كل ما يدرج تحت تطرف العصرية ، وإنما يشار بها إلى من يُطْلِقُ عليهم الكاثوليك عبارة "أعداء الداخل" وعلى ما كانوا يحاولون غرسه في الكنيسة ..

أما الموسوعة الكبرى لاروس طبعة ١٩٧٥ (في عشرين مجلداً ضخماً) فتقول عن الحداثة : " إنها مجمل المذاهب والاتجاهات المتعلقة بتجديد اللاهوت ، والتفسير ، والمذهب الاجتماعي وإدارة الكنيسة لوضعها في توافق مع متطلبات العصر الذي يعيشونه . وبالتحديد فهي كلمة تعني الأزمة الدينية التي هزت بداية عصر البابا بيوس العاشر . وفي مجملها ، فقد نجمت أزمة الحداثة من اللقاء العنيف للتعليم الكهنوتي التقليدي مع العلوم الدينية الشابة التي تكونت بعيداً عن الرقابة الأصولية ، وفي أغلب الأحيان في اتجاه مغاير لها ابتداء من مبدأ ثوري هو : تطبيق المناهج الوضعية في مجال وعلى نصوص ظنوا حتى ذلك الوقت أنها بعيدة عن أياديهم . وقد تفاقمت هذه الأزمة بسبب التخلف الواضح بين تعليم كهنوتي ضحل وحيوية العلوم الدينية الحديثة ، على الرغم من المساندة التي أدخلها البابا ليون الثالث عشر بالتومّية الحديثة (نسبة إلى القديس توما) والكهنوتية الحديثة التي أدخلها في جامعة لوفان اللاهوتية .

" وقد اجتاحت أزمة الحداثة أربعة بلدان هي : إيطاليا وبريطانيا العظمى وألمانيا وفرنسا – وهذه الأخيرة على وجه الخصوص – وقد اتخذت أزمة الحداثة في إيطاليا مظهر التحرر من السيطرة الكنسية على أنها تؤدي إلى الشلل وعدم التقدم . وقامت الحركة على أيدي اثنين من كبار الآباء : رمولو مورّي (١٨٧٠ – ١٩٤٤) الذي أسس التيار الديمقراطي المسيحي ، وأرنستو بونايوتي **E. Buonaiuti** (١٨٨١ –

١٩٤٦) أستاذ تاريخ المسيحية بجامعة روما .. " إلا أنه منذ المجمع الفاتيكاني المسكوني الثاني (١٩٦٢ - ١٩٦٥) فإن أعداء التقدم الذي يمس العديد من رجال الأكليروس والعلمانيين ورجال اللاهوت والمؤرخين والمفسرين يكشفون عن أن هناك في الكنيسة تياراً جديداً للحداثة أكثر أهمية وأكثر خطورة مما كان في مطلع القرن ؛ لأنه على عكس الأزمة الأولى ، لم يعد يتعلق ببعض المفكرين وإنما امتد لينعم بتأييد العديد من المسيحيين .. "

أما التعريف الخاص بالحداثة في " قاموس اللاهوت الكاثوليكي " الصادر عام ١٩٦٢ فيقع في ثمانية وثلاثين صفحة من القطع الكبير والبنط الصغير ، نقتطف منه ما يلي : " عبارة شاملة لتحديد الأزمة الدينية التي دفعت الكنيسة عند منعطف القرن العشرين ، ونجم عنها معظم كتابات البابا بيوس العاشر.. وعلى أي الأحوال فلا يمكن فصل كلمة الحداثة عن الموقف الذي وُجدت فيه الكنيسة في أواخر القرن التاسع عشر وبالتحديد أيام رئاسة البابا بيوس العاشر .. وكان لابد من تدخل السلطات الكنسية للكشف عن الحداثة . مما ينجم عنه استحالة تعريفها بأي شيء آخر سوى الوثائق الكنسية الناجمة عنها . فهي تيار لنقد الدين والمطالبة بضرورة عمل إصلاح للتعليم الكاثوليكي .. وهذا التيار لا يمس علاقات الكنيسة بالحياة الأخلاقية والسياسية والاجتماعية وحدها ، وإنما يمس أيضاً المبادئ العقائدية نفسها : فالمطلوب تحديثه هو مفهوم وبنية العقيدة ذاتها . لذلك أطلق عليها البابا " أنها ملتقى كل الهرطقات " .. وكانت الهرطقات السابقة تمس ملمح أو آخر من العقيدة ، أما الحداثة فتمس بمجمل اللاهوت الأساس برمته للإطاحة به .. أي إنها حركة مذهبية تؤدي إلى ضرب الأساسات الموضوعية للعقيدة الكاثوليكية بزعم تحديثها .. وتطبيق الحداثة على المسيحية القائمة على التراث لا يمكن إلا أن يكون له نتائج سيئة . فقد دخلت هذه العبارة ومشتقاتها من باب الصراع الديني " .

ولا نعتقد أنه يمكن توضيح الصلة التي لا انفصال فيها بين كلمة الحداثة وأزمة

الكنيسة في مطلع القرن العشرين بأوضح من هذه العبارات - علماً بأن هذه الموسوعة وكاتب هذا البحث من المتحيزين للكاثوليكية .. ثم يتعرض كاتب المقال وهو الأب جان ريفيير **Jean Rivière** لأسباب ظهور الحداثة وتقدم العلوم النقدية والتاريخية والفلسفية وغيرها ، مشيراً إلى الجهد الذي كان على رجال الكنيسة أن يبذلوه دفاعاً عنها " وكان لابد من الأخذ في الاعتبار بالمشاكل الجديدة المطروحة والتي كانت تتطلب حلولاً جديدة ، والضرورة المطردة لمراجعة وأقلمة المواقع الميتافيزيقية والسيكولوجية الدينية والتفسير الإنجيلي وتاريخ العقائد مع الاهتمامات الراهنة . وقد تمركز كل جهد العلوم الكاثوليكية في هذا الربع الأخير من القرن حول هذه النقطة . ولم تكن هذه العملية لتتم بسهولة ، ففي العتاد التقليدي كان ذلك يعني التمييز بين ما يمكن للكنيسة أن تتخلى عنه أو تقوم بتعديله دون خسائر تذكر ، أو حتى بشيء من المكسب إن أمكن ، وبين ما يتعين عليها أن تدافع عنه وإلا تعرّضت للضياع " .

ثم انتقل الأب ريفيير إلى تطور أزمة الحداثة في أهم البلدان الأوروبية وهي فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإنجلترا عارضاً كل المحاور التي تم طرحها ، ذاكراً معظم المراجع التي صدرت والجرائد والمجلات ، موضحاً أنها كانت جميعها تنصبّ حول كل مكونات العقيدة ، وسلطة البابا المطلقة وعدم معصوميته ، والتفسير اللاهوتي والكيان الكنسي . كما كانوا يطالبون بتطبيق البراجماتية على العقيدة المسيحية " التي لم يعد من الممكن تقبلها عقلاً أو منطقياً .. وقد انصب النقد في هذا المجال حول شخصية الله ، وألوهية المسيح ، ووجوده الفعلي جسدياً في القربان المقدس .. وفي نظر النقد لانتهى الأمر بالانجيل إلى مجرد التنبؤ بالملكوت ، والملكوت متنبئاً بالأمل الأخروي الذي كانت تنهل منه اليهودية الحديثة .. وبهذا الشكل تكون النتيجة أن الإنجيل لم يتحقق فقد أعلن يسوع عن الملكوت ، والكنيسة هي التي أتت " !

ثم ينتقل كاتب المقال إلى رد فعل الكنيسة وسلسلة الإدانات والخطب الرسولية ، والعدد المهول الذي لجأت إليه من رجال الكهنوت والعلمانيين للرد على علماء الحداثة

لمحاصرة ذلك التيار ، " الذي لم يكن معادياً للكنيسة فحسب ، وإنما هادماً للمسيحية وللدين نفسه " .. وبخلاف الخطب الرسولية ووسائل الإعلام دعت الكنيسة إلى عقد "المؤتمر العالمي الخامس للمسيحية الحرة والتقدم الديني" في برلين عام١٩١٠، ثم عقدت المؤتمر السادس في باريس عام ١٩١٣ . " وما إن أدانت الكنيسة الحداثة حتى تضاعفت هجماتها بل وانتقلت الحداثة إلى بعض رجال الأكليروس ، وظهرت تيارات جديدة للحداثة ومنها الحداثة الاجتماعية والأدبية والسياسية وغيرها .. وحيال هذه الأخطار المتزايدة كان لابد عمل برنامج موضوعي ، وتم اختراع الأصولية بكل فئاتها..وكانت تسمح بالحجر على الأفكار والأشخاص والجماعات " (عمود رقم١٠٤٢) .

وهنا لابد لنا من وقفة قصيرة نعيد فيها تأكيد حقيقة ارتباط مصطلح الحداثة والأصولية بالأزمة التي تعرضت لها الكنيسة في مطلع هذا القرن ، وهو ما أشرنا إليه في المقدمة ، وهو ما يرمي إليه هذا البحث لنوضح كيف أن استخدام هاتين العبارتين على الإسلام يعد خطأ فاحشاً وضرباً من ضروب التحريف السائد في أيامنا الضحلة هذه وإسقاطاً في غير مكانه ..

ومن الطبيعي أن يغفل كاتب المقال (الأب جان ريفيير) ردود الأفعال العنيفة الأخرى التي لجأت إليها الكنيسة من اعتقالات واغتيالات ، وإنما أشار إلى الميداليا التي أمر البابا بيوس العاشر بصكها بمناسبة عيد الرسل القديسيين بطرس وبولس في ٢٩ يونيو ١٩٠٨ ، وكان هو ممثل عليها " وهو يسحق ذلك الخطأ المسمى الحداثة في شكل أفعوان في مواجهة العالم " .. وكأن العلم وتقدمه هو السم وليس استبداد الظلمات الكنسية !.

كما أشار إلى التدخل الآخر " الذي فرض نفسه بحكم الواقع ، وهو : القَسَمْ المعادي للحداثة الذي أصدره البابا في أول سبتمبر عام ١٩١٠ " . فقد كان البابا يرثي لاستمرار وجود الحداثة في الكنيسة نفسها وفي مؤسساتها بشكل سري ، حيث مازال

أتباعها يبثون سمومهم في عروق المجتمع المسيحي " . وكان على كل الأساقفة أن يقسموا هذا القسم وكل التدرج النازل حتى طلبة الأكليروس !

" ويتضمن الجزء الأول من هذا القسم قبول كل ما تعرضه الكنيسة عن فكرة وجود الله والقيمة الواضحة لمكونات تصديقه ، وإقامة المسيح للكنيسة أثناء تبشيره في الأرض ، وثبات العقائد والطابع الفكري للعقيدة والإيمان . كما أضيف إليها المبادئ التي أقرها مجمع الفاتيكان المسكوني الأول . وكان الجزء الثاني من هذا القسم يتضمن أقوال البابا بيوس العاشر ضد الحداثة .. مؤكداً على استمرارية شرح النص الإنجيلي مثلما فعل الآباء على ضوء تعاليم الكنيسة واحترام الطابع الإلهي للتراث " .

كما تم فرض هذا القَسَمْ على كل المدرسين ورجال التعليم الديني . وما إن بدأ العمل به حتى بدأت موجة عارمةٍ في المجتمع المدني ضد هذا التصرف الكنسي الذي يمس الحريات الشخصية وكل ما ينجم عنه من حكر على الفكر والحريات والعمل العلمي والأبحاث . وقوبلت موجة الاحتجاج هذه بإجراءات قمعية جديدة ووضع معظم المراجع في سجل الإدانة وتحريم تداولها بما في ذلك "حوليات الفلسفة المسيحية" منذ عام ١٩٠٥ .. وامتدت هذه الإجراءات إلى كل البلدان التي تصل إليها أيادي الأصولية الكاثوليكية ليتوارثها البابوات من بعده حتى يومنا هذا ..

أما وصف الحداثة لدى بعض الذين ساهموا في الحركة ، فيقول عنها الراهب الدومنيكاني أ.م. وايس **A.M. Weiss** : " إنها محاولة لإعادة الكاثوليكية والبروتستانتية إلى مسيحية المسيح بعد مصالحتها مع الطريقة العصرية لتصور العالم ، لتصبح هي الديانة الحقة " **Le Péril Religieux** " .

ووصفها الكاتب البلجيكي شارل بيران **Ch. Perin** قائلاً : " إن الحداثة في جوهرها محاولة استبعاد الله عن الحياة الاجتماعية .. وإذا ما كانت الأفكار العصرية تلخص كل المفاهيم وكل المرامي السياسية والاجتماعية للثورة ، فلا يوجد لفظ أفضل من الحداثة ليجمع في عبارة واحدة كافة الاتجاهات ذات النزعة الإنسانية للمجتمع

المعاصر " (وارد في " المجله الفصلية " ١٥ أكتوبر ١٨٨١) .

وقال الأب كبلير **Kepler** أسقف روتنبرج : " إن الأمر لا يتعلق بتحديث المسيحية وإنما بتنصير الحضارة الحديثة " (جريدة " دومان " ٥ ينـاير ١٩٠٦) . ويؤكـد الأب ألفريد لوزاي " أن كلمة الحداثة عبـارة حديثـة العهـد ، اخترعهـا الخصـوم الأصوليـين الذين تنطبق عليهم هـذه الكلمـة " (" مجـرد تـأملات ") . ويضيـف الأب أوجسـت ساباتييه **A. Sabatier** قائلاً : " إن البابا بيوس العاشر قد أخذ هذه الكلمة عـن الآبـاء الجزويت في رومـا بغيـة إدانـة الاتجاهـات التـي لـم يفهـم لا ثراءهـا ولا عمقهـا " ("الحداثيون") .

ومهما تنوعت الآراء فكلها تلتقي عند المعنى الأساس لكلمة الحداثة وأنها عبـارة قد اختُلقت واستُخدمت في خضم المعركة الطاحنة للكنيسة في صراعها ضد التقـدم العلمي الكاشف لظلماتها .

أما خارج الموسوعات والقواميس ، فمن الصعب حصر ما كتـب حـول الحداثـة في صلب الموضوع ، والذي اشتقت عبارتي الحداثة والأصوليـة للتعبير عنـه ، أي الحداثـة من حيث إنها تمثـل قمـة الصـراع الكنسـي مـن أجـل الإبقـاء علـى تـراث منسـوج في مواجهة تقدم العلوم وحقائقها الكاشفة .. ويعد كتاب جان ريفيير المعنون : " الحداثـة في الكنيسة " الصادر عام ١٩٢٩ في ٥٨٩ صفحة ، من المراجـع الكلاسـيكية الشـاملة لتطور هذه الأزمة العاتية من مختلـف جوانبهـا . ويتضمـن هـذا البحـث كشـفاً بـأهم المراجع التي تناولت معركة الحداثة وأزمة الكنيسة ويقع في ١٧ صفحـة ! ولـو رجعنـا إلى نفس تاريخ إصدار هذا الكتـاب ، وهـو عـام ١٩٢٩ لأدركنـا حقيقـة أبعـاد هـذه الأزمة وكل ما كتب فيها ..

وما إن وصل القرن العشرين إلى عقده الثالث حتى كانت عناوين هذه الكتب تعـد بالآلاف . فمنذ أن قامت الكنيسة بإدانة الحداثة انهالت الأبحاث ، وتشعبت المفـاهيم ، وبدأت الحداثة تخرج عـن الإطـار الكنسـي لتتسـرب إلى المجـالات الأخـرى كـالأدب

وعلم الاجتماع والقانون وعلم الأخلاق وغيرها .. إلا أن الحداثة تتمثل أساساً كنوع من منهجة العقيدة المسيحية وإضفاء شيء من المنطق على مكوناتها ؛ لذلك لا يمكن إغفال الملابسات التاريخية الدينية التي كونتها . كما لا يمكن إغفال مدى خطورتها على الكنيسة برمتها ، وأهمية تصدي عدد من الباباوات لها مستعينين بلجان محاكم التفتيش التي ما زالت قائمة حتى يومنا هذا ولكن بمسمى جديد ..

كما لا يمكن قبول إلصاقها بالقرآن الكريم أو بالإسلام ..

وإذا كانت المجالات التي انطلقت منها الحداثة متباينة ، إلا أنها جميعها قد التقت حول ضرورة واحدة هي : إجراء إصلاح في العقائد الأصولية الخمس ، وفي التعليم الكاثوليكي ، وفي نفس هيكل الكنيسة ، بل وفي العقائد المسيحية الأخرى .. وكانت المهمة تتلخص إجمالاً في نقد التراث الديني على ضوء الأبحاث والتجربة لإعادة صياغته وتفسيره وفقاً لاحتياجات العصر ، أي إن جهود أنصار الحداثة – خاصة لدى الآباء منهم – كانت تبدو وكأنها جهود بعض المسيحيين المؤمنين الراغبين في تفادي تفاقم الأزمة التي كانت على وشك الانفجار ، وذلك بعمل نوع من المصالحة أو التوفيق بين العلم وعقيدة الإيمان ..

وهي نفس الأزمة التي تعرضت لها الكنيسة في منتصف القرن التاسع عشر وحاول الأحرار آنذاك القيام بنفس عملية المصالحة بين الكنيسة والعلوم والحضارة العصرية .. إلا أن الحداثة كانت ترمي إلى تغيير بنية العقيدة المسيحية نفسها ، لذلك أطلق عليها البابا أنها " ملتقى كل الهرطقات " ! وأصبح الشخص المنتمي للحداثة هو الشخص المقتنع بأنه توجد صراعات حقيقية بين الموقف التراثي المنسوج عبر المجامع على مر التاريخ ، وبين الموقف الحديث القائم على الاكتشافات العلمية ، فيما يتعلق بأهم النقاط العقائدية والأخلاق في الديانة المسيحية ؛ وأنه في هذه الحالة يتعيّن على التراث أن يتغير ليتأقلم مع الواقع المعاصر ، وذلك عن طريق التصويب ، وإن لم يكن التصويب كافياً فعن طريق التغيير الجذري أو التخلي عما هو متوارث ..

فكانت الحداثة بمثابة النقطة الفارقة في سلسلة الأزمات التي واكبت الكنيسة في مشوارها منذ أن تم تحريف المسيحية على أيدي بولس الرسول . فهي أزمة قد ساهمت فيها كل تيارات الفكر المعاصر آنذاك .. ففي كل العصور ، كان على رجال الكنيسة أن يوائموا عقيدتهم مع المعطيات الجديدة للمعارف الإنسانية . أي محاولة إيجاد نوع من التوافق بين العقل والإيمان . وكان كل قرن من القرون يطرح عتاده ..

ومما لا شك فيه أن القرن التاسع عشر في مجمله قد تعرض لمتغيرات جذرية في الفكر العلمي بأشكاله كافة ، وخاصة في المجالات الشديدة الصلة بالعقيدة المسيحية . ومن أهم هذه المجالات علم النقد الذي قلب موازين بعض المعتقدات رأساً على عقب . وهو ما أطلق عليه الدكتور ماير **Mayer** الإنجليكاني عبارة " الحقائق الجديدة " في مواجهة " الحقائق القديمة للمسيحية التقليدية " (**"English moderism"**) .

وتفجرت الأزمة من حرج الأسئلة المطروحة وشدة القضايا المثارة ، ومن مختلف الإجابات غير المقنعة التي تعلنها الكنيسة كردٍ لها . فلم يحدث في أي وقت من الأوقات أن اهتزت أركان المسيحية كعقيدة – قائمة على فرض إيمان بعيد عن المنطق- مثلما اهتزت في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين .

فمن ناحية قد فرض كانط العقل كمرجعية أساسية ، وبالتالي فإن الوضعية التي تتلخص فيها كافة العلوم التجريبية لم تعد تتقبل سوى الوقائع التي يمكن التحقق منها . ومن ناحية أخرى ، فإن المسيحية شديدة الارتباط بالتاريخ ، بمعنى أنها تكونت بصورة تراكمية على مر العصور ، الأمر الذي يُخضعها لعملية التحقق من مستنداتها ، ولعملية تفسير هذه الوثائق على ضوء العلم والتقدم . فكل البنية المسيحية قائمة على النصوص الإنجيلية التي يتم فرضها على الأتباع على أنها منزّلة . وكانت الكنيسة حتى ذلك الوقت قادرة على السيطرة على الموقف بالتحايل والمراوغة حيناً ، وباللجوء إلى العنف والإدانة والحرمان حيناً آخر ..

وكانت أهم النقاط التي تقدم بها علماء الحداثة تتضمن رفضهم للطابع الإلهي

المنزّل للإنجيل بعهديه ، وإدانتهم لمضمونه التاريخي بكل ما يتضمنه من فجوات ، وكل الأساطير الشعبية التي حاول القائمون على الكنيسة ملء هذه الفجوات بها .. وذلك إلى جانب الاكتشافات التي تمت في الشرق من حفائر ونصوص وبرديات تؤكد بأن مصادر المسيحية - كما هي عليه ، ونسيجها الأساس الذي تقوم عليه عبارة عن أصداء يسهل تحديد مصادرها التاريخية الحقيقية .. لذلك أجمع العلماء وقتها على أن الإنجيل بعهديه عبارة عن مجموعة من الكتب الإنسانية التي كتبها بشر على مر العصور، وأنه لابد من وضعها في إطارها التاريخي الذي صيغت فيه . ومن هنا فلا يمكن اعتبارها كتباً منزّلة بأي حال من الأحوال . وأصبحت عملية التوفيق بين الإنجيل والعلم من جهة ، والإنجيل والتاريخ المعاش من جهة أخرى ، والتوفيق بين كافة الملامح والمكونات البشرية التي يتضمنها مع زعم أصلها الإلهي المطلق ، هي السمة العامة التي صبغت القرن التاسع عشر .

وكان الموقف بالنسبة للعهد القديم أكثر رثاءً في مواجهة الحقائق ، وسرعان ما تصدع .. لذلك طالب الأسقف هولست **Hulst** كافة المفسرين من أتباعه أن ينحصروا مؤقتاً في الدفاع عن أرضية العهد الجديد التي خالها أكثر صلابة .. إلا أن ذلك العهد الجديد سرعان ما تعرض لتصدعات أصبح من المحال رأبها سواء من حيث الأصول ، أو المضمون ، أو تواريخ الأناجيل نفسها ، بل لم يترك علماء الحداثة حتى معنى ومضمون رسالة المسيح ولا تكوين الكنيسة الرسولية من أساسها .. وتراكمت الصعاب ..

وفي نفس ذلك الوقت كانت دراسة التاريخ الكنسي من خلال الوثائق قد أدت إلى تعريته من هيلمانه ، بينما أدت دراسة تاريخ العقائد إلى إثبات وجود تأثيرات خارجية نجم عنها نسج العقيدة المسيحية عبر المجامع .. مما أدى إلى المساس بالعقيدة في جوهرها وبمصداقية الإيمان بها ..

أما فيما يتعلق بأبعاد الأزمة الكنسية ، فقد اختلف المؤرخون في تحديد جذورها

وأبعادها .. فمنهم من أرجعها إلى أيام عاموس والأنبياء ، ومنهم من أرجعهـا إلى أيام بولس الرسول ، أو من قال إنهـا ترجـع في إيطاليـا إلى مرسـيل دي بـادو **Marcil de Padoue** أو إلى ميشيل سرفيه **Michel Servet** ، وإن كـان هنـاك شـبه إجمـاع على إرجاعها إلى جان جاك روسو على أنـه لـم يكـن بحـرد مخترع لكلمـة الحداثـة ، وإنمـا المروج الأول لها في المجـال العقـائدي – ومـن المعروف أن روسـو كـان مـن رجـال الأكليروس قبل أن يتركه ويتفرغ للأدب ..

وطوال القرن التاسع عشر ، وبينمـا كـانت الكنيسـة مهتمـة بإزالـة الأنقـاض التي تسببت فيها الثورة الفرنسية في الحقـل الدينـي ، احتمعـت بعـض الآراء حـول ضـرورة القيام بإصلاحات جذرية في المجال الدينـي والكنسـي . وكـان أول المنـادين بذلـك في فرنسا القس الأديب الأب لامنيـه **Lamennais** (١٧٨٢-١٨٥٤) ومدرسته ، إلا أن نشاطه قد اقتصر على القضايا السياسية والاجتماعية ..

وكـانت هنـاك بدايـات لبـوادر الأزمـة في ألمانيـا ويعـد ج. هرمـس **G. Hermès** (١٧٧٥-١٨٣١) من أهم الشخصيات التي برزت آنـذاك إذ حـاول تعديـل المسـيحية وفقاً لتطورات الفلسفة المعاصرة ، وهناك المدرسة الكاثوليكية في توبنج بزعامة كل من موهلر **Muhler** (١٧٨٦-١٨٣٨) ، و أ. جونـتر **A. Gunter** (١٧٨٣-١٨٦٣) . أما في إيطاليا فقد ازدادت الحركة وضوحاً خاصة بأعمـال كـل مـن ف. جيوبرتـو **V. Gioberto** (١٨٠١-١٨٥٢) وأ. روسميني **A. Rosmini** (١٨٩٨-١٩٥٥) وكانـا يطالبان بإلغاء السلطة المدنية للبابا وآلياتها شديدة الالتواء ، وبتعديل كتـاب الصلـوات والتبتل ، وبتجديد التعاليم اللاهوتية ، وبالنظر في تكوين رجال اللاهوت وتعليمهم .

وفي عام ١٨٦٣ تم انعقاد مؤتمر لعلماء الكاثوليكية بمدينة ميونخ حيث أعلنوا خلاله ولاءهـم للمسيحية ، إلا أنهم احتجوا ورفضوا تدخل الكنيسة وتصديها لأبحاثهم اللاهوتيـة . وقـام الأب دولنجر **Dolinger** بإلقاء بحث حول مـاضي ومستقبل اللاهـوت الكـاثوليكي ، اندلعـت بعـده المعارك وانقسم على أثره رجال اللاهوت إلى فريقين : أنصار الكنيسة وأنصار العلم .

واعترض البابا بيوس التاسع وتدخل في المعركة بمجموعة من الخطب والرسائل انتهت بالخطاب الرسولي المعروف باسم " سيلابوس " الصادر عام ١٨٦٤ . وكان قد سبق له إدانة مؤتمر ميونخ وقراراته في خطاب رسولي أصدره في ٢١ ديسمبر ١٨٦٣ . وسرعان ما عمل على انعقاد مجمع الفاتيكان المسكوني الأول الذي تم خلاله فرض معصومية البابا من الخطأ !

وهنا لابد من وقفة خاطفة نوضح فيها أهمية هذا المجمع لمحاصرة الحداثة . فقد كان البابا بيوس التاسع قد قرر عقد مجمع فاتيكاني مسكوني لمواجهة هجمة الحداثة بعد تفشيها في مختلف البلدان الأوروبية . وسرعان ما بدأت الاستعدادات اعتماداً على ثلاثة محاور هي : الدفاع عن نقاء العقيدة المسيحية ، تدعيم الأمن والسلام في وحدة الكنيسة ، وبرنامج إصلاحي للانضباط الكنسي والعادات والتقاليد الاجتماعية . وتحدد يوم الثامن من ديسمبر عام ١٨٦٩ لافتتاح المجمع وتم إرسال الدعوات إلى مختلف الكنائس ، إلا أن ممثلي الكنيسة الأرثوذكسية قد رفضوا الحضور . وامتدت أعمال هذا المؤتمر لمدة ثمانية عشر شهراً .

وأول بدعة أقرها هذا المجمع هي معصومية البابا من الخطأ باعتباره ممثلاً للإله على الأرض ، كما تم رفض " الأخطاء " الناجمة عن العقلانية والمذاهب الفلسفية - السياسية الحديثة . ويقول فيليب لوفايان عن هذا المجمع " لقد زود البابوية بكل الأسلحة العقائدية والدينية التي استخدمها خلفاء البابا بيوس التاسع لمحاولة الحد من ضياع السلطة الزمانية للكنيسة ، وإضفاء المزيد من السلطات للكرسي الرسولي مع الكنيسة العالمية لمواجهة الأخطار الخارجية والداخلية " (القاموس التاريخي للبابوية) .

إلا أن شدة التركيز والإصرار على تمرير قرار معصومية البابا من الخطأ ، واندلاع الحرب الفرنسية - البروسية عام ١٨٧٠ واحتلال روما في ٢٠ سبتمبر من نفس ذلك العام قد أدى إلى عدم إمكانية الخروج بقرارات حاسمة فيما يتعلق بعلاقة الكنيسة بالدولة وتكوين رجال الأكليروس والدور الاجتماعي للكنيسة .. إلخ .

وما أن انقضت أعمال المجمع الفاتيكاني الأول حتى بدأ ترتسم سياسة معادية للكاثوليكية في الدولة الألمانية حديثة التكوين ، وفي الأمبراطورية النمساوية الناجمة عن مصالحة عام ١٨٦٧ ، وفي الأمبراطورية الألمانية القائمة تحت حماية بروسيا في يناير ١٨٧١ . وكانت هذه السياسة معروف في الجانب الألماني باسم "كولتوركامف" **Kulturkampf** ، وتعني " الصراع من أجل الثقافة " . وكان المحرك الأساس لهذه السياسة هو بسمارك ، الذي لم يكن معادياً للدين وإنما لشدة التدخل السياسي لكنيسة روما ، لذلك تم تحريم الحديث في الشئون السياسية على رجال الأكليروس . وفي عام ١٨٧٢ تم سحب سلطة التفتيش على المدارس التعليمية من رجال الكهنوت ، وأسندت للدولة ، وفي نفس العام حُرّم على الجزويت (الياسوعيين) إقامة أية منشآت على الأراضي الألمانية . ومنذ مطلع عام ١٨٧٣ بدأت السياسة الجديدة التدخل في الشئون الكنسية الكاثوليكية الألمانية بموجب " قوانين مايو " كما تم إخضاع تكوين وتعيين رجال الأكليروس للدولة ، وبعدها تم إخضاع رقابة اللجان الكنسية المحلية للدولة . وفي ١٨٧٥ أصدر " الرايخشتاج " قانوناً بصلاحية الزواج المدني وحده ، وإلغاء الزواج في الكنيسة الذي تحول إلى مجرد احتفال رمزي لمن يتمسك به !

وكان المقصود من كل هذه القوانين هو الحد من نفوذ وسلطات الكنائس المحلية في ألمانيا والحد من سلطة روما عليها ..

وحتى أواخر القرن التاسع عشر لم تكن عمليات النقد قد هدأت ، وظلت توجه ضرباتها إلى قواعد عقيدة الإيمان المسيحي الأساسية مطالبة بهدمها ..

وحاول البابا ليون الثالث عشر اتباع سياسة مخالفة للبابوات السابقين له آملاً في امتصاص هجمات العلماء ، وتبني مبدأ " الديمقراطية " وفتح جزء من أرشيف الفاتيكان للعلماء والباحثين .. فانهالت المؤتمرات الدينية وبالاً على غير ما توقع .. ومنها مؤتمران في باريس عام ١٨٨٨ و ١٨٩١ ؛ وفي بروكسل عام ١٨٩٤ ، وفي سويسرا عام ١٨٩٧ وفي ميونخ عام ١٩٠٠ .

ويقف الأب لوي دوشين L. Duchesne (١٨٤٣-١٩٢٢) في مقدمة العوامل المباشرة التي فجرت الأزمة في فرنسا وكان قد تم تعيينه أستاذاً في المعهد الكاثوليكي بباريس منذ ١٨٧٨ ، ثم مديراً للمدرسة اللاهوتية الفرنسية في روما منذ عام ١٨٩٥ . وكان منهجه الوضعي في البحث يعتمد على الرجوع إلى الأصول مباشرة ولم يكن يستعين سوى بالنصوص الأصلية ويرفض الاعتماد على أية افتراضات ، وكان بارعاً ثاقب البصيرة في التوصل إلى الحقائق ونبذ المهازل المتراكمة ..

والتف حوله عدد من الباحثين ، كان من أهمهم الأب الفريد لوازي ، وكان ضليعاً في اللغات السامية والفكر الديني والتاريخ وعلم التفسير . وقد قام في عام ١٨٩٦ بتأسيس مجلة بعنوان : " مجلة التاريخ والأدب الديني " ، كانت بمثابة سلاح شديد الحدة لاستطلاع كافة أركان التاريخ المسيحي . كما تم إحياء مجلة "حوليات الفلسفة المسيحية" عام ١٨٩٥ . فنشأت حركة واسعة للدراسة ومراجعة النصوص الدينية في مختلف الكليات والمعاهد الدينية بفرنسا ، وكانت تساندها المجلات والحوليات العلمية في نشر هذه الأبحاث ، وتواكبها حركة ترجمة واسعة لأبحاث آباء وعلماء البلدان الأخرى التي اندلعت فيها أزمة الحداثة . وكللت هذه الأبحاث بمؤتمرين لاهوتيين ، أقيم أحدهما في مدينة ريمس عام١٨٩٦ والآخر بمدينة بورج عام ١٩٠٠ .

ولا يمكن إغفال دور كل من البارون فريدريك فون هوجل F. Von Hugel (١٨٥٢-١٩٢٥) الذي اعتبر أسقف الحداثيين ، ولا الأب البروتستانتي بول ساباتييه P. Sabatier (١٨٥٨-١٩٢٨) وقد ساهما في حركة الحداثة بفاعلية لا يستهان بها. وفي أواخر العام الجامعي ١٩٠٠/١٩٠١ كان الأب العلامة مارسيل هيبير M. Hébert (١٨٥١-١٩١٦) في باريس يطلع الجميع على ما توصل إليه من أبحاث تؤكد أن العقائد المسيحية لم تعد مقبولة من أي عقل متفتح إلا بصفة رمزية بحتة . وتم طبعها في مجلة " ريفو بلانش " (المجلة البيضاء) في ١٥ سبتمبر ١٩٠٠ . ومن أشهر

أبحاثه أيضاً " حوار أفلاطون وداروين " . إلا أن الكنيسة سرعان ما أدانته وفرضت تنحيه عن منصبه .

ومن أهم المؤلفات التي ظهرت في مطلع القرن في فرنسا كتاب البير هوتين **A. Houtin** (١٨٧٦-١٩٢٠) بعنوان "المسألة الإنجيلية لدى كاثوليك فرنسا"(١٩٠٢)، حيث راح يوضح غياب أو ضعف الإجابات التي يقدمها الجانب الرسمي في الكنيسة ، وخاصة في ردهم على كتاب شتراوس المعنون" حياة يسوع " (١٨٣٨) .. الأمر الذي دفع بالبعض إلى اتهام الكنيسة باتباع ما أطلق عليه "سياسة الصمت" حينما تعجز عن تقديم الإجابات المنطقية .

وفي بداية شهر نوفمبر ١٩٠٢ أيضاً صدر كتاب الأب الفريد لوازي المعنون "الإنجيل والكنيسة" ، موضحاً " أن تقدم العلم يطرح إشكالية الله في صيغ جديدة . وأن تقدم التاريخ يطرح إشكالية المسيح وإشكالية الكنيسة في صيّغ جديدة ... وأن هذه المعطيات الجديدة تفرض - بالطبع - إجابات جديدة ... ألا تفرض المعرفة الحالية للكون نقداً لفكرة الخليقة (كما هي واردة في الإنجيل) ؟ ألا تفرض معرفة التاريخ نقداً لفكرة التنزيل ؟ ألا تفرض معرفة الإنسان نقداً لفكرة الفداء (فداء المسيح لكافة البشر !) ؟ "

ولقد أفصح الأب لوازي في أحد خطاباته بتاريخ ١٩٠٧/٦/٨ قائلاً :" كلما تقدمت في أبحاثي كلما أدركت أن تعليمنا الرسمي عبارة عن مجموعة صيغ تقليدية لا علاقة لها بواقع الأشياء . وعندئذ ، بدلاً من التخلي عن فكرتي الدفاعية لإثبات حقائق النصرانية .. آثرت بعد سنوات من الجهد وبعد تأمل طويل ، بل وبعد مرحلة حصر نفسي مرير ، كنت أرى خلالها أفكاري المسبقة تتساقط كأوراق الشجر الذابلة... وفي أنقاض هذا المبنى الذي خُيّل إلي أنني صنت فيه إيماني إلى الأبد . آثرت أن أوضح كيف أن جوهر الكاثوليكية يمكنه أن يصمد لأزمة الفكر المعاصر ، وكيف يمكن للكنيسة أن تبرر ماضيها وكيف يمكنها أن تضمن لنفسها البقاء في المستقبل " ..

وهبّت عاصفة المدافعين عن البنيان الكنسي العتيد .. مثلما دوّت حملة التأييد للأب لوازي من الجانب البروتستانت ومن خارج فرنسا ، خاصة من إنجلترا حيث ترجمت أعماله إلى اللغة الإنجليزية فور ظهورها .

وفي ١٩٠٣/١٢/١٦ أدانت لجنة التفتيش المقدسة أهم خمسة أعمال للأب لوازي هي : "ديانة إسرائيل" ، "دراسات إنجيلية" ، "الإنجيل والكنيسة" ، "حول كتاب صغير" ، و"الإنجيل الرابع" . وكان قرار الإدانة هذا مصحوباً بخطاب من الكردينال مري دل فال إلى كبير أساقفة فرنسا يوضح فيه سبب هذه الإدانة قائلاً : " ... إن الأخطاء الجسيمة التي تزخر بها هذه الكتب تتعلق أساساً بالتنزيل وبأصالة الوقائع والتعاليم الإنجيلية ، وبألوهية وعلم المسيح ، وبالبعث ، وبالمؤسسة الإلهية للكنيسة ، وبالأسرار السبعة للكنيسة " (**"Le Modernisme dans l' Eglise"**) .

ومن أهم الأصوات التي ارتفعت لتنضم لمجموعة علماء الحداثة في إنجلترا الأب جورج تيريل **G. Tyrrell** الذي انصبت انتقاداته على تدخلات الكنيسة وتحريفاتها قائلاً: " إن كل مهمة الكنيسة الأساسية هي الحفاظ على الأفكار التي عبّر عنها يسوع المسيح في لغته البسيطة بنفس دقتها .. أي إن دور اللاهوت لا يجب أن يتعدى عملية الحفاظ الأمينة لأن العلم يفرض توافق الافتراضات والنظريات وتفسيرها مع الوقائع ، والوقائع هنا الدين المسيحي كما يعيشه الأتباع " .

ولم يتورع بعد ذلك عن " إعلان الإفلاس التام للكاثوليكية القائمة بفضل الكيان الكنسي للحفاظ على ميراثها العقائدي . إلا أن التفسير الحديث قد هدم مصداقية الأناجيل بالوثائق وهدم معها المعجزات التي أقاموا عليها عقيدة المسيح المعصومة من الخطأ .. الأمر الذي أدى إلى انهيار نسق السلطة الاستبدادية الذي تقوم عليه الكنيسة المتمركزة في روما والتي تسيطر عليها شرذمة من القساوسة الذين يزعمون البت في مسائل معقدة يجهلون معطياتها " (وارد في كتاب " الحداثة في الكنيسة ") .. وأهم ما كان يطالب به جورج تيرل هو عدم الخلط بين الكاثوليكية والفاتيكانية وتعديل

العقائد الإيمانية التي تفرضها الكنيسة كحقائق وتحويلها إلى مجرد رموز ..

ومهما تنوعت مجالات النقد الذي تناولته معركة الحداثة فإن جميع علمائها قد التقوا بإصرار حول ضرورة تصويب مفهوم التنزيل ومعناه ، وخاصة المطالبة بإنجيل يسوع الأصلي إذ إن إخفائه هو الكذبة الأولى التي قامت عليه الكنيسة ؛ ومطالبة الكنيسة بعدم التدخل لإعاقة الحركة العلمية وتطورها من أجل تصويب كل ما تراكم من فريات ومغالطات عبر القرون ..

وفي محاولة موضوعية للاستحواذ على الأزمة قام الدكتور مارسيل ريفو **M. Rifaux** بعمل كتابه الضخم المعنون : " احتضار الكاثوليكية " (١٩٠٥) ، ضمنه أهم مختلف الآراء المؤيدة والمعارضة لتيار الحداثة ، ثم قام باستطلاع للرأي حول الأزمة التي تعتري الكاثوليكية ، وذلك بين مختلف فئات المثقفين والعاملين بالمجالات المختصة .. ثم أتبعه بكتابه التالي المعنون : " شروط العودة إلى الكاثوليكية " (١٩٠٧) ، موضحاً أن هذه العقيدة الكاثوليكية ، التي ليست عقائدها سوى تنظيم منهجي مصنوع ، لم تعد تتفق أو تتمشى مع المعطيات الفلسفية المعاصرة .. إن عقائدنا مرتبطة بنظريات لم تعد تتفق بأي حال من الأحوال والواقع الذي نعيشه ونلمسه .. فلقد ولّى التفسير الديني وأصبحت قضية تغيير العبارات الدينية هي المطروحة " !

ويورد جان ريفيير المقال الصادر بجريدة " مركيردي فرانس " الذي لخصّ الحالة السائدة آنذاك من انتقادات للكنيسة ، ومنها " خلع الصفات البشرية على الله بصورة فظة ، فلسفة دينية قديمة وبالية ، أساطير داعية للسخرية أحياناً ، عبادات متطرفة ، نصوص غير أصلية ومحرّفة ، رفات قديسية مزيفة ، اتجار مخزي في بعض الكنائس ، تأليه للرجال ، تبجيل مفرط للثراء والبذخ بين رجال الكنيسة ، إفراط وإسفاف في الألقاب والامتيازات ، سيادة الروح السلطوية وليس روح الحُجة ، تلك هي باختصار النقاط التي يوجه أنصار الحداثة ضرباتهم إليها ويطالبون بتغييرها " .

وانعكست هذه الأصداء في المجال الأدبي في إيطاليا وضمنها الأديب فوجاتسارو

روايته الشهيرة " القديس " (١٩٠٦) التي سرعان مـا أدانهـا البابـا وحـرم تداولهـا .. "الأمر الذي أدى إلى زيادة انتشارها فقد بيع منها ٣٠٠٠٠ نسخة في إيطاليـا في شـهر أكتوبر ١٩٠٦ ، واشترت أمريكـا ١٧٠٠٠ نسـخة خـلال سبعة عشر يومـاً ، بينمـا كانت الترجمة الإنجليزية توزع في البلدان الأخرى بواقع ألف نسخة في اليوم " (الحداثـة في الكنيسة) .

وأما كتاب الأب هوتان **La crise du clergé** (١٩٠٧) فإنه لم يبرهن فقط على عدم توافق اختلافات الكنيسة فيما يتعلق بعقيدة الإيمان وكل ما واكبهـا مـن عمليـات تحريف ، أو الفرق الشاسع بين العقل والمنطق وما تفرضه الكنيسة ، وإنما أوضح كيـف أن الآباء الأمناء أصبحوا يتركون الكنيسة ويتخلون عنها لعدم استطاعتهم الاستمرار في المغالطة ، مشيراً إلى أن الذين مازالوا يخدمونها إنما يفعلون ذلك جهـلاً أو لؤمـاً . وقـد أرفق بكتابه هذا كشفاً موثقاً بأسماء كل الذين هجروا الكنيسة من رجال الأكلـيروس والمؤلفات التي تسببت في طرد البعض الآخـر منهـم منـذ عـام ١٨٨٤ ! .. ويؤكـد أ. هوتان أن قرابة خمسة عشر ألفاً من رجال الاكليروس قد انضموا لحركة الحداثة – وإن كان جورج تيرل يضاعف هذا الرقم ..

ولقد اتسعت حركة الحداثة في فرنسا واستشرت في مختلف الطبقات حتـى وصفهـا الأب بول ساباتييه في كتابه قائلاً : " إن الحداثة ليست حزباً ولا مدرسـة : إنـه توجـه عام . وإذا ما أردنا تحديد المؤشرات المميزة التي يمكن من خلالها التعرف على أتباعهـا لبدت العملية صعبة للغاية ، ويرجع ذلك إلى الاختلاف الواضـح بينهـم ! فـإلى جـانب مفسر الدين المتخصص والمؤرخ والعالم نرى الديمقراطي البسيط . وبجوار الشاعر نـرى القس المتواضع . وبجاور الأسـقف نـرى البـاحث المتواضـع . ومـع ذلـك ورغـم هـذه الفوارق في المواقف والاهتمامات والتخصصات فهم يعرفون بعضهم بعضاً ، فلا توجد قوائم أو كشوف أو أية علامة تجمع انضمامهم ، ومع ذلك فهـم يتعـارفون ويـزدادون اقتراباً وكأنهم قلباً واحداً وروحاً واحدة " (**Les Modernistes**) .

ولم تكن أزمة الحداثة هذه بأولى الأزمات التي تواجه الكيان الكنسي ، فقد تعرض لسلسلة متواصلة من الأزمات المتفاوتة الحدة منذ بداية مشواره مع التحريف ، كما أوضحنا سالفاً ، إلا أنها كانت أول مرة تتعرض فيها العقائد نفسها للنقد والإدانة بمثل هذه الصراحة وبكل هذه الأسانيد العلمية والوثائق الدامغة .. ويتمثل ذلك العنف في الهجوم الغاضب على أهم مكونات العقيدة وعلى نفس الهيلمان الكنسي .. مما أدى إلى تدخل البابوات الذين عرفوا كيف يستحوذون على الموقف بكل ما لديهم من سلطات ..

وقد بدأت تدخلات البابا بيوس العاشر في مطلع هذا القرن بتحريم بعض الكتب عام ١٩٠٣ . ونفس موضوعات هذه الكتب المدانة ، وما تتضمنه من انتقادات تتعرض لأسس العقيدة بالنقد العلمي الصريح الموّثق ، كانت اللجنة الإنجيلية بالفاتيكان تواجهها باستصدار سلسلة من القرارات التي تثبت بها قدسية النصوص الإنجيلية ، ومنها القرار الصادر في ١٩٠٥/٢/١٣ حول الاستشهادات الواردة في الإنجيل ؛ والقرار الصادر في ١٩٠٥/٦/٢٣ حول أصالة الطابع التاريخي للكتب المقدسة ؛ والقرار الصادر في ١٩٠٦/٦/٢٧ حول الأصالة الموسوية للعهد القديم ؛ والقرار الصادر في ١٩٠٧/٢/٢٩ حول أصالة الإنجيل الرابع ، إلى ما لا نهاية من القرارات ، وكلها قرارات سلطوية مصاغة من أجل الرد القمعي على حملات الأبحاث العلمية التي كانت تتلاحق ..

ولقد أدى انتشار أتباع الحداثة في إيطاليا وتزايدهم إلى تدخل السلطات البابوية واللجوء إلى وسائل قمعية أكثر فعالية .. وهنا يقول إميل بولا **E. Poulat** : " بينما تولدت الحداثة في فرنسا من الحاجة إلى ملء فجوة علمية شاسعة ناجمة عن صمت الأبحاث والمكتبات ، فلا يمكن فصل الحداثة في إيطاليا عن حركة جماهيرية واسعة ودعائية رغبة في التحرر من الوصاية الكنسية المثقلة أكثر من أي مكان آخر . فإذا ما كان الوضع في فرنسا يبدو ناجماً عن تأمل ودراسة المتناقضات بين تيارين ، فإن الوضع

في إيطاليا كـان عبارة عـن المطالبـة بإصلاح المجتمـع الديني نفسـه " (Histoire , Dogme et Critique dans la Crise moderniste) .

وتمثلت حركة الحداثة الإيطاليـة في ثـلاث تيـارات تزعمهـا ثلاثـة آبـاء انتهـى بهـم المطاف إلى نفي الأول وحرمان الاثنين الآخرين ، وهـم : الأب جيوفـاني سـمريا G. Semeria (١٨٦٧-١٩٣١) وكان مـن أتبـاع برنابـا وشـديد الثقافـة - الأمـر الـذي يوضح كيف أن إنجيل برنابا ما زالت له أصداء عميقـة مؤثـرة في نفـوس بعـض رجـال الدين ؛ والأب رومولو مورّي (١٨٧٠-١٩٤٤) النـائب ومؤسـس تيـار الديمقراطيـة المسيحية ؛ وأرنستو بونايوتي (١٨٨١-١٨٤٦) أستاذ التاريخ المسيحي بجامعة روما .. وإن كـان أهـم مـا تميزت بـه المعارضـة في إيطاليـا ربـط الحداثـة بالاشـتراكية كبديـل للرأسـمالية . واتسـعت الحركـة حتـى إن الأديـرة قـد تضـامنت مـع الموجـات المطالبـة بالتجديد . وهو ما يفسر اهتمام البابا وتشديد القبضة للسيطرة علـى الموقـف بـل لعـل ذلك الهجوم الشرس الذي دار آنذاك يفسر الضراوة التي تـم بهـا محـاصرة الاشـتراكية واتخاذ قرار اقتلاعها في المجمع الفاتيكاني المسكوني الثاني عام ١٩٦٥ .. وتـم تنفيـذه في أول التسعينات .

وبدأ البابا آنذاك بالعمل على محاصرة ما أطلق عليه " عـدم الطاعـة السـائدة لـدى الرهبان الشبان والدارسين الجدد " . وذلك بأن قلل عددهم إلى أقصى حـد ممكـن مـع العمل على عدم اتصـالهم بخـارج أسـوار كليـاتهم اللاهوتيـة أو بتلـك الأجـواء " غـير الصحية " ! كما أطلق نفس الرقابة المشـددة علـى المبشـرين ورجـال التعليـم الدينـي ، ومنع التعرض لموضوعات دنيوية ، أو إصدار جرائد داخليـة ، أو إقامـة حلقـات بحـث دون إذن صريح من الرئيس المسئول ، كما طالب بعدم إثارة الفصـول التـي بهـا طلبـة ذوي تطلعات ترمي إلى الإصلاح الكنسي والديني ، وعـدم فتـح أيـة مناقشـات معهـم حتى لا يعطيهم فرصة عرض آرائهم ، كما حرّم على الرهبان الانضمـام إلى الأحـزاب السياسية الوطنية الديمقراطية .

وسادت نفس الإجراءات الأمنية في مختلف البلدان التي امتد إليها نفوذه .. فمنذ ظهور كتاب الأب الفريد لوازي المعنون " الكتاب الأحمر الصغير " وأثار ما أثاره من زوابع في أعماق رجال اللاهوت ، تزايد نشاط عمليات الرقابة الكنسية . إذ كانت الأوساط الدينية بعامة تتوقع إدانة صارمة مثل تلك التي أطلقها البابا بيوس التاسع والمعروفة باسم " سيلابوس " . وبدأ الرأي العام ينقسم مسبقاً سواء بالمعارضة أو بالتأييد قبل صدور القرار البابوي ومن يتمعن في المقدمة الصغير لقرار الإدانة الصادر في ١٩٠٧/٧/٣ بعنوان " لامنتابلي" (أشياء محزنة) ، يدرك أنها موجهة أساساً إلى رجال اللاهوت داخل الكنيسة الكاثوليكية الذين بدأ إيمانهم يهتز من جراء ما كتبه المختصون فيما يتعلق بمشكلة العقيدة ومشكلة الأناجيل . لذلك لجأ البابا أولاً إلى السلطة القضائية العليا في الكنيسة وهي لجنة محاكم التفتيش والتي لا يجوز المساس بقراراتها (وهي نفس اللعبة التي تمت فيما بعد أيام محكمة نورنبرج لعدم المساس بقراراتها كما سنرى) . وقد جمعت اللجنة ما توصل إليه علماء الحداثة من اتهامات للكنيسة في ٦٥ بنداً لإدانتها - سنوردها في نهاية هذا البحث - ويمكن تقسيم هذه البنود إلى النقاط التالية :-

- من ١-٨ : سلطة البابا فيما يتعلق بنصوص الأناجيل وغيرها .
- من ٩-١٩ : وحي الأناجيل وقيمتها التاريخية .
- من٢٠-٢٦ : المبادئ الأساسية للتنزيل وعقيدة الإيمان .
- من ٢٧-٣٨ : أصل وتطور عقيدة يسوع المسيح .
- من ٣٩-٥١ : عقيدة الأسرار والأسرار السبعة .
- من ٥٢-٥٧ : المؤسسة الكنسية وتكوينها .
- من ٥٨-٦٥ : قيمة العقيدة المسيحية في مجملها وطابعها العام .

أي إن القرار كان يرمي إلى إقرار مصداقية نصوص الأناجيل وصحتها ، وخاصة إقرار مصداقية إنجيل يوحنا ، ومن ناحية أخرى إرساء نصوص عقيدة الصلوات بعامة

ومختلف الأسرار بصفة خاصة . لذلك اعتبرت اللجنة ٥٥ بنداً من هذه البنود بمثابة "هرطقة" والباقي عبارة عن أخطاء جسيمة !

وقبل إصدار خطابه الرسولي المكمل لقرار الإدانة الصادر عن لجنة محكمة التفتيش المقدسة ، كان البابا بيوس العاشر قد وصف الحداثة بعبارة ستكرر عدة مرات في خطابة ، وهي : " إن هذه الهجمة لا تمثل مجرد هرطقة ، وإنما هي خلاصة وعصارة سموم كافة الهرطقات " .. وما أن صدر الخطاب الرسولي بإدانة الحداثة حتى اشتعلت نيرانها في مختلف البلدان الكاثوليكية حيث كانت توجد بها جماعات كهنوتية مناهضة للبابا وسلطاته .

وفور إعلان الخطاب الرسولي للبابا ، بكل ما به من تحد واضح للعلم والفكر الحديث ، انهالت الصحافة بموجة عارمة من التعليقات تبعتها سلسلة من المراجع والأبحاث ، ومما كتبته جريدة " لوطان " في ١٩٠٨/٦/٢٦ : " كل شيء يدعو إلى أن نتنبأ بأن مثل هذا القرار - أياً كانت أضراره الحالية - فلن يمكنه أن يوقف تقدم العقول المتفتحة الموجودة داخل الكنيسة ، فاليوم الذي ستضطر فيه تلك الحفنة ضيقة البصيرة والتي تمارس طغيانها الدكتاتوري من روما أن تنسحب فيه من منصبها ليس ببعيد . إن الذي سيخرج خاسراً من هذه القضية ليس المحكوم عليهم ولكن القضاة المحكّمون " !

وفي ١٩٠٨/١٠/١٧ كتب الأب لوازون **Loyson** في جريدة " لوسيكل " قائلاً : "أما فيما يتعلق بالبابا بيوس العاشر فلقد حكم على نفسه بالانحطاط بما أصدره من قرار وخطاب رسولي ، إن كان مازال هناك ما يمكنه أن ينحط بالبابوية بعد ما اقترفه البابا بيوس التاسع .. إن خطابه هذا سيعاون القدر الإلهي على القضاء على هذا النسق وعلى انهياره .. لأنه نسق لا يتمشى بطبيعته لا مع الضمير الإنساني ولا مع العلم " .

بينما اقتصر تعليق النائب بيير بواسون **P. Poisson** على هذه الجملة : " بهذا التصرف فإن الكنيسة تقوم بحرمان نفسها وتطردها من الحقيقة " !

وهبت الصحافة في مختلف البلدان الأوروبية ضد ما أطلقوا عليه " امبريالية الفاتيكان وطغيانه " .. ومن الواضح أن هذا الخطاب الرسولي قد أطلق العنان لجموح الكثيرين .. ومثلما هبت الصحافة بأصدائها الواسعة ، انهالت أبحاث المدافعين عن العلم والحداثة ، ومنها كتاب جينيوبير **Guignebert** المعنون : " **Modernisme et tradition Catholique en France** " (١٩٠٨) حيث قال :" لقد قمنا من وجهة النظر النقدية البحتة بفحص الحقائق التي تقدمها الكنيسة الكاثوليكية عن حقيقة عقيدتها وعن شرعية سلطتها .. وقد تبين لنا أنها جميعها ، من حيث إخضاعها للعقل والأبحاث التاريخية لابد أن تنهار نهائياً . فالتنزيل ، والتراث الكنسي ، والعقائد ، والسيادة الروحية للكنيسة ، وسلطة البابا ومعصوميته من الخطأ لا يمكن لأحد أن يقبلها اليوم إلا على أنها ناجمة عن عقلية بائدة عقيمة .. وإنها لا تزال تطفو على السطح لكن في قوالب متحجرة كالموت " .

أما سلمون ريناخ **S. Reinach** فقد عبّر عن الحداثة قائلاً : " إنها حركة لا تقاوم لأنها قائمة على العلم الكاثوليكي ومرتبطة به .. إن تفرد الحداثة وخطورتها تكمن في أنها ولدت في قلب الكنيسة نفسها وعلى أعتاب المذبح ، وأنها نتاج أفعال رجال الأكليروس ومعارفها " ("أورفيوس " ١٩٠٨) وقد أورد في كتابه هذا أن حركة الحداثة ضمت ١٥٠٠٠ ألفاً من رجال الأكليروس في فرنسا .

وكان الأب ساباتييه قد قال في مقال " بالجريدة المسيحية " في أكتوبر ١٩٠٧ تحت عنوان " أربعة أعوام من البابوية " : " نحن على أعتاب أزمة مروّعة .. إن هذه الحركة ترمي إلى كاثوليكية ستتجدد من تلقاء نفسها من أسفل إلى أعلى . فعلى الرغم من كافة أنواع القهر ، إلا أن حركة الحداثة لم تتوقف ولم تنقص ، بل على العكس من ذلك إذ نرى في بعض الأبرشيات أن أغلبية الرهبان يقفون جميعاً بجانب الحزب الشاب الليبرالي .. حتى في الأسقفية فإن القلق شديد " .

وفي نفس ذلك الوقت بدأت عملية ترجمة واسعة النطاق في مختلف البلدان لأهم

الإصدارات التي ظهرت في العواصم الأخرى . كما تم إصدار عدة مجلات جديدة منها " مجلة الحداثة العالمية " في مدينة جنيف برئاسة الأب أنطونيو دي ستيفانو ، عام١٩١٠ . وفي نفس ذلك العام أقيم المؤتمر الخامس الدولي " للمسيحية الحرة والتقدم الديني " في مدينة برلين برئاسة الرابطة الوحدوية الأمريكية . وقد أدى هذا المؤتمر إلى زيادة ترسيخ حركة الحداثة على الصعيد العام ، وبعد ذلك بثلاث سنوات ، أي عام ١٩١٣ أقيم المؤتمر السادس في باريس .

وعلى الرغم من هذا الانتشار الواسع ، فقد كان الخطاب الرسولي للبابا بيوس العاشر بمثابة ضربة في مقتل ، فقد كانت ضربة تضافرت فيها كافة السلطات القمعية دفاعاً عن الكيان الكنسي العتيد .. ولم يكتف التيار السلطوي في الكنيسة بمجرد الإجراءات القمعية التقليدية ، وإنما تم رصد عدد هائل من الرهبان للكتابة والرد على كل ما آثاره علماء الحداثة في النطاق الذي رسمه لهم البابا في خطابه ـ كما تم إنشاء اللجان التي أطلق عليها اسم " لجان التيقظ " السرية النشاط – التي سنعود إليها بعد قليل . ويورد جان ريفير في كتابه عن " الحداثة " في الكنيسة موضحاً : " أنه كانت هناك عمليات إعدام جماعية بين رجال الأكليروس " .. وأن استخدام هذا العقاب الرادع كان أكثر انتشاراً في إيطاليا " .

أما اللجنة المختصة بتحريم الكتب ، وكانت معروفة باسم " إيندكس " ، وتعني قائمة الكتب التي يحرّم البابا قراءتها أو تداولها . فلم تكن هذه اللجنة في يوم من الأيام أنشط منها في تلك الفترة حيث كانت توالي رجال البوليس بقوائم الكتب الممنوعة التي يتعيّن عليهم متابعتها لمصادرتها واعتقال مؤلفيها .. وقد وصلت القوائم التي تضمنت عناوين الكتب التي تم تحريمها في عام ١٩١٣ إلى اثنى عشر صفحة من "مجلة الأكليروس" ! بينما لم تكن قائمة الكتب الممنوعة عام ١٩٠١ تتعدى الأربع صفحات من نفس المجلة !. وكانت اللجنة الإنجيلية تقوم بعملية مماثلة فيما يتعلق بالكتب والأبحاث التي تتناول الأناجيل وما بها من إضافات وتحريف .

ولم تقتصر الأعمال القمعية للبابا بيوس العاشر على الجانب اللاهوتي المعادي للحداثة فحسب ، وإنما امتدت خطبه لتتناول مجال السياسة والاجتماع والإدارة ، وكلها توجيهات أسهمت بشكل حاسم في تدعيم ما فرضه من " حماية " على الكيان الكنسي والعقائدي . كما قام بإصدار جريدة " الرسالة الرومية " التي تحولت عام ١٩١٠ إلى " رسالة روما " . وكانت بمثابة درع آخر أقامه ضد الحداثة وأنصارها..

وكانت نتيجة هذه الحملة البابوية التي امتدت إلى مختلف المجالات مستعيناً بكافة الوسائل والأساليب حتى الإعدام – كما يقول أ. بورتالييه أيضاً – **E. Pourtalié** ، هي كبح جماح الحداثة بين الكوادر الكهنوتية ولو لفترة ما . فخضع البعض لضغوطه وأصر البعض الآخر على موقفه – رغم المصير الذي ينتظره ، بينما هرب فريق ثالث من أسوار الكليات الكاثوليكية ومؤسساتها . مما دعى الكثيرين إلى إطلاق عبارة "عهد الرعب" أو " عهد الرعب الأسود " إشارة إلى تلك الفترة أيام الثورة الفرنسية وما جرى خلالها من عمليات إعدام عشوائية .. بينما وصفها المعتدلون بأنها " فترة ذات إجراءات متفردة القسوة " (مجلة " إيتود " عام ١٩٠٨) .

قبل البدء في تتبع تطور عبارة الأصولية في اللغة الفرنسية لابد من توضيح أنه توجد عبارتان للدلالة على المحتوى الذي تُرجم في العربية بكلمة "الأصولية" وهما العبارتان الفرنسيتان : **Intégrisme** و**Fondamentalisme** - وإن كان هناك اختلاف طفيف بينهما ، إلا أن السياق العام للخطاب الديني أو الديني - السياسي قد تقارب حتى باللغة الفرنسية . لذلك سنتتبع كل عبارة على حدة قبل تناول تطور نفس الحركة الأصولية وأبعادها .

يوضح قاموس روبير لتاريخ اللغة الفرنسية الصادر عام ١٩٩٢ " أن كلمة **Intégral** (اسم وصفة) وتعني كاملاً أو تاماً ، وهي مشتقة من اللغة اللاتينية الكلاسيكية . وتحدد معناها عام ١٦٠٤ . كما أن نفس المصدر اللاتيني **intager** قد أعطى عام ١٥٥٨ اشتقاق آخر هو كلمة **Intègre** التي تحدد معناها منذ عام ١٦٧١ في المجال الأخلاقي كأن نقول : رجل نزيه ، مستقيم ، تام الخُلُق ، وفي عام ١٨٩٤ تم اشتقاق كلمة **Intégriste** أي تمامي (من تام) إشارة إلى الشخص الذي يريد إخضاع الدولة للكنيسة. " بمعنى أنه شديد الالتزام بالجانب الديني . وابتداء من منتصف القرن العشرين أصبحت تعني أنه خصم للحداثة ، ومدافع عن البقاء على الأصول بتمامها ، وعلى العقيدة والتراث الكنسي الكاثوليكي بكامله ثم أُدخلت على المجال الإسلامي حوالي عام١٩٧٥ " . **ولعل هذا النموذج البسيط لتطور معنى الكلمة يوضح كيف يتم اللعب بالألفاظ ، وما نود الإشارة إليه هنا إدخال هذه العبارات على الإسلام ..**

أما عبارة **Intégrisme** (اسم وصفة) فقد اشتقت عام ١٩١٣ من كلمة **intégriste**، وتعني التمامية (نسبة إلى ما هو كامل أو تام) . ودلالتها تأخذ نفس معنى الكلمة السابقة في الإطار الديني المسيحي أو الإسلامي ، وكثيراً ما يتداخل المعنى مع كلمة **fondamentalisme** أي الأصولية .

وتشـير نفـس الموسـوعة الخاصـة بتـاريخ اللغـة الفرنسـية إلى أن كلمـة **fondamentalisme** اشتقت عـام ١٩٢٠ وتمثـل تيـار ديني يلتزم بالتفسير الحـرفي للنصوص الإنجيلية أي أنه يتمسك بالأساس نفسه وهي كلمة **fondamental** . وابتداء من عام ١٩٨٠ امتدت هذه العبارة إلى ديانات أخرى ..

أي إن إدخالها على الإسلام مقصود ومستحدث ..

أما موسوعـة روبـير للغة الفرنسية فتوضـح أن كلمـة **Intégriste** ترجـع إلى عـام ١٩١٣ وهي خاصة بالفكر الكاثوليكي المعاصر . وتشير إلى موقـف الكـاثوليك الذين يرفضون أي تطور للمسيحية . وكانت جريدة " لومونـد " أول مـن استخدمها إشارة إلى " صحوة الأصولية الإسلامية " ؟ .. في عدد ٦ ديسمبر ١٩٧٨ !

وعلامة التعجب التي توردهـا الموسـوعة بعـد هـذا الاستشـهاد لاشـك لهـا معناهـا المندهش .

وتوضح نفس الموسوعة أن كلمـة **Intégriste** اشتقت أيضـاً عـام ١٩١٣ بنفـس المعنى الديني ، من قبيل موقف الأصوليين المسلمين الإيرانيين . واسـتخدمها ج. زيجلـر في كتابه " الاستيلاء على أفريقيا " قائلاً : "الشيخ البنا هو زعيم حركة أصولية دينية".

أما كلمة **fondamentalisme** (الأصولية) فتقول موسوعة روبير اللغوية نفسـها: إنها صيغت عام ١٩٢٠ من كلمة **Fondamental** وتعني تياراً لاهوتياً محافظـاً أصلـه بروتستانتي ، نشأ في الولايات الأمريكية المتحدة أثناء الحرب العالمية الأولى ، ومتمسك بالتعريف الحرفي للنصوص الإنجيلية ، وأشارت جريدة " نوفيل أوبسيرفاتير " في عددهـا رقم ٩٦٨ الصادر في ٢٧ مايو ١٩٨٣ إلى : " .. إعادة تصعيد الأصولية الإسـلامية في مصر التي كثيراً ما ننسى أنها كانت مهد الإخوان المسلمين " !

أما كلمة **fondamentaliste** (الأصولي) فقد اشتقت عام ١٩٦٦ لتعني معنيين : أولهما معنى عام هو : من يقوم بأبحاث في الأصول ؛ والثـاني معنى دينـي هـو : مـن ينتمـي إلى الأصوليـة . وتـورد جريـدة "ليبراسيون" الصـادرة في ١٩٨٤/٣/١٢ نصـاً

يقول: " إن اليهودية ، مثلها مثل الإسلام أو المسيحية الأمريكية ، تأخذ انطلاقة أصولية شديدة . إلا أنها لا تعود إلى الأصول ذات النقاء الأصلي للدين بقدر ما تعبّر عن رؤية متزايدة حيال الإجماع القومي في قلب دولة إسرائيل " .

وتورد موسوعة كييه للغة الفرنسية الصادرة عام ١٩٦٩ أن كلمة **Intégrisme** تعني مذهباً يحاول الحفاظ بأي ثمن على الأصول وعلى الأجزاء التي يمكن أن ينظر إليها على أنها بالية في الدين . وهو مذهب ديني يشير إلى الانفصال الذي لا رجعة فيه ، القائم بين ما هو روحي وما هو دنيوي .

وتشير نفس الموسوعة إلى كلمة **fondamentalisme** بأنها تعني مذهباً لبعض علماء اللاهوت البروتستانت المتمسكين بأصول العقيدة ، على عكس الحداثيين ، ويؤمنون بتنزيل النصوص الإنجيلية .

ونطالع في موسوعة " الكاثوليكية أمس واليوم وغداً " الصادرة ١٩٥٦ أن كلمة **Intégrisme** تعني تقبلاً كاملاً لتعاليم وشرائع الكنيسة الكاثوليكية .. وتاريخياً ، فقد تم اشتقاق هذه الكلمة من **Intégral** . ومنذ مطلع هذا القرن ، وطوال أزمة الحداثة فإن كل الذين كانوا يبغون التعبير عن انتمائهم التام وبلا أي تحفظ للكاثوليكية اعتادوا أن يصفوا أنفسهم بأنهم " كاثوليك أصوليون " .. وقد أكد الأسقف بنين مؤسس "جمعية بيوس" معنى هذه الكلمة حينما قال : " نحن كاثوليك روميون أصوليون " .. وقد جرى العرف على تضاد كلمتي أصولية وحداثة ، إلا أن الأولى (أي الأصولية) تعني موقف لا زماني وغير هرطقي أما الثانية (ويقصد الحداثة) فهي تعبّر عن موقف تاريخي زماني وهرطقي . (أي إن الأصول الكنسية ثابتة عبر الزمان والمكان وإن كشف زيفها يعد هرطقة!) . وقد عرّفها الأسقف فون نيل بوننج **Von Nel Bruneng** قائلاً : " إن الأصولية كنسق عام ترمي إلى إعادة تشكيل أوتحديد كافة مجالات الحياة وفقاً للكاثوليكية " .

بينما عرّفها الأب كونجار **Y. Congar** بأنها : " طريقة معيّنة للإحساس

بالكاثوليكية أو تأكيدها .. إنها طريقة وموقف يحددان أسلوب ما للحفاظ على مواقع الكاثوليكية " . (ولا تعليق لنا على عبارة " أسلوب ما " ! ..) .

أما عن كلمة **fondamentalisme** ، فتقول الموسوعة الكاثوليكية نفسها إنه "اتجاه لبعض الأوساط البروتستانتية خاصة في الولايات المتحدة تحافظ بصرامة وتشبث على العقيدة التراثية ضد تيار الحداثة ، بل وضد أية محاولة تأخذ في الاعتبار بالوقائع التاريخية أو العلمية . وقد تكونت هذه الحركة في الولايات المتحدة عام ١٩١٨ باسم " الجمعية الأصولية المسيحية العالمية " ، وتمادت هذه الجمعية لدرجة أنها تقدمت بطلب إلى البرلمان الأمريكي لتحريم نظرية التطور . وأثناء القضية التي تم رفعها عام ١٩٢٥ ضد الأستاذ سكوبس **Scopps** بجامعة دايتون ، قام براين **Bryan** وكيل الوزارة الأصولي يدافع عن أن الحوت قد ابتلع يونس ، بالفعل بما أن الإنجيل يقول ذلك (وارد في كتاب سيجفريد **Sigfried** : " القوى الدينية والحياة السياسية ، الكاثوليكية والبروتستانتية " باريس ١٩٥١) .

" ... أما اسم هذا التيار فهو مشتق من شدة تمسكهم بحرفية العقيدة والأصول العقائدية الأساسية ، ومنها الإيمان بوحي الإنجيل بعهديه ، وبمعجزاته ، وبالمولد العذري، وبألوهية يسوع ، وبمصالحة الخطيئة بدمه ، وببعث الأجساد ، وبعودة المسيح وحكمه ألف عام ، وبخلود عذاب النار " .

أما قاموس لاروس الصغير ، وهو من القواميس المدرسية (أي في مستوى العوام من الدارسين أو المراحل التعليمية الأولى ، فليس مرجعاً يوثق منه كغيره من المعجمات الكبرى ، لكننا نرجع إليه لتوضيح مدى شيوع هذه المعلومة) فيقول عن الأصولية : "اتجاه محافظ في بعض الأوساط البروتستانتية وخاصة في الولايات المتحدة ، التي تتمسك بالتفسير الحرفي للنصوص الإنجيلية ، والأصوليون يمثلون عقبة في مواجهة حركة اتحاد الكنائس " .

ويرد في موسوعة أونيفرساليس أن **Intégrisme** من مفردات النزاع الذي نشأ في

الأوساط الكاثوليكية الفرنسية قبل الحرب العالمية الأولى بقليل في فترة احتدت فيها الصراعات ، وقد اختلقها أنصار انفتاح الكنيسة على العالم الحديث ، وهي عبارة تشير إلى أنصار تضامن الكاثوليك فيما بينهم .

ونطالع في ملحق الموسوعة نفسها عن عبارة **Fondamentalisme** أنها " مشتقة عن الإنجليزية وتشير إلى مذهب ديني تم التعبير عنه لأول مرة عام ١٨٩٥ في وثيقة من خمس نقاط أساسية ، وقد ظهرت الأصولية أواخر القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة وفي الأوساط البروتستانتية التقليدية . وهي تمثل أساساً رد فعل ضد التحررية اللاهوتية والحركة المسماة " الإنجيل الاجتماعي " ... والنقاط الخمس هي : اعتبار النصوص الإنجيلية نصوصاً منزّلة ؛ الإيمان بألوهية المسيح ؛ والإيمان بمولده العذري ؛ والإيمان بمعنى وأهمية الفداء في وفاة يسوع ؛ والثقة يقيناً في عودة المسيح قريباً ليحاكم البشر . وهذه النقطة الأخيرة ذات أهمية خاصة لأن ارتباطها بالمعنى الألفي يستبعد أي انتماء سياسي أو اجتماعي للمسيحيين . فعودة المسيح وحدها هي التي ستضع حداً للنظام الاجتماعي القائم .. وانتشر هؤلاء الأصوليون عن طريق المؤسسات الإنجيلية التي أنشأها الإحيائي مودي في معظم البلدان الأنجلوساكسونية وعن طريق منظمة الشباب الدينية المسيحية المعروفة باسم " واي إم سي إيه " (**Y.M.C.A**) ... وكل الحركات الإحيائية أصولية ومنها حركة بيلي جراهام ومواقفه الصليبية ... وتعود جذور الأصولية إلى أيام أمبراطورية نابليون الفرنسية والحركات الاجتماعية المعاصرة له ؛ إذ كانت نوعاً من رد الفعل ضد المثل السياسية الناجمة عن الثورة ، وضد العلوم الدنيوية وأثرها على المعتقدات المسيحية ... وفي الفترة من عام ١٨٩٥ إلى عام ١٩١٠ خبت حركة الأصوليين وإن ظلت حيوية في البعثات التبشيرية للبلدان غير المسيحية ، إلا أنها عادت للازدهار ثانية عقب الحرب العالمية الأولى وخاصة في الفترة من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٣٠ حين اتحدت مختلف التيارات المسيحية لتخليص المدارس والكنائس من المدرسين والرعاة الذين يدافعون عن التطور ولمحاربة تدريس

الداروينية في التعليم العام ...

كما نجح أنصار الأصولية في تضافر جهودهم والتدخل سياسياً في بعض البلدان لاستبعاد بعض الذين يميلون إلى نظرية التطور من المنابر التعليمية العامة والجامعية . وتكونت بذلك الجبهة المعادية للحداثة ... وتأججت الأصولية ثانية في حركة الهيبيز المسيحية ... "

كما نطالع في " القاموس التاريخي للبابوية " الصادر عام ١٩٩٤ أن : " الأصولية اليوم عبارة عن ظاهرة عامة يتحدث عنها الجميع ، فهى ذائعة الانتشار وشديدة التنوع . لكنها أصلاً تنتمي إلى الثقافة الكاثوليكية في إطار تاريخي شديد التحديد زماناً ومكاناً : في أوروبا البحر الأبيض المتوسط ، وفيما بين زمن البابا ليون الثالث عشر والبابا بيوس العاشر . وهى كلمة تشير إلى الصراع الدائر بين الكاثوليك قبل أن تنتقل إلى المجال العام الدنيوي حيث راحت تبدأ مشواراً جديداً " .

ونخرج مما تقدم – ومهما تفاوتت المعاني والمعطيات والتواريخ بدرجات طفيفة – بأن كلمة أصولية قد أوجدت في الخطاب الأوروبي خصيصاً عند وصول معركة الكنيسة ضد الحداثة إلى ذروتها الطاحنة . أي إنها كلمة يرتبط معناها الأساس بالصراع الكنسي حفاظاً على الأصول التي تم نسجها ، وكتبها بشر على مر العصور ، وعبثت بها الأيادي عبر المجامع وفقاً للأغراض السياسية والمصالح البابوية . ويكفي للدلالة على هذه الصياغة المتواصلة عبر المجامع أن نورد جزءاً من نص الخطاب الرسولي للبابا بيوس الثاني عشر " ديفينو افلانتي " (١٩٤٣) حيث يقول : وألا يرى أي شخص في الرجوع إلى النصوص الأصلية ، وفقاً للمنهج النقدي ، أي خرق للتعليمات التي صاغها مجمع ترانط بحكمة فيما يتعلق بموضوع النصوص الإنجيلية...وعلى كل رجال الكنيسة الآخرون أن يتذكروا ذلك ، وأن يتحاشوا أي اندفاع للمهاجمة أو للتشكيك في كل ما بها من جديد ... " .

أما الخطاب الرسولي المعروف باسم " الجنس البشري (١٩٥٠) فلا يتورع عن

تذكير من يعنيه الأمر " بأن الكنيسة تسند إلى المتخصصين في العديد من النقاط المتعلقة بالإيمان والأخلاق التي تمس العقيدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة " . بل لقد وصل العبث ببعض الآباء ومنهم هـ . برومون الذي لم يكتف بمعصومية البابا من الخطأ وإنما راح يطالب باعتبار " البابا شبيهاً بالرب وأن تكون كل كلمة من كلماته وثيقة من حقائق الإيمان "

ونخرج مما تقدم بأن عبارة **Intégrisme** تشير إلى الأصولية بعامة في المجال الكنسي ، وأن **Fondamentalisme** تشير أساساً إلى هذا التيار في الولايات المتحدة في مطلع القرن العشرين ، وإن المصطلحين قد اشتقا أو اختلقا للتعبير عن ذلك الصراع الرهيب الدائر في الكنيسة ضد تيار الحداثة وتقدم العلوم الكاشفة عما نسجته الأيادي العابثة على مر الأيام منذ تحريف المسيحية على أيدي بولس الرسول - الذي لم يكن من الحواريين حيث لم ير المسيح ، والذي لقب نفسه رسولاً ، وكان أول من أله يسوع .. !! **أي إن كلمة الأصولية باللغة العربية والمقابلة لهاتين العبارتين ، هى مصطلح مرتبط بالكنيسة أولاً وأخيراً وإنه قد بدأ الزج به في مجال الإسلام ، كما رأينا في الموسوعات ، في أواخر السبعينات من هذا القرن تمهيداً لعملية محاولة اقتلاعه بعد اقتلاع اليسار وفقاً لما تم ترتيبه في المجمع الفاتيكاني المسكوني الثاني عام ١٩٦٥ .**

وما أكثر ما كتب عن الأصولية الكنسية وصراعها ضد الحداثة لتوضيح كيف أن الأصولية نبتت أساساً في رد الفعل الكاثوليكي ضد التطور السياسي - الثقافي الناجم عن الثورة الفرنسية وعصر التنوير .. فإن أدى تحالف الملوك آنذاك مع البورجوازية إلى تغيير بعض الملامح السياسية الاجتماعية فذلك لايعني أنه لم تكن هناك ردود أفعال شعبية تبحث عن خلاص ما من خلال النظم الاشتراكية . وهو ما تصدت له الكنيسة بعنف إذ إن بنيانها برمته هو الذي كان في الميزان ..

وقد رأينا عند تناولنا نقطة الحداثة كيف تصدى لها البابا ليون الثالث عشر بإصدار خطابه الرسولي المعروف باسم " سيلابوس " (١٨٦٤) الذي ضمنه ثمانين خطأً

أساسياً في العلوم الحديثة كان عليه أن يدينها حفاظاً على الكيان الكنسي . ويوضح إميل بولا في كتابه عن " الأصولية الكاثوليكية " كيف قام المجتمع الكنسي بمواجهة المجتمع الحديث ، مشيراً إلى الخلفيات المواكبة للأحداث في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين . ومن أهم ملامح هذه الخلفية التي تكشف أهمية العناصر السياسية فى هذا الصراع ، أو بمعنى أدق تعدد هذه العناصر وتشعبها ، ومن أبرزها توحيد إيطاليا ، وضياع الدويلات البابوية وسقوط روما عام ١٨٧٠ كضيعة بابوية واختيارها عاصمة لإيطاليا ، وقيام البابا بحرمان الملك واعتكافه في الفاتيكان قد أدى إلى تقسيم إيطاليا إلى كاثوليك أصوليين ملتفين حول منظمة " العمل الكاثوليكي " الخاضعة لمنظمة " عمل المؤتمرات " الكاثوليكية ؛ وإلى علمانيين ويساريين . كما انبثقت في نفس الفترة عداوة البابا لرئيس الوزراء الماسوني كريسبي والكاردينال رامبولا . وامتدت الأصداء إلى كل البلدان الأوروبية التي تمثل الكنيسة فيها مرجعية أساسية ..

وسرعان ما امتدت أيادي البابا ليون الثالث عشر لإدانة التيار التحرري الذي كان يجتاح الولايات الأمريكية . وفي عام ١٨٩٩ كتبت مجلة " الحضارة الكاثوليكية " الصادرة تحت إشراف الفاتيكان تقول : " إن المبادئ الكاثوليكية لا تتعدل لا بمرور السنين ، ولا بتغير البلد ، ولا بسبب الاكتشافات الجديدة ، ولا حتى بسبب المنفعة . إنها دائماً نفس التعاليم التي قالها المسيح ، والتي أعلنتها الكنيسة ، وعرَّفها البابوات والمجامع ، والتي رعاها القديسون ودافع عنها المختصون . ومن الأفضل الأخذ بها كما هى أو أن تترك كما هى . ومن تقبلها بكل تمامها وصرامتها فهو كاثوليكي ؛ ومن يوازن ، ويتذبذب ، ويتأقلم مع الزمن ، ويتساهل ، فيمكنه أن يطلق على نفسه أي اسم شاء ، لكنه لن يكون أمام الله وأمام الكنيسة إلا عاصياً وخائناً " .

ولقد كان خطاب " سيلابوس " الرسولي بمثابة نقطة الانطلاق لكل القوى الحيوية في الكاثوليكية . وهنا يقول إميل بولا : " وهذه الكاثوليكية الأصولية لم تكن ترمي

فحسب إلى الحفاظ على تمام الأصول بكلها ، حتى من وجهات النظر الأكثر ضيقاً وتصلباً ، وإنما كانت تهدف إلى أن تكون كاثوليكية تطبيقية تطبق على كافة احتياجات المجتمع المعاصر : في حين أن التحررية والاشتراكية تريان أن المجتمع في حد ذاته لديه الإمكانيات لحل مشاكله ، وأنه يتعين على الدين أن يظل مسألة خاصة ، مجرد مسألة ضمير . ومن هنا فالأصولية في جوهرها تعني التحكم في المجتمع أساساً أياً كان المعنى الذي ستتخذه بعد ذلك ، أو أياً كان تضارب هذه المعاني . أما الكاثوليك الأحرار ، فعلى العكس من الأصوليين ، كانوا يساومون ويتنازلون للمجتمع الحديث ، ويكتفون بأقل قدر للدين الذي راحوا يحصرونه في نطاق الأسرة والفرد " . وقد بدا هذا الانقسام في فرنسا أكثر وضوحاً .

ولعل تلك الأوضاع هي التي دفعت البابا بيوس التاسع إلى أن يقول لوفد الكاثوليك الفرنسيين الذين أتوا من باريس للقائه عام ١٨٧١ ومعهم بياناً يعربون له فيه بولائهم وعليه توقيع أكثر من اثنين مليون كاثوليكي فرنسي : " إن ما ابتلى به بلدكم وحرمه من الحصول على بركات الله هو ذلك الخلط في المبادئ . سأقولها صراحة : إن ما أخشاه ليس أولئك الحقراء التابعين للكوميونية ، فهم شياطين الجحيم الحقيقيون الذين يتجولون على الأرض . لا ليس ذلك ما أخشاه ؛ إن ما أخشاه حقاً هو تلك السياسة وذلك التحرر الكاثوليكي الذي يمثل الآفة الحقيقية " .

وهذا التعصب الأصولي شديد التزمت هو الذي أدى إلى الكاثوليكية الاشتراكية عبر مشوار وعر من العقبات ، وهو الذي أدى أيضاً إلى ما أطلق عليه " التحالف الكنسي " لمواجهة التيار الاشتراكي المتصاعد . الأمر الذي يوضح مدى ارتباط مصطلح الأصولية لا بأزمة الكنيسة وحدها حيال التقدم العلمي ، والحداثة ، وإنما مدى ارتباط هذا المصطلح بالسياسة لمحاربة الاشتراكية ، بل ومدى تضافرهما معاً - رغم العداء الممتد - من أجل المصلحة الوقتية المشتركة أياً كانت .. بدليل أن أول استخدام لمصطلح الأصولية في أسبانيا كان لتأسيس حزب سياسي عام ١٨٩٠ بإيحاء

من الخطاب الرسولى المعنون " سيلابوس " . وفي مطلع القرن كانت الأصولية في فرنسا تقف ضد أى تقدمية في تفسير الأناجيل ، ثم ضمت في معناها كل الذين يحاربون الانفتاح السياسى والاجتماعى للكاثوليكية . ذلك لأن البورجوازية المتصاعدة في أوروبا – منذ أيام الثورة الفرنسية – كانت قد أدت إلى تحطيم العلاقات الإقطاعية كافة وغرست مفهوم العلاقة النفعية المرتبطة بالأجر . بل إن نفس الحياة الاجتماعية أصبحت خاضعة للتحليل العلمى والتنظيم التجريبى والتخطيط العقلانى ، وانتقل المجتمع بذلك من مفهوم ثابت للأشياء تفرضه الكنيسة إلى مفهوم متحرك ، متطور ، وأكثر ديناميكية في تفاعلاته .

وبذلك تحلل مفهوم الغموض والمعجزات وتوارى ليحل محله المنطق العلمى برياضياته وحساباته ، وكل ما نجم عنها من تقنيات حديثة . ولم يعد التاريخ الدينى مقدسا في نظر الأتباع " الذين بدأوا ينتقدون التحريفات المفروضة " على معانى النصوص الإنجيلية وعلى أحداث التراث الكنسى بصورة متزايدة " على حد قول أنطوان كازانوفا **A. Casanova** في كتابه عن **Vatican II et l'évolution de l'église**. ويضيف الأب كارل راهنر **K.Rahner** " أن كل هذه المشاكل أصبحت أكثر حدة بسبب التطور السريع الناجم عن تقدم علم تاريخ المسيحية الأولى : فلم تعد الكنيسة بقادرة على الحفاظ على الطابع التاريخى البحث على النصوص المقدسة ، بل لقد وجدت الكنيسة نفسها مرغمة في بعض الأحيان إلى الاعتراف (ولو جزئياً) بالطابع الأسطوري والأيدلوجي لهذه النصوص " النصوص الإنجيلية والتراث " في كتابه عن "الإنسان أمام الله" .

ولم يكن الأب كارل راهنر هو الوحيد الذى أصر على أن تقوم الكنيسة بمثل هذه المراجعة لنصوصها الإنجيلية " حتى لا تتزايد خيبة أمل الأتباع ، وحتى لا تتمادى فجيعة العلماء وحتى لا تزداد السخرية من العقيدة المسيحية ، ويوضَع المفسرون الكاثوليك في مأزق لا مخرج منه ، بعد كل ما أتى به علماء لاهوت الحداثيين

-كرودلف بولتمان- الذين ساروا في طريق كشف الأساطير في النصوص الإنجيلية إلى أبعد مدى " (أ. كازانوفا ، المرجع السابق) .

وقد أدى هذا الاتساع المهول للموارد العلمية والتقنية وكل ما نجم عنها من تعديلات جذرية في العلاقات الاجتماعية إلى امتلاء المؤسسة الكنسية الكاثوليكية بالتواترات التى أدت إلى تصدعات أصبح من المحال رأبها . لذلك لجأ البابا بيوس العاشر في مطلع هذا القرن إلى تكوين منظمة دولية برئاسة الأسقف بنيني للدفاع عن الأصولية الكاثوليكية ، تحت الاسم الساخر في السياق الفرنسي " لاسابينيير " **la Sapinière** وهو اسم يعني صوبة السنوباريات . أما اسمها الحقيقي فكان " الجمعية الدينية للقديس البابا بيوس الخامس" واختصاراً : " جمعية بيوس " - ومن الهام معرفة أن هذا البابا بيوس الخامس الذى تمت ترقيته إلى مرتبة القديسين هو الذي دارت آخر حرب صليبية باسمه ضد المسلمين عام ١٥٧١ . وما أبعد أصداء الرموز التي يختارونها وما أوضح معانيها .

والأب أومبرتو بنيني **U. Benini** (١٨٦٢ - ١٩٣٤) تم تعيينه في الإدارة البابوية وكيلاً للجنة الشئون الكنسية غير العادية ، وترتيبه خامس شخصية في سكرتارية الدولة . وأسندت إليه مهمة إصدار نشرة دورية عرفت باسم "رسالة روما". وسرعان ما أصبح مقر هذه " الرسالة " مقراً لوكالة سرية وبؤرة لجمع وبث المعلومات والاستخبارات أشبه ما تكون بوكالة الاستخبارات الأمريكية (السي . آى . إيه) . ويختلف المؤرخون في تحديد عدد العاملين في هذه المنظمة السرية التي تم إنشاؤها لمحاربة الحداثة وترسيخ أقدام الأصولية الكاثوليكية . إلا أن أهم ما كانت تقوم به هذه المنظمه هي الوشاية ، " وأن كل ضحايا البابا - كما يقول إميل بولا - وكان عددهم كبيراً وأحياناً كانوا من المشاهير في الدولة ، تم اعتقالهم عن طريقها بالإضافة إلى طرق أخرى " .

وقد كان تركيز هذه المنظمة أساسا منصبا على رجال الأكليروس بمختلف

تدرجاتهم الكهنوتية الذين كانوا يبدون أية ميول للتيارات الحديثة أو يبتعدون عن التعليمات البابوية ، أو يحيدون عن التفسير الصارم الذى فرضته الكنيسة . ومن اللافت للنظر أن يتم تغيير اسم " لجنة محاكم التفتيش " الذى استمرت تدعى به منذ إنشائها حتى عام ١٩٠٨ ليصبح " لجنة الكرسي الرسولي " ثم أعيد تغيير اسمها عام ١٩٦٥ ليصبح " لجنة عقيدة الإيمان " وذلك تمويها لاسم محاكم التفتيش الذى ارتبط في أذهان الناس بأسوأ وسائل القمع والتعذيب .

وقد بدأ الصراع أولاً في فرنسا التي ازدهر فيها تيار الحداثة الفكرية التي أدانها الخطاب الرسولي " باسندي " كما كانت تزدهر فيها السياسة العلمانية خاصة بعد فصل الدين عن الدولة رسميا عام ١٩٠٥ . ثم امتد إلى ألمانيا وقد تشعب تيار الأصولية ليواجه الصراعات النقابية المسيحية وطائفية الأعمال والمنظمات الكاثوليكية .

ونطالع في موسوعة " الكاثوليكية أمس - اليوم - وغداً " أن الأسقف بنيني كان يقيم علاقات شديدة النشاط مع مراسليه في مختلف العواصم الأوربية طالباً منهم الحصول على بيانات ومعلومات بعينها وشخصيات معينة ، وكانت الردود تصله بعبارات ذات شفرة متفق عليها فيما بينهم .

وتقول الموسوعة إنه كانت هناك ثلاثة أنواع من الوثائق هي التي سمحت بتحديد معالم النشاط الذي قامت به هذه الجمعية السرية الذي ارتبط اسمها بفضيحة مدوية أدى إلى إغلاقها ، ومنها :

وثائق الهجوم الذى شنته الجمعية على رجال الدين المعادين للأصولية ؛ التقرير الذى كتبه الأب انطونللي **Antonelli** لتبرير ترقية البابا بيوس العاشر إلى مصاف القديسين ، وخطابات متبادلة بين بيوس العاشر والأسقف بنيني ؛ والعديد من الوثائق التى قام البوليس الألماني بالاستيلاء عليها أيام الحرب العالمية الأولى لدى أحد المحاميين، وكان ممثلاً لهذه الجمعية بمدينة جاند البلجيكية .

وقد تم فحص فحوى كل هذه الوثائق كما قام خبراء الخطوط بالتأكد من

مصداقيتها ، ثم تم نشرها طوال عامى ١٩٢٣ و ١٩٢٤ في مجلـة " حركـة الأحـداث والأفكار " الشهرية المعادية للأصولية ، إلى جانب العديد من الخطابات التى عثر عليها عندما استولى البوليس الألماني على هذه الوثائق . وكانت هذه الوثائق تورط كـل مـن هولندا وبلجيكا وألمانيا وسويسرا والعديد من البلدان .

وقـراءة هـذه الوثـائق اليـوم ، بلغتهـا السـرية السـاذجة واتهامتهـا الرخيصـة تعطـي الإحساس بحقارة لا يعتد بها . لكن لكي يتم تقويمها حقاً لابد مـن وضعهـا في الإطـار العام السائد آنذاك ، ومعرفة الدور الذي لعبه الأسـقف بنيني لمـدة سـنوات طويلـة في سكرتارية الدولة ، والحماية التي كان ينعم بها ، وكـل مـا يمكنـه أن ينجـم عـن هـذه الاتهامات المكتوبة ؛ كما يجب الإلمام بنفسية بعض العاملين في الأوساط الكنسية حيث كانت الجرأة المغرضة للبعض تتزايد أمام الحيطة والحرص الذي كانت تثيره " (الموسوعة الكاثوليكية) .

ولكي ندرك معنى هذه " الجرأة المغرضة " يكفي أن نطالع قائمة أسماء كبار رجال الكنيسة الذين تم اتهامهم ، ويكفى أن نربط ذلك بمـا أورده إيميـل بـولا عـن عمليـات الإعدام التى تمت آنذاك في معاقل الفاتيكان . ومهمـا ارتفعـت الآراء دفاعـاً عـن هـذه الجمعية أو دفاعاً عن الإصوليين لتبرأتهم من مثل هذه الأساليب ، فإن الأوراق التي قام بنشـرها عـام ١٩٠٧ الأسـقف مونتـانيني **Montanini** منـدوب الكرسـي في سـفارة الفاتيكان بفرنسا ، قد أوضحت كيف كان ذلك الدبلوماسـي يقـوم بنشـاطات أوسـع من تلك التي تتطلبها مهام وظيفته الرسمية من جمع معلومات وشائعات . وقـد اضطـر بعدها العديد من الأساقفة في عدة بلدان فرنسية إلى تبرئة أنفسهم مـن التـورط في مثـل هذه العمليات . الأمـر الـذي أدى بـالأب فُوزِيـهْ **Fouset** ، أسـقف مدينـة روان ، أن يبعث برسالة مفتوحة إلى البابا نشرها في جريدة " بتي باريزيـان " يقـول فيهـا : " مـن المؤسف أن نرى العلمانيين يعتد بآرائهم ، ويتم الوشاية بالأساقفة أو استبعاد البعض أو وضع البعض الآخر تحت المراقبة ، ثـم راح يعرب عـن أملـه " في أن يتدخـل البوليـس

الكنسي الخاضع لقداسة البابا . فهم رجال سلطة معترف بهم ويتبعون القواعد القانونية الكنسية " .

كما أن هناك خطابا من الكاردينال دى ليه إلى هذه المنظمة السرية بتاريخ ١٩١٣/٢/٢٥ يؤكد أن البابا بيوس العاشر كان على دراية بمشروع الأسقف بنيني لإنشاء هذه الجمعية السرية " التي تضم جماعات مختلفة من الكاثوليك الذين يؤمنون بنفس المشاعر بالعقيدة التامة بلا قيد ولا شرط وفقاً لتوجهات الكرسي الرسولي " وأن يكون لها مقار في العديد من البلدان .

وهناك ثلاثة خطابات من نفس البابا بتواريخ ١٩١١/٧/٥ و ١٩١٢/٧/٨ و١٩١٤/٧/٦ يحث فيها أعضاء هذه الجمعية السرية " على مواصلة عملهم الذى بدأوه بصورة طيبة ، والذى قاموا خلاله بالجهد المطلوب خاصة في محاربة أخطاء وحيل الحداثيين بأشكالها المختلفة ... وذلك من أجل كنيسة الرب والكرسي الرسولي ضد أعدائهم القائمين بداخلها وخارجها " (الموسوعة الكاثوليكية) .

وسرعان ما أدت هذه الفضيحة إلى ردود أفعال واسعة النطاق في مختلف البلدان يهاجمون فيها تلك السلطة الخفية التي تتمتع بها الجمعية السرية خاصة وأن تطرفات هذه الجمعية " كانت تقلل من أهمية الحملة ضد أخطاء الحداثة " ! وفي شهر أكتوبر عام ١٩١٤ قام الأسقف مينيو بتوجيه مذكرة للكاردينال فيرّاتا **Ferrata** سكرتير البابا بنوا الخامس عشر ، يهاجم فيه " السلطة الخفية التي تحتمي ببعض الشخصيات باسم الكنيسة وتزعم أنها تفرض أفكار البابا ورغباته على الأساقفة وعلى القادة والأكليروس النظامي والمدني . ووصف تصرفاتها بأنها غير مسئولة وسرية وسلطوية تحت ستار أصولي صاخب ، غير عادل ومفترى ... وإجمالاً إنها أداة هدم أساءت إلى الكنيسة في الأوساط العلمية وأحبطت الهمم لدى الكاثوليك الباحثين ورجال الفكر وشباب الأكليروس وأضعفت سلطة العديد من الأساقفة " .

وأيا كان مصدر هذا الخطاب ، وسواء أكان الأسقف مينيو **Minieux** هو صاحب

المبادرة أم أنه كتبها بإيعاز من البابا ذرا للرماد فى الأعين ودفاعاً عن تلك الوسائل الملتوية أو غير الكريمة التى لجأت لها السلطات البابوية ، فإن البابا بنوا الخامس عشر قد أصدر خطابه الرسولي المعنون " آد بياتيسيمي " (في أول نوفمبر ١٩١٤) ليعلن رسميا تحريم نشاط هذه الجمعية السرية . وبدأ البابا بالطبع بتحديد الإدانة السابقة التي تم توجيهها " للحداثة وأخطائها البشعة " ، مطالباً الكاثوليك بتفادي ميول الحداثة وكل ما ينجم عنها من أفكار دائمة البحث عن الجديد بلا حدود وغريبة على التراث".

وإلى جانب مطالبته بالالتزام بالسلطة الشرعية للكنيسة راح البابا ينتقد في نفس هذا الخطاب موقف الأصوليين الذين يحاولون الإحلال محل سلطة الكنيسة الأم وخاصة سلطة البابا قائلاً : " لا يتعين على أى فرد أن ينصب نفسه سيداً في الكنيسة بنشر كتب أو مجلات أو أى خطب عامة . فالجميع يعرفون إلى من أسند الله إدارة الكنيسة ؛ فيجب أن تترك له الحرية الكاملة ليتحدث متى وكيفما شاء .. أما فيما يتعلق بالمسائل التي يمكن مناقشة مالها وما عليها ، دون مراعاة للعقيدة أو للخضوع لها ، لمجرد أن الكرسي الرسولي لم يقرر شيئا بشأنها ، فمحظور على أي شخص أن يعرب عن رأيه فيها أو أن يناقشها " .

وكان البابا بنوا الخامس عشر يرمى إلى تهدأة الجو بعد فضيحة المنظمة السرية ، موجها تحذيراته إلى تطرفات الكاثوليك الأصوليين وإلى كل الذين يحاولون المساس بسلطة "القداسة البابوية " أياً كانوا .. وتم اتخاذ العديد من الإجراءات لإثبات أن الرغبة الأساسية هي غلق باب الريبة والتطرفات في الكنيسة . وتم إغلاق المنظمة إلا أن الأسقف بنيني أعادها إلى النشاط عام ١٩١٥ بنفس أوضاعها المريبة . وفي عام ١٩٢١ تم نشر وثائق جديدة تدين هذا الجهاز الاستخباري مما أدى إلى إغلاقه علنا لثبوت علاقات بين الأصولية الدينية وجماعة " الحركة الفرنسية " وما كان يتزعمه الأديب السياسي الفرنسي شارل موراس من أنصار حركة إحيائية للتيار الهلليني ،

وأفكار مناهضة للجمهورية ، وأهداف سياسية قائمة على إعادة النظام الملكي ، وغرس مفهوم " القومية الأصولية " .

وأياً كانت خبايا اللعبة الدائرة بين الأجهزة المختلفة في صراعها على السلطة فإن ما يقوله الأب شارل ليدريه له مغزاه : " من المؤكد أنه ما إن تم إغلاق "الجمعية السرية" عام ١٩٢١ حتى تم تحويل بعض أهم العناصر شديدة الفاعلية لهذه المنظمة إلى جماعة " الحركة الفرنسية " (الأصولية) . وتثبت الصراعات الدائرة بين الكنيسة والعلم أو بين الكنيسة وكل ما يمس كيانها في صراعها من أجل الاستمرار في الاستحواذ على السيادة والسلطة ، أن الأصولية لم تكن مجرد ظاهرة تاريخية لفترة ما ، وإنما تعبر عن موقف لم يتغير مهما تغيرت المسميات ... فكل البابوات أدانوا الحداثة منذ أوائل ظهورها ، وتوارثوا الإدانة بصور متفاوتة من الشراسة وبصور متفاوتة من السرية أو العلانية .

ولا يمكن للباحث في خضم هذه المعركة أن ينكر الدور الفعال للجانب البوليسى في الصراع " الأصولي " ولا كل ما أحاط بفضيحة هذه المنظمة السرية البوليسية التابعة للفاتيكان . ويقول إميل بولا إن هذه الأوراق " قد تم الاستيلاء عليها في بلجيكا عام ١٩١٥ لصالح الاحتلال الألماني لتستخدم سلاحاً ضد فرنسا ، واستقر بها المطاف في هولندا حيث استطاع أحد رجال الكنيسة الفرنسية المؤرخ فرناند موريه أن يطالعها ويستعين بها ، إلا أنها قد اختفت بعد ذلك - وفقاً لما قيل . وقد خرج موريه من رحلته ببحث تم تداوله سراً لكنه أدى إلى قيام الكرسي الرسولي بحل " جمعية بيوس " السرية ، كما أصبح من المراجع الأساسية لكل ما كتب عن هذه الفضيحة " ("الأصولية والكاثوليكية الأصولية") .

ويوضح نفس الباحث - اميل بولا - في كتابه عن " الكاثوليكية والديمقراطية والاشتراكية " الصلة التاريخية القائمة منذ مولد الاشتراكية حتى انتصار الفاشية والحرب الدائرة بكل الأبعاد السياسية والاجتماعية بين الأصولية الكاثوليكية والمجتمع

الحديث - ولا يسع المجال هنا لتناول هذا الموضـوع بـالتفصيل إلا أن أهـم مـا يؤكـد عليه هو ارتباط الأصولية بالكاثوليكية عامة ، وفي كل من فرنسا والفاتيكان خاصة .

ومهما اختلفت الآراء التي تناولت تـاريخ هـذا الصـراع الكنسـي المتواصـل فكلهـا تجمع علـى أن المجمـع الفاتيكـاني الثـاني (١٩٦٥) كـان بمثابـة نقطـة انطـلاق جامحة للأصولية الكنسية ضد المجتمع الحديث ، وذلك بعد أن وجدت الكاثوليكية نفسها في بؤرة صراع مزدوج : الصراع ضد ما يعتري المجتمع المدني من تغيـير أدى إلى إفـلات زمامه من يدها ؛ والصراع ضد التيار المنبثق من داخلها ، والذي أدى إلى تصدعات لم يعد من الممكن رأبها أو طمس معالمها .. بل ولا حتى التصدي لهـا - وذلـك هـو مـا سيثبته التاريخ في العقود القادمة ، إن لم يكن في السنوات القادمة .

آثار أزمة الحداثة (النصوص)

تشتمل عبارة " ما بعد الحداثة " - في إطار هذا البحث - على معنيين أساسيين لا يجب الخلط بينهما ، حتى وإن أدت العبارة إلى ذلك .

فمن ناحية نشير بها إلى تلك الفترة التي زاد فيها استخدام هذا المصطلح عند احتدام الأزمة في أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ؛ ومن ناحية أخرى نشير إلى ما دار ومازال يدور منذ تلك الفترة حتى يومنا هذا - وإن كان الموقف في إجماله لم يتغير ، بمعنى : الكيان الكنسي والتحريف ومحاولات القلفطة لفرض التلاعب بأي وسيلة وبأي ثمن ، من جانب ؛ والمجتمع وتقدم البحث العلمي الكاشف والاكتشافات الأثرية المؤيدة لهذا الكشف وما نجم عن ذلك الموقف من إحباط بائس أدى إلى الإلحاد وإلى مزيد من الضياع والكفر بكل القيم من جانب آخر، أي إننا لا نعني بها تلك المذاهب التي انهالت في الآداب والفنون بعد الحداثة.

وسنتناول هذه الفترة من خلال ثلاثة محاور هي : الأناجيل ، بدءً من تاريخها حتى قَسَمْ معاداة الحداثة مروراً بوثائق قمران والانشقاق والهرقطة .

ولا نتناول تاريخ الأناجيل باقتضاب إلا لارتباطه الحميم بأزمة الحداثة والأصولية ، ولكي نوضح كيف أنه قد أصبح من الثابت أنها - منذ البداية - قائمة على التحريف المتعمد ، وعلى أخطاء جوهرية في الترجمة تم فرضها قهراً وتعتيماً ، إلى أن فضح الدارسين أمرها . ويشير أندريه بول **A. Paul** في بحث حول " العهد القديم والعهد الجديد " أن ما يطلق عليه الكتاب المقدس حاليا ظل حتى أواخر القرن الثاني عبارة عن مجموعات من النصوص وأنه لم يتم تمييز العهد القديم والعهد الجديد إلا في مطلع القرن الثالث . وأن نفس تسمية العهد القديم والعهد الجديد قائمة على خطأ في الترجمة إذ لم يكن هناك سوى عهد واحد أيام سيدنا إبراهيم وابنه إسماعيل ، وهو عهد الختان الذي ألغاه بولس ليقيم بدلاً عنه بدعة التعميد ... وأن كلمة **Testament** تعني "وصية" ، وكانت العبارة اللاتينية هي **Novum Testamentum** التي تمت بها ترجمة

الكلمة اليونانية **Diathéké** وتعني " العهد " وأهمية العهد معروفة . أي إنه تم ترجمة كلمة العهد إلى وصية لتثبيت أن هناك وصية قديمة ووصية جديدة . وإن كان اللعب بالعبارات غير واضح باللغة العربية إلا أن التحريف شديد الوضوح باللغات الأجنبية فالفرق شاسع بين **Alliance** و **Testament** فالعهد كان من الله أما الوصية فمن البشر والدليل على ذلك الخلط والتخبط العابث بالمسميات أنه حتى ترتوليان المتوفي عام٢٢٥م كانت العبارة المستخدمة هي **Instrumentum** ، وتعني في المجال اللغوي وثائق أو تعليمات مكتوبة .

ويشير أندريه بول إلى أن التزييف الثاني كان " بإلصاق صفة **Kanón** أي " شرائع سماوية " و " قانون الحقيقة " و " قانون الإيمان " و " قانون الكنيسة " على هذه النصوص وتم تكريس هذه العبارة على النصوص الإنجيلية والكنسية في مجمع لاوديسيه عام ٣٦٠م ". ثم يوضح كيف قام القديس جيروم (٣٣١ - ٤٢٠) بعمل أول ترجمة كاملة باللغة اللاتينية لهذه النصوص المتنوعة للعهدين . " وفي القرن الثالث عشر أطلق على هذا النص اسم " فولجات " **Vulgate** (أي نشر عام) وقام مجمع ترانط عام ١٥٤٦ بفرضها قانوناً واعتبارها الكتاب المقدس الوحيد الأصلي والمعتمد من المجمع . وذلك الأصل المحرف أصلاً ، والذي تمت ترجمته بكل ما يتضمنه من تحريف ، والذي قام به من أطلقت عليه صفة " القديس " جيروم هو الذي يعتبرونه النص المنزّل الذي تصر الكنيسة منذ ذلك الوقت حتى يومنا هذا على فرضه على العالم أجمع !

ونطالع في موسوعة " اونيفرساليس " تحت بند " الكتاب المقدس " : " ولقد تم استخدام كلمة **Recueil** (مصنف) لأن الكتاب المقدس ليس كتاباً مكتوباً دفعة واحدة وإنما هو عبارة عن مجموعة من الأعمال ، متنوعة المجالات ، يطلق عليها عادة عبارة كتب (أسفار) رغم قصرها أحياناً ، وقد تمت كتابتها على أكثر من تسعة قرون، بلغتين أو ثلاثة وعادة نقلاً عن موروثات شفهية مستقرة ، بعد مراجعتها وتصويبها بناء على مقتضيات كتابات جديدة أو أحداث جديدة . أي إن الكتاب المقدس ينتمي إلى

ما يطلق عليه بالعبارات التقنية " الأدب الثانوي " أو " الأدب الشعبي " . وبفضل الاكتشافات الجديدة خاصة في مغارات قمران بفلسطين فإننا ندرك اليوم أن الكتاب المقدس ليس مجرد تراكمات عبر الزمان وإنما هو نتيجة اختيارات من بين العديد من الأعمال التي لم يؤخذ بها وأطلق عليها صفة " مزور " **Apocryphe** . ورغم تبجيل الأتباع للكتاب المقدس إلا أن ذلك لا يمنع من أنه كتاب كتبه البشر على مر التاريخ . وهو عبارة عن خلاصة تجارب بشرية ودينية معاشة زماناً ومرتبطة ببعضها بعضاً . ويمكن القول بأن العهد الجديد هو انعكاس لمولد دين أراد لنفسه أن يكون عالمياً ويبحث منذ البداية عن الانتشار في كل البلدان المعروفة آنذاك . ولا يمكن فهم الكتاب المقدس إلا بوضعه في إطاره التاريخي فهو ليس بالفعل إلا مجموعة من الوثائق المعقدة والمتنوعة ، إنه سجل تم تكوينه من عدة كتب محددة " .

ويشير اندريه بول في بحثه الآخر وهو بحث ضخم جماعي مكون من ستة أجزاء حول "العلوم الإنجيلية" عن تطور المسيحية عبر التاريخ ، كيف " قام بولس في كورنتيا عام ٥١م بتقديم يسوع على أنه المسيح ، الممسوح ، الذي أعلن عنه الأنبياء في العهد القديم وخاصة سفر إسحاق " ؛ ونفهم من هذا أن يسوع ليس بالشخص الذي كانت تقصده النبوات القديمة . ثم يوضح المؤرخ كيف أن رسائل بولس الثلاث عشرة هي الوثائق الوحيدة التي يمكن تحديد تاريخها تماماً فيما بين عام ٥١ و ٦٧ م ثم يتناول كيفية تطور النصوص وإدخال عبارة " يسوع الرب " . وهو ما نخرج منه بأن بولس أيضاً هو أول من ألّه يسوع وتم تناقل هذه البدعة الأخرى إلى أن اعتمدها مجمع نيقيا الأول عام ٣٢٥ م . لذلك يجمع الباحثون حالياً على " أنه من الصعب أن نقول من هو المؤلف الحقيقي لكل إنجيل من الأناجيل لكن من المؤكد أن الأسماء المعروفة بها ليست هي التي كتبتها فلا الحواري متى ولا يوحنا قد كتبا النصوص التي تحمل أسمائهم بوضعها الحالي . كما أن إنجيل متى نصه اليوناني ترجمة عن الأصل الأرامى وهو مكتوب لأغراض طقسية تسمح بتتبع كيفية صياغة فكرة عالمية مهمة المسيح .

بينما يتسم إنجيل لوقا بهدف تبشيري . أما إنجيل يوحنا فمن المؤكد أنه تمت صياغته في أواخر القرن الثاني ومطلع القرن الثالث " . أليس من السخرية أن نطالع - على حد قول المؤرخ - إصرار الكرسي الرسولي على اعتبار مثل هذه النصوص أنها ملهمة ومنزّلة ؟!

ويورد أندريه بول " أنه في عام ١٩٧٧ تم إحصاء عدد اللغات التي تم ترجمة الأناجيل إليها بألف وستمائة واحد وثلاثين لغة ، في حين أنها لم تكن في القرن التاسع عشر سوى واحد وسبعين فقط " ويدل هذا الرقم على الجهد الدؤب المهول الذي تقوم به الكنيسة لفرض أساطيرها القائمة على الكذب ، ورغم هذا : فلم ينتشر الإلحاد في الغرب مثلما انتشر في النصف الثاني من القرن العشرين ، وخاصة بعد ذلك المجمع المسكوني الفاتيكاني الثاني الذي قام البابا بعده " بإصدار كتاب جديد للتعليم الديني بترجمات معينة وتقطيع معين في النصوص حتى يتفق شكله في النهاية مع مطلب المجمع ؟! .

ويورد الكاتب بعض النماذج الحيوية من التحريف الذي تم في الترجمة الأصلية وكان لها مغزاها في تحريف العقيدة لتثبيت الفريات ، ومنها مثلاً كلمة **fosse** (لحد أو حفرة) في المزمور السادس عشر ترجمت إلى **corruption** (فساد) الأمر الذي سمح في القراءة المسيحية للفصل ١٣ من أعمال الرسل أن يروا فيها إشارة نبوة لبعث يسوع، أو كما في يوشع ٧ : ١٤ ترجموا عبارة " امرأة شابة " إلى " عذراء "واستقوا منها العقيدة الإنجيلية لمولد يسوع العذري " ، كما ينتقده المؤلف .

وفي الثلاثين من شهر سبتمبر ١٩٤٣ ، أي بينما كانت معركة الحداثة والأصولية في أوج احتدامها ، قام البابا بيوس الثاني عشر بإصدار خطاب رسولي يؤكد فيه ما سبق لمجمع ترانت عام ١٥٤٦ تأكيده حول صحة الكتاب المقدس ، وقد أضاف البابا " أن أصالة هذا الكتاب ليس من الناحية العلمية والترجمة فحسب وإنما من الناحية التشريعية أيضاً . وإن نص " الفوجات " خالٍ تماماً من أية أخطاء فيما يتعلق بالعقيدة

أو بالعادات والتقاليد " وهو نفس ما أقره مجمع الفاتيكان الثاني عام ١٩٦٥ .

ولا يسع المجال هنا لتناول كل الذين عارضوا وكشفوا ما تم من تحريف للحقائق. فقد بدأ ذلك الخلاف من أيام الحواريين أنفسهم وهو ما وقع من مشـدات بـين بولـس وبطرس ووصل إلى السب والاتهام ويؤكد علـى حـد قـول الأب جـان دانييلـو Jean Danielou " أن السنوات الأولى للمسيحية عرفـت الصراعـات اللاهوتيـة والسياسـية الشديدة الحدة " ، وتواصلت عملية الكشف عبر مشوار طويل على مدى ألفي عـام ، استطاعت الأيادي العابثة أن تضلل عليـه أو تخفيـه بالتحـايل حينـاً وبـالقمع والاغتيـال أحياناً أخرى ، حتى لم يعد من الممكن قلفطة ما ألّم بالبنيـان الكنسـي الغـارق في بحـر الأكاذيب .

ومن أهم الأسماء التي لا يمكن إغفالها جيوم أولهام G. Ockham (حوالى ١٣٠٠ - ١٣٤٩) . وكان أول من أثبت مطلق سلطة الله وكيف أن هذه السـلطه المطلقـة لا حدود لها إلا عدم التناقض ؛ كما أدان مطلق حق الكنيسة في السلطة الدينية أو المدنيـة وأنه لا الكنيسة ولا البابا معصومان من الخطـأ وبالتـالي ولا حتـى المجـامع بأنواعهـا ! ومثلما هاجم الكنيسة في جوهرها أوضح أنه من حـق السـلطة المدنيـة أن تستقل عـن السلطة البابوية والكنسية . مما كان له أثره الواضح على كل من يـان هـاس J. Huss (١٣٧٠-١٤١٥) وجون فيكليـف J. Vickliff (١٣٢٠ - ١٣٨٤) ومـارتن لوثـر (١٤٨٣ - ١٥٤٦) .

وهنا نورد إشارة خاطفة عن حيـاة يـان هـاس (١٣٧٠ - ١٤١٥) وكـان يعمـل رئيساً لجامعة براج ، ونطالع في " القاموس التاريخى للبابوية " أنـه أدان هرقطـة البابويـة وتبنى آراء جون فيكليف ، رجل اللاهـوت البريطـاني الـذي كـان ينـاهض البابويـة ، ويطالب بكنيسة بعيدة عن البذخ ، ويرفض أسس العقيدة وخاصة إحلال جسد يسوع في القربان . وقام مجمع كونستانس بالحكم على الاثنين بالهرطقـة والمـوت حرقـاً ، إلا أن يان هاس استطاع أثناء محاكمته عام ١٤١٤ إثبات خطأ السلطة المطلقة للبابا ، كما

أثبت انحـراف البابا يوحـنا الثالث والعشـرين ، الذي تـرأس البابـويـة الكاثـوليكية من ١٤١٠ إلى ١٤١٥ ، اتهمه بالمتاجرة في الأشياء الدينية والروحية والقتل والانحراف الجنسي (اللواط) وعلاقات الزنا مع زوجة أخيه ، كما كان له طفلان غير شرعيين . وقد قام مجمع كونستانس بإدانة البابا وعزله عن منصبه يوم ٢٩ مـايو ١٤١٥ - إلا أن ثبوت هذه التهم لم يمنعهم من حرق يان هاس .

وهنا لا يسعنا إلا أن نتساءل ما دامت كل هذه التهم قد ثبتـت علـى البابـا بخـلاف التهم السياسية التي لم نشر اليها ، وتم عزله عن البابوية فما معنى أن يتـم إحـراق يـان هاس إلا من باب القمع والترويع لكي لا يتجرأ غيره على المسـاس بـالذات البابويـة ؟! وهو نفس الأسلوب الذي مازال متبعاً حتى يومنا هذا .

ولا يمكن أيضاً إغفـال كـل مـن الأخويـن جـاك ولويـس كـايل وكتابهمـا " النقـد المقدس " (١٦٣٤) ، ولا الأب ريشار سيمون الذي يعتبرونه " أبـو النقـد الحديـث " فهو الذي بدأ التفسير التاريخى بمعنى الكلمـة ، وجـاهد ليوضـح معـاني النصـوص عـن طريق كافة المعطيات اللغوية والأثرية والتاريخيـة والجغرافيـة المتاحـة في عصـره . وأدت هذه المحاور الأربعـة التـي راح يحلـل نصـوص الأنـاجيل مـن خلالهـا : إلى أن حقيقـة الكتاب المقدس أبعد ما تكون عن تلك الألوان الزاهية التي أضفاها التفسير المجازي أو اللاهوتـي علـى مـر السـنين " . (جـان هـادوت: " الأخـوان : كـايل والاب ريشـار سيمون ") .

وتمتد القائمة عبر القرن التاسع عشـر الـذي يزخـر بأعمـال أيكهـورن **Eckhorn** ، وإيوالد **Ewald** ، وروييس **Ruys** ، وجـراف **Graef** ، وويلهـاوزن **Wilhausen** ، والعديد غيرهم الذين أثبتوا جميعا " أن كل المعطيات التراثية حول التواريـخ وأصحـاب النصوص الإنجيلية مدانة ومشكوك في مصداقيتها " ، مطالبين بإعادة النظـر في نصـوص العهد القديم التى ليست قطعاً بذلك القدم الذي يزعمونـه ، وترتيبهـا التـاريخي مخـالف تماماً لذلك الترتيب التراثي . وامتدت الموجة العارمة إلى نصوص العهـد الجديـد ومنهـا

بوير Bauer ومدرسة توبينج ، وشـتراوس ، ورينـان Renan ، وفريـد Wred ، والعديد غيرهم . " وهنا أيضاً كانت النتائج التي تم التوصـل إليهـا قـد أطـاحت بكـل المعطيات التقليدية : فلا التواريخ ولا المؤلفين قد صمدوا أمام العلم "(المرجع السابق) .

وتقول موسوعة " أونيفرساليس " في بـاب " الإنجيـل " : " إن الحداثـة قـد ولـدت تحديداً من تطبيق مناهج النقد على النصـوص المقدسـة . وفـي السنوات الأولى للقـرن العشرين وعقب مؤتمر فريبور ، اضطر الكثير من المفسرين الكاثوليك إلى تطبيق المناهج السائدة آنذاك . وقد توصلوا بالطبع إلى تبني معظم ما توصـل إليـه النقـاد الملاحـدة أو البروتستانت وإلى استخدام مناهجهم بلا قيد أو شرط . الأمـر الـذي أدى إلى مشـكلة عقائدية في غاية الخطورة . فحتى القرن التاسع عشر كانت كل التفاسـير تعتـبر النـص الإنجيلي نصاً مقدساً ، إلا أن تطبيق مناهج النقد الحديث قد أثبتـت نقطتـان : الكتـاب المقدس يجب أن تتـم دراسته مثلـه مثـل أي كتـاب عـادي ، ويخضـع مثلهـا وبـلا أيـة تحفظات لمناهج البحث العلمي ؛ وأن التفسير الناجم عن ذلك البحث العلمي لا يجـب أن يخضع للرقابة الدينية أياً كانت . والأكثر من ذلك أن التفسير التقليدى أياً كان فهو مغرض ولأسباب معينة ، أما التفسير النقدي فهو تفسير تاريخي ، أي إن المفسـر يضـع نفسه في الزمان والمكان الذي كتب فيه النص . ومن الواضح أنه كان من المحال علـى الكنيسة الكاثوليكية أن تقبل مثل هذه المبادئ وتمت إدانة الحداثة " .

وبينما كانت الحداثة قد خلقت ضيقاً للكنيسة الكاثوليكية لم تخرج منـه بعـد ، بـل ولا نعتقد أنها ستخرج منه أبداً ، بدأت تنتشر في البروتستانتية حركة تفسـيرية جديـدة حوالي سنة ١٩٢٠ تحت عنوان " مدرسة تاريخ الأشـكال " ويتزعمهـا الأب رودلـف بولتمان R.Bultmann . وأول ما قام به بولتمان هو نزع أساطير المسـيحية واسـتبعاد كل المعطيات الأسطورية اليهودية ، والهللينية التي تراكمت عليها علـى مـر القـرون ، بغية التوصل إلى جوهر المسيحية الحقـة . إلا أن النتـائج التـي توصـل إليهـا سـرعان مـا طرحت تساؤلا له مغزاه: ترى ما جدوى أو قيمة ذلك الجوهر بعيداً عن كل ما أحاطه

من تراكمات ؟! ومن أخطر ما أثبته بولتمان هو أن معظم أقوال يسوع إلا فيما ندر لم يقولها وإنما وضعها كتبة الأناجيل على لسانه .

إلا أن أهم ما نجم عن أزمة الحداثة أو معركتها كما يقول جان هادوت J. Haddot : " إنه بالنسبة لبولتمان وللعديد من المفسرين المتمسكين بالدين أو الملاحدة فإن استخدام مناهج النقد التاريخي في التفسير أصبح من المسلمات التي لا رجعة فيها ... وعلى ما يبدو فلابد من الاعتراف بأن إدخال مناهج النقد في التفسير يعد انتصاراً نهائياً ، ويخرج من ذلك بأن التفسير الحقيقى - أياً كانت التوجيهات الدينية أو الفلسفية - هو التفسير النقدي " .

أما أندريه بول ، فيوضح في كتابه " الواقع الإنجيلي " أن منتصف القرن العشرين قد عرف ثورة عارمة في مجال نشر الإنجيل والدراسات المتعلقة به . وكيف أن هذه الثورة قد مست المسيحية الكاثوليكية والبروتستانتية ، بل واليهودية أيضاً ، وذلك بفضل توسع علوم المعرفة وإدخالها في التفسير اعتماداً على النقد الموضوعي .

وقد حاول البابا بيوس الثاني عشر امتصاص ردود أفعال الحداثة بتبني موقفاً متفتحاً حتى وإن كان ذرا للرماد في الأعين ، ومدارة للاغتيالات والفضائح الناجمة عن المنظمة الدينية " جمعية بيوس " كما رأينا ، فأصدر خطاباً رسولياً عام ١٩٤٣ يسمح فيه بالدراسات الإنجيلية وأن تتم دراسة النصوص الأصلية العبرية والأرامية واليونانية ، وكذلك دراسة ديانات الشرق القديم . وكان ذلك الخطاب بمثابة اعتراف البابا بعلوم التفسير الحديثة . " إلا أن أول نتيجة لهذا الخطاب الرسولي كانت أن الكتاب المقدس الرسمي للكاثوليك والوحيد الذي يعتبرونه " نصاً أصلياً " منذ مجمع ترانط (١٥٤٦) و" فولجات" القديس جيروم ، وقد انتزعا من المكانة التي يحتلانها ووضعا في سلسلة النصوص التي يقال عنها قديمة . وانهالت الدراسات التي سرعان ما أطاحت بكل الخطب والمعطيات والمفاهيم التراثية ، وسرعان ما أثارت ثغرات مذهلة وشروخ وأزمات مازالت باقية . وأصبح من الصعب على الأصولية أن تتصرف . كما أدت

بقية الأحداث إلى إظهار متناقضات أخرى في وضح النهار " .

ونتيجة لقرارات المجمع المسكوني الفاتيكاني الثاني (١٩٦٢ - ١٩٦٥) تضافرت جهود الأصوليين من كاثوليك وبروتستانت وأرثوذكس لصد التيارات الناجمة عن أزمة الحداثة بما أنها أصبحت تمسهم جميعاً في صلب العقيدة ، وقاموا بإعداد طبعة مسكونية للكتاب المقدس تضم كل ما لا يمكن التنازل عنه مما يطلق عليها " الأصول " - رغم كل ما اعتراها من كشف وإدانة . وظهرت طبعة العهد الجديد عام ١٩٧٣ وطبعة العهد القديم عام ١٩٧٥ . إلا أن ظهور هذه الطبعة قد أدى إلى صحوة شديدة للأبحاث والدراسات الإنجيلية . وقامت كلية اللاهوت التابعة للمعهد العالي الكاثوليكي في باريس بدور هام في قيادة هذه الصحوة الجديدة .

وواصل هنري كازيل **H. Casell** العمل الموسوعي لإصدار " ملحق القاموس الإنجيلي" الذي يعد من معالم إنتاج التاريخ الحديث لهذه الكلية ، وقد انضم إليه فريق من تلامذة رودلف بولتمان . وأصدر كزافييه ليون ديفور **X. L. Dufour** كتابه الرئيسي في ذلك المجال العلمي بعنوان : " الأناجيل وقصة يسوع " (١٩٦٣) . كما كان النقد الإنجيلي قد دخل ضمن مقررات الكتب الجامعية بكتاب " مقدمة الكتاب المقدس " في مجلدين كبيرين ١٩٥٧ و ١٩٥٩ ، وأعيد طبعه بتوسع من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٧ .

ورغم العداء الشديد من جانب أهم رجال الكرسي الرسولي فقد دخلت دراسة منهج " الشكل والمضمون " في المعهد الإنجيلي بروما . إلا أنه كلما تقدمت علوم البحث والدراسة كلما وهنت الأساطير ، ومع ذلك اجتاحت العلوم اللغوية الجديدة من بنيوية وسيمنطيقا وبنيوية بمجال اللاهوت . وقام بوشان **Beauchamp** عالم اللغويات بإصدار كتابه المعنون " خلق وانفصال " القائم على التفسير البنيوي ، وتبعه كل من شابرول **Chabrol** ، ومارتن **Martin** بكتاب " قصة الأناجيل " (١٩٧٤). كما تم إصدار مجلة " اللغويات الإنجيلية"، وإقامة مركزاً جديداً لتحليل الخطاب الديني

" كادير " CADIR الذي يصدر مجلة فصلية بعنوان " سيميوطيقا الإنجيل " .

ويوضح أندريه بول كيف ظهر تيار آخر من قبل المسيحين الماركسيين الـذي يقـوم بقراءة تفسيرية مادية للكتاب المقدس ، وقد لاقى نجاحاً واسعاً لدى " الحركـة العماليـة الكاثوليكية " و " شباب الطلبة المسيحين " . وانضمت علوم التحليل النفســي ، ونجـم عنه كتاب الدكتور دولتو " الإنجيل تحت مخاطر التحليل النفسي " عام ١٩٧٧ ، وكان من الكتب التي حققت مبيعات قياسية .

وأهم ما نجم عن كل هذه التيارات المتتالية لأزمة الحداثة هو إثارة قضيتان أساسيتان لا رجعة فيهما : مصداقية النص الإنجيلي وكيانه المعرفي ؛ ومصداقية معنى ذلـك النـص وصياغته عبر الزمان .

وفى خضم هذه الأحداث بين المد والجـذر ، بين تيـار العلوم الجارف ومحـاولات التعتيم المستمينة ، والإصرار الأكمه للحفاظ على " الأصول " وقع حدثان قـد حسـما الموقف رغم كل ما يبذل من جهود لإنقاذ الأســاطير ، وهمـا : اكتشـاف مخطوطـات قمران بالبحر الميت عام ١٩٤٧ ، وهي بقايا مكتبة من جماعة الاسينيين اليهود المتشقين آنذاك والذين اختفوا أيام حرب اليهود ضد روما .

وتضم هذه الوثائق كتب إنجيلية بالعبرية واليونانية والآرامية وتعليقات ، إلا أن أهـم وأخطر ما أتت به هذه المخطوطات هو إثبات أن يسوع كان نبيــاً مـن الأنبيـاء وليـس بإله كما زعمت الأيادي المحرّفة ..

أما الكشف الثاني فقد وقع بعده بعامين ، أي سنة ١٩٤٩ وذلـك باكتشـاف نـص كـامل للنـص القديـم للترجمـة الآرميـة الفلسـطينية للعهـد القديـم وهـو مــا يثبـت أن "الفولجات" ليس هو النص الأصلي كما يزعمون ، وهو ما كـان لـه أثـره الواضـح في إضفاء معالم جديدة على القـرون الأولى للمسيحية ، وخاصة كيفية تكويـن مـا أطلـق عليه العهد القديم والعهد الجديد . وقد دخل اليهود طرفاً في هذه الأبحاث باسـتيلائهم على أغلبية نصوص قمران بعد أن كـان الفاتيكـان هـو المسـتحوذ الأول ، وهـي قصـة

تخرج تفاصيلها عن إطار هذا البحث . إلا أن الجملة التي يقولها أندريه بول لها مغزاها : " لم يعد هناك ما يدعو حتى ليعلن علم التفسير القديم عن إفلاسه " أي إن الإفلاس من الوضوح بحيث إنه ليس بحاجة إلى إن يتم الإعلان عنه !!

ولا نتناول هذه المخطوطات باقتضاب إلا لتوضيح ما آل إليه الوضع بعد أزمة الحداثة - أي من حيث ارتباطها المباشر .

ولكي نضرب مثالاً على معنى تقدم البحث العلمي وخاصة في مجال الآثار واللغات الشرقية القديمة وحضاراتها ، وانعكاس ذلك على الأناجيل ، وبالتالي على الكيان الكنسي برمته ، نشير أولا إلى قصة النموذج البابلي لسفر التكوين : فالمعروف والشائع - أو على الأقل في المجالات المعنية المختلفة ، كيف أعلن جورج سميث **G. Smith** ، وكان من كبار علماء الآثار ومن أوائل المتخصصين في اللغة المسمارية ، في الثالث من ديسمبر عام ١٨٧٢ أثناء الجلسة العمومية للجمعية اللندنية للآثار الإنجيلية ، " أنه قد عثر وقرأ في إحدى الألواح التي تم اكتشافها حديثاً ، نصاً للطوفان يشابه تماماً ما هو وارد في سفر التكوين ، وأن هذا الكشف نص سبّاق ، وأنه يجب أن يكون المرء ساذجاً أو عنيداً عناداً مَرَضياً لإنكار هذا التشابه الصارخ " ! .

وكان هذا التصريح بعد خمسين عاماً من التعتيم والصمت ومحاولات التسويف والتناسي . ويستند جورج سميث في تأكيده هذا إلى حقيقة أن أقدم نص للعهد القديم يرجع إلى أقل من ألف عام قبل الميلاد ، بينما النص البابلي يرجع إلى عام ١٧٥٠ ق.م! وهذا النص الخاص بالطوفان هو جزء من أسطورة جلجاميش . وقد أكد جورج سميث آنذاك أن النص الذي فك طلاسمه ليس نصاً أصلياً وإنما له نص سابق متوارث مأخوذ عنه !

وتوالت الأبحاث حول أسطورة جلجاميش وما بها من تشابه صارخ بسفر التكوين والطوفان بكل تفاصيلها ، ومنها أعمال العالم الدانمركي جورجن لاسو **J. Lasso** ، التي تم نشرها عام ١٩٥٦ ، ثم أعمال العالم البريطاني ويلفريد لامبير **W. Lambert**

الذي عثر على ألواح أخرى مكملة لنفس الأسطورة القديمة في مخازن المتحف البريطاني ، وبذلك وصل عدد أبيات الأسطورة إلى ثمانمائة بيتاً من الشعر ، وأخيراً أبحاث العالم الفرنسي بوتيرو وكتابه المعنون : " أسطورة جلجاميش " (١٩٩٤) ، وكان قبلها قد أصدر كتابا بعنوان : " مولد الله " (١٩٨٦) ، وآخر بعنوان : "بين النهرين ؛ النص والمنطق والآلهة" (١٩٨٧) ، وثالثها : " عندما خلقت الآلهة الإنسان. أسطورة بابلية " (١٩٨٩) . كما قام بجمع أبحاثه العلمية المتفرقة حول هذا الموضوع وضمنها في كتاب بعنوان : " معرفة تمهيدية بالشرق القديم " (١٩٩٢) . وكلها أبحاث تثبت الموروث المتوارث الذي نهل منه كتبة الأناجيل .

وإذا كانت مثل هذه المعلومة الجزئية والخاصة بأحد أسفار العهد القديم قد لاقت من الحرب والتعتيم وعدم النشر لمدة خمسين عاماً قبل أن تصبح من المعطيات الدارجة المتداولة بين المختصين وبين المثقفين ، فما بالنا بأبحاث تطيح بأركان العقيدة نفسها وبأركان الكيان الكنسي برمته ؟!

وذلك هو الدائر حالياً بعد " أزمة الحداثة " ، أو بعد النجاح في محاصرتها شكلاً آنذاك كما يقولون فيما يتعلق بوثائق مخطوطات قمران التي تم العثور عليها عام١٩٤٧ . ونقول " محاصرتها شكلاً " لأن التصدعات قائمة أكثر من ذي قبل ، ولأن التقدم العلمي في استمرار متواصل ، ولأن الحقائق لابد وأن تظهر مهما طال زمن إخفائها . فالحق من الله عز وجل ، والحق هو الله .

وتمثل وثائق البحر الميت أو " مخطوطات قمران " فضيحة أخرى من فضائح صراع الكنيسة " الأصولية " ضد العلم وضد الحقائق حفاظاً على أكاذيبها . ولا يسع المجال هنا لتناول قصة هذه المخطوطات بالتفصيل ، والتي تصادف أن تتواكب مع تقسيم فلسطين المحتلة وإنشاء دولة إسرائيل . إلا أن الثابت هو التسابق بين علماء اليهود والكاثوليك والأمريكان للاستحواذ على هذه الوثائق والتعتيم عليها فور التأكد من أهميتها . إذ أعلن ويليام أولبرايت **W. Ulbright** فى الولايات المتحدة في ١٥

مـارس١٩٤٨ : "أنهـا تمثـل أكـبر وأهـم كشـف أثـري مـن المخطوطــات في العصــر الحديث". (مجلة " استوار " التاريخية العلمية (عدد ديسمبر ١٩٩٢) . وذلـك لأنهـا تتعلق بفترة ما قبل المسيح مباشرة وبالقرنين الأولين ، أي بتلك الفـترة التـي نشـأ فيهـا يسوع والتي انفصلت فيها المسيحية عن اليهودية وتكونت خلالها معظم الملامـح التـي تم نسجها ، والتي تعرف بها المسيحية الحالية من تأليه وتثليث إلى ما غير ذلك .

وأول ما خرج به العلماء من الفحص المبدئي لهذه المخطوطات هو أنها وضعت في كهوف قمران لحمايتها عند مقـدم جيش الرومـان بقيـادة فسبازيان في صيـف ٦٨ ، وأنها تنقسم إلى ثلاث مجموعات تقريباً : نصوص إنجيلية ، ونصوص سرية ، ونصـوص غير معروفة الفحوى حتى ذلك الوقت . وتكمن أهميــة المجموعـة الأولى في ارتباطهـا بأسفار الأناجيل وفي أنها نفس نصوصها وإنما بأسماء سابقة للأسماء الحالية التي يقـال إنها صاغتها إلهاماً ؛ والمجموعة الثانية تنتمي إلى تلك المجموعة التي يطلق عليها سرية أو مزورة ، أي إنها تنتمي للأناجيل التي لا تعترف بها الكنيسة وتحتفظ بها بعيـداً عـن متناول الأيدي ؛ أما أهمية المجموعة الثالثة فتكمن في كـل مـا تـأتي بـه مـن معطيـات جديدة متعلقة بحيــاة يسـوع وجماعـة الأسينيين ، وكلهـا معطيـات تنـاقض مـا أقامتـه الكنيسة من عقيدة وأساطير .

وبعد توزيــع المخطوطـات علـى فـرق مـن العلمـاء ولا نقـول شـيئاً عـن استحواذ الكاثوليك برئاسة الأب دي فو **De Vaux** رئيـس المدرسـة الإنجيليـة بـالقدس والتابعـة للفاتيكان وفرض سياج من السرية حولها ، فلم ينضم اليهود إلا بعد ذلك بكثير إلا أن ثلاثـة مـن العلمـاء الأمريكـان قـد قـاموا بنشـر مـا أطلقـوا عليهـا " بردية القـــانون " عام١٩٥١ . وكانت تتضمن قانون الجماعـة تسبقه بعـض التعـاليم حـول روح الخـير وروح الشر اللذين يسـيطران علـى البشـرية ، وروح الحـق لأبنـاء النـور ، بينمـا روح الانحراف لأبناء الظلمات . وكانت التعاليم الخاصة بقانونهم تماثل ما أشـار إليـه فيلـون السكندري بشـأن جماعـة الأسينيين وقـانونهم ، وكذلـك لـدى فلافيـوس جوزيـف ،

وكلاهما من الفلاسفة اليونان الذين يعتد بهم آباء الكنيسة . كما كان يلين القديم قد أشار إلى مقر الأسينيين في شمال عين جدي وهو المكان المطابق لقمران .

ومنذ عام ١٩٥٠ بدأ العالم الفرنسي أندريه دوبون - سومير يدافع بالأدلة والبراهين عما خرج به من مخطوطات البحر الميت من أن يسوع عاش بين هذه الجماعة في تلك الفترة التي لا تذكر الأناجيل عنها أي شيء ، وأنه مجرد نبي من الأنبياء . وما إن مضى قرابة عشر سنوات حتى أصبح كتابه المعنون " مخطوطات الأسنيين المكتشفة قرب البحر الميت " (١٩٦٠) من المراجع التي لا يمكن دحضها .

ولم تكن قضية حياة يسوع بين هذه الجماعة بجديدة ، فقد تحدث عنها الملك فريدريك الثاني في خطابه إلى الفيلسوف الفرنسي دالمبير في ١٩٧٠/١٠/١٧ قائلاً : "إن يسوع كان أسينيا صرفاً" ، بينما قال الأب أرنست رينان : " إن المسيحية عبارة عن أسينية قد نجحت بشكل موسع " وكان زميله الاشتراكي بيير لرو **P. Leroux** قد كتب قائلاً : " يسوع كان أكبر وآخر الأسينيين " ، وإن كانت هذه العبارات قد قيلت بصورة استدلالية في أواخر القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، أي في فترة تيارات العصرية والحداثة ، وتم احتوائها قبل الانتشار ، فإن مخطوطات قمران بكل ما تتضمنه من معلومات ثابتة تطرح سؤالاً محرجاً فيما يتعلق بالعقيدة المسيحية بالصورة التي فرضتها بها الكنيسة وبنفس حياة يسوع .

ومن الصعب حصر كل ما تمت كتابته حول هذه الوثائق ، إلا أن أخطر المعلومات التي أصبح من المحال طمس معالمها ، تلك التي تتحدث عن " سيد العدالة " الذي قاطع اليهودية الرسمية وعبادة المعبد وتم اضطهاده على أنه " شخص كافر " . وسيد العدالة هذا الذي عاش بين الأسينيين قد حكم عليه بالموت وتم صلبه ، أو كما تقول العبارة القديمة : " تم تعليقه حياً على الخشبة " وهو ما أورده جون الليجرو **J. Allegro** في بحثه حول هذه المخطوطات : " شعب مخطوطات البحر الميت " (١٩٥٨) كما تذخر هذه المخطوطات بفكرة نهاية العالم وانتظارها الوشيك .

ومثلما تضافرت جهود الكنيسة لمحاصرة أعمال علماء الحداثة ، تضافرت الجهود بصورة أعنف لمنع نشر أية معلومات - بقدر الإمكان - عن هذه الوثائق فما زال الكثير منها لم يتم الإعلان عنه ، ومنها ما نشره العالم البريطاني جون الليجرو عام ١٩٧٠ بعنوان : " البطل المقدس والصليب " الذي أوضح فيه خرافة هذه الأسطورة . وفي عام ١٩٧٩ أتبعه بكتاب آخر بعنوان : " مخطوطات البحر الميت والأسطورة المسيحية " مؤكداً " أن كل الذين لا ينشرون نتائج أبحاثهم يصمتون لخطورتها على أركان العقيدة برمتها " .

وبمناسبة مرور أربعين عاماً على هذه الاكتشافات تم عمل مؤتمر في جامعة أوكسفورد ودعى إليه كل الباحثين الذين يعملون على فك طلاسم هذه المخطوطات ، ولم يحضر سوى عالمان : كروس وشترجنل ! واكتشف العاملون بذهول أنه منذ عام ١٩٦٠ كان بعض زملائهم من المدرسة الإنجيلية قد أقاموا بعض القوائم لمقارنة الاكتشافات الجديدة بما هو موجود إلا أنهم منعوا من نشرها ! وما زالت السلطات الفاتيكانية تحارب نشر الحقائق الجديدة في محاولة مستميتة لمحاصرتها ، أو لطمس أصداء اكتشافها .

وأخطر ما نجم عن كل ما تقدم هو ذلك الانقسام أو تلك الانقسامات التي ألمت بالكنيسة . وإن كان الانشقاق يواكب خطاها منذ بداية مشوارها . ونورد فيما يلي عدة نماذج خاطفة لأهم الانقسامات لتوضيح أهميتها ومداها ، وأنها ليست مجرد اختلافات يمكن التغاضي عنها . ونطالع في " القاموس التاريخي للبابوية " : " كيف عانت القرون الأولى من التضارب العقائدي واللاهوتي المهول والذي لم يتمكن الرأي " الأصولي " من الاستتباب إلا تدريجياً . وأدت بعض هذه الانقسامات الأولى إلى تكوين جماعات بأسرها " ولا يسع المجال هنا لتناولها بالتفصيل وإنما نشير اقتضابا إلى الانقسام البيزنطي وهو أول انقسام تاريخي في القرن الحادي عشر والذي أدى إلى انفصال الغرب البروماني عن الشرق البيزنطي ، والكنيسة اللاتينية عن الكنيسة

اليونانية، والذي ما زالت أصداؤه حتى يومنا هذا . وهو ما حاول البابا يوحنا الثالث والعشرين (١٩٥٨ - ١٩٦٣) احتوائه بالحركة المسكونية ومحاولة لم شمل الكنائس. وكان هذا النزاع قائماً أساساً حول اختلافهم لمضمون الروح القدس أهو مساو لله وللمسيح أم لا ، ومنها خلافات أقل شأناً من قبيل تبتل الرهبان والالتزام باللحية أم حلقها ، واستخدام الخميرة في خبز المناولة أم لا ... الخ .

تعد حركة عيد الفصح " من المعارك التي امتدت من القرن الثاني - أيام تشكيل العقيدة المسيحية - حتى القرن الثامن ، وتعكس المحاولات المستميتة من جانب الكنيسة للاستقلال عن العادات والتقاليد اليهودية " كما نطالع في " القاموس التاريخي للبابوية " . وهو خلاف في تحديد العيد في يوم الأحد بدلاً من يوم السبت من جهة ، ولتحديده وفقاً للتقويم الجريجوري والشهر الشمسي ، وليس وفقاً للتقويم اليهودي والشهر القمري . علماً بأن هذا التحديد بيوم الأحد يناقض ما هو مكتوب في الأناجيل بشأن وفاة السيد المسيح وبقاءه مدفوناً ثلاثة أيام ويجعل مدة بقائه في القبر (كما يقولون) يوماً واحداً .

وما زالت الكنائس مختلفة حول الاحتفال بهذا العيد الذي يمثل جزءاً أساسياً من العقيدة ، مثلما لا تزال تختلف حول تاريخ مولده . ولم تنته العداوة شكلاً بين الكنيستين إلا عقب المجمع الفاتيكاني المسكوني الثاني حيث تبادل الرئيسان "رفع الإدانات المتبادلة" دون أن يصل إلى أبعد من ذلك حول الكاثوليكية والكنيسة العالمية .

ثم الانقسام الكبير للغرب في القرن الخامس عشر وثورة الإصلاح التي قام بها لوثر ضد تصرفات البابا وخاصة ضد صكوك الغفران لبناء كاتدرائية القديس بطرس ، وأدت إلى مولد الكنيسة البروتستانتية ، ثم حركة الإصلاح البريطانية ومولد الكنيسة الإنجليكانية ، والذي استقلت فيه السلطة الملكية عن السلطة الكنسية وتبعيتها لروما . ووصل هذا الخلاف ذروته عندما قامت الكنيسة الإنجليكانية بترسيم الراهبات في السلك الكهنوتي كالرهبان في ١٩٩٢/١١/١١ . وهو ما يعارضه البابا يوحنا بولس

الثاني بعناد وإصرار .

ومنها الانقسام الناجم عن قرار مجمع الفاتيكان الأول بفرض معصومية البابا من الخطأ ، والذي رأى فيه البعض فرضاً للدكتاتورية المقنّعة والسماح بالإفراط في السلطة المطلقة . بينما سانده الكاثوليك المؤيدون لمزيد من التعصب والقمع الاستبدادي .

وهناك انقسامات الدول الاشتراكية ، وإصرارها على قيام كنائس محلية بعيدة عن سيطرة روما . وكذلك مطالبة كنيسة الصين بالاستقلال الاقتصادي والإداري ، والتبشيري . وسرعان ما تصدى الكرسي الرسولي بكل عنف وأصدر البابا بياناً بإدانته لهذه الحركة في ١٩٥٥/٣/١٧ ضد أسقف نانكين الذي دعى إلى عقد سينودس لكل رجال الكنيسة في المقاطعة وأقروا فيه " التعايش السلمي " بين الكنيسة الكاثوليكية والصين . ونطالع في " القاموس التاريخي للبابوية " عن " أن إحصائية أجريت في مطلع عام ١٩٥٥ أوضحت طرد ٧٩ أسقفاً وسبعة آلاف من رجال التبشير ، واعتقال ثلاثة أساقفة و١٩٨ راهباً ينتمون إلى ٥٤ أبريشيه من ضمن ١٤٣ أبرشية منتشرة في الصين، إلى جانب وفاة ٤ أساقفة و ١٥٦ راهباً .

وقام البابا بيوس الثاني عشر بالتصدي بعنف لتلك الحركة القومية ، وتبعه خلفائه من البابوات . ويشير القاموس إلى أنه مازالت ليومنا هذا ٢٩ ولاية رسولية واكسرخسيه و ٢٠ أسقفية بلا رئيس .

أما الانقسام الراهن في الكنيسة الفرنسية فيرجع إلى مجمع الفاتيكان المسكوني الثاني (١٩٦٥) وموقف الأسقف الفرنسي مارسيل لوفيفر الذي عارض بشدة قرارات هذا المجمع ، التى اعتبرها " خروجاً عن الأصول المتبعة " أى إن موقفه كان أصولياً أكثر من الأصوليين ! وأهم ما أدانه في هذه القرارات : قرار حرية العقيدة ، وقرار علاقات الكنيسة مع الديانات الأخرى ، كما عارض قرار إضفاء مسئوليات البابا العليا - التى يتوارثها "بالقدرة الإلهية" - على فريق من الأساقفة المعاونين له ! . واعتبر الأسقف لوفيفر هذه القرارات من قبيل الحداثة والبروتستانتية الجديدة . أما أكثر النقاط

التي أدانها واعتبرها "بمثابة فضيحة لا سابقة لها في تاريخ الكنيسة" فهي زيارة البابا يوحنا بولس الثاني للمعبد اليهودى في روما عام ١٩٨٦ ، وكذلك الاجتماع الذي دعى إليه يوحنا بولس الثاني للقاء بين الأديان والصلاة الجماعية في أسيز عام ١٩٨٧ ، قائلاً : " إن الكرسي الرسولي للقديس بطرس أصبح يجلس عليه أعداء المسيح " . إلا أن لجنة العقيدة الخاصة بالأساقفة قد أدانته في أول يوليو ١٩٨٨ وحرمته ، وأعلن البابا يوحنا بولس الثاني في خطاب التنحي الذي أقال فيه الأسقف لوفيفر : " إن الكرسي الرسولي قد صبر عليه طويلاً وإلى أبعد حدود الممكن " إلا أن وفاة الأسقف لوفيفر عام ١٩٩١ لم تضع حداً لهذا الانقسام الحاد في الكنيسة الفرنسية التي أصبحت تضم بين أعضائها " أكثر من عشرين ألفاً من رجال اللاهوت الأصوليين " الذين يعارضون موقف الفاتيكان .

إلا أن هذا الخط الممتد من الانقسامات يشير من ناحية أخرى إلى مدى سلطة البابا التي أدت إلى ابتداع عبارة للإشارة إليها هي النزعة البابوية .

فالنزعة البابوية **papisme** كلمة تم استخدامها منذ ثورة الإصلاح وبصورة مجازية للدلالة على الخضوع التام للبابا كرئيس أعلى للكنيسة ، والذي يتمتع بالأولوية التشريعية ، وبالمعصومية من الخطأ ، وهو ما يرمز إلى السلطة الدنيوية والسلطة الدينية. ويبدأ صراع البابوات من أجل الحفاظ على السلطتين منذ أول تاريخ البابوية كما نطالع في " القاموس التاريخي للبابوية " : ذلك لأن " بطرس لم يؤسس ولم يقود أية جماعة مسيحية في روما ومع ذلك فإن إقامته بها ووفاته بها أيضاً عادة ما يعترف بها كوقائع تاريخية . ولا توجد هناك أية معلومات موثوق فيها حول قادة الكنيسة الرومية خلال القرنين الأوليين . وقد انتقلت الإدارة الجماعية للكنيسة إلى أسقفية سلطوية فردية إلا أن هذا الأسلوب قد تأخر في الظهور في روما أكثر من البلدان الأخرى . فلم يلتفت أساقفة روما إلى السيطرة على الكنائس المجاورة خارج إيطاليا قبل القرن الثالث. والاستناد إلى قصة بطرس كمؤسس للكنيسة هو الذريعة التي أخذ بها لتصبح

روما مركزاً للكنيسة الغربية وبعد ذلك بقليل لتصبح مركزاً أيضاً للكنيسة الشرقية .

" وتمخض التفكير اللاهوتي لتبرير إقامة يسوع للبابوية بمتى ١٦ : ١٨ - ١٩ ، ويوحنا ٢١ : ١٥ - ١٧ ، علماً بأن كلمات يسوع ليست لها أية أصالة تاريخية . وإن كان لابد من الاعتراف بمكانة بطرس في فقرات الأناجيل إلا أن مجمل هذه الآيات لا يسمح بأن نقر بأنه قد عُهد إليه بإدارة الكنيسة العالمية . ولا يمكن التحدث عن البابوية بمعنى الكلمة قبل القرن الثالث . وكان البابا ليون الأول الذي رأس الكنيسة من ٤٤٠ - ٤٦١ ، هو الذي فرض أحقية أسقف روما ووراثته لسلطة بطرس وأولوية السلطة التشريعية والسلطة الدينية للكنيسة العالمية إلا أن الكنيسة الشرقية اعترضت " .

أي إنها سلطه مختلقة ومسلوبة وتواصل الصراع بين البابوات والملوك والأباطرة حتى قامت الثورة الفرنسية وتم الاستيلاء على ممتلكات الكرسي الرسولي التي أخذت تتزايد من القرن الثامن حتى السادس عشر ، إلى أن تم تسوية الموقف والحد من التدخلات السياسية للبابا بتوحيد إيطاليا ، وتحديد معالم دولة الفاتيكان عام ١٩٢٩ بموجب اتفاقيات " لاتران " بين الحكومة الإيطالية والبابا بيوس الحادي عشر .

ولا يسع المجال هنا لتناول تاريخ البابوية وارتباطه الحميم بالصراع على السلطة المدنية والدينية فالتاريخ والمراجع تغص بوقائع وتفاصيل أبعد ما تكون عن الدين لكننا عرجنا إليها لتوضيح مدى التشبث بالسلطة الدنيوية حتى صارت عبارة الاتهام بالهرقطة مثلاً ومتبادلة بين الفريقين !

وهنا لابد من الإشارة إلى كلمة هرقطة هذه (**Hérésie**) والتى استخدمتها الكنيسة لصد كل الذين حاولوا كشف التحريف منذ أولى خطواته . ومن أهم الأبحاث التي قام بها علماء الحداثة البحث الذي أعده و بوير **W. Bauer** حول هذه الكلمة عام ١٩٤٣ ، والذي أوضح فيه أن أول من قام باستخدام هذه العبارة هو جوستان المفسر اليوناني الذي مات عام ١٦٥م ، وكان يتهم بها الذين كانوا يحيدون عن تعاليم الكنيسة ، وأن الهرقطة تعني تحريف هذه التعاليم ، وخاصة تحريف العقيدة

الأساسية . وقد أوضح بوير أن مثل هذه الأطروحة تفترض أن تكون هناك في ذلك الوقت مسيحية مستتبة واضحة المعالم وأن من ينشق عنها أو يناقضها يمكن اتهامه بالهرقطة ، إلا أن المسيحية - عند استخدام رجال الكنيسة لمحاربة من يتصدون لتحريفهم - لم تكن قد اكتملت معالمها الحالية ، ففي القرن الثاني أو في منتصفه تحديداً ، لم يكن السيد المسيح قد تم تأليهه (وهو ما أقره مجمع نيقيا الأول عام٣٢٥م) ، ولم يكن الثالوث قد اكتمل تشكيله بمساواة الروح القدس لله وللسيد المسيح (وهو ما تم إقراره عام ٣٨١ م) .

واتسع عدد الباحثين الذين راحوا يدرسون الوثائق القديمة التي اتهمتها الكنيسة بالهرقطة والتي كان عقاب أصحابها السحل أو القتل أو الحرمان والسجن . ونجم عن هذه الأبحاث الجديدة " فهماً مغايراً للصراعات الدائرة آنذاك ولخطورة تلك " الهرقطات " على الكنيسة والعقيدة ، لأنها تمس جذور التاريخ المسيحي وتطرح التساؤلات بصورة مباشرة وأساسية حول العلاقة بين العقيدة والفكر اللاهوتي والتاريخ " (القاموس التاريخي للبابوية).

ولننتقل إلى النقطة التالية ، الخاصة بالقَسَمِ الذي فرضته الكنيسة لنوضح كيف تقوم بمحاصرة من يتصدون لها .

فعقب مجمع ترانت (١٥٦٤) الذي أقر الكرسي الرسولي من خلاله فرض "أصالة الأناجيل" الكاثوليكية وحدها ، وتوارث الخطيئة الأولى ، واعتبار التراث الشفهي للكنيسة مكملاً للعقيدة المنزّلة - دون أن يحدد ماهية ذلك التراث ، كما فرض الأسرار السبعة ، إضفاء لمزيد من السلطة على الأساقفة ، ثم فرض عقاب اللعنة والحرمان على كل من يخالف ذلك ، واستصدر صيغة للقسم بالولاء التزاماً بهذه القرارات لكل رجال الأكليروس . وفي عام ١٨٧٧ تم استكمال هذه الصيغة لتشتمل على معاداة العصرية والالتزام بقرارات مجمع الفاتيكان المسكوني الأول . وفي عام١٩١٠ تم تعديل القسم ليشتمل معاداة الحداثة !

ولم تتمكن اللجنة التحضيرية لمجمع الفاتيكان من إيجاد صيغة تجمع فيها البيانات الثلاثة ، إلا أن لجنة عقيدة الإيمان (محاكم التفتيش سابقاً) قد نشرت صيغة للقسم عام ١٩٦٧ تجمع مضمون القسمين الأوليين وتتضمن رفض الحداثة وصيغة أخرى خاصة بالولاء للكنيسة . ويقول نص القسم :

" أقر أنا ..... بإيمان لا يتزحزح بأنني أعتقد وأمارس كل ما ورد برمز عقيدة الإيمان في مجمله أو على حدة ، وهو : أنني أؤمن بإله واحد ، الأب القدير ، خالق السماء والارض ، والكون المرئي واللامرئي ، وأؤمن برب واحد يسوع المسيح الابن الوحيد لله ، مولود من الأب قبل كل القرون : إنه الله ، مولود من الله ، ونور مولود من نور ، إله حقيقي مولود من إله حقيقي ، مولود وليس مخلوق ، ومن نفس طبيعة الأب ؛ وتم عمل كل شيء منه . وبالنسبة لنا نحن البشر ومن أجل خلاصنا نزل من السماء ؛ وعن طريق الروح القدس اتخذ جسداً من السيدة العذراء مريم وصار بشراً ، وصلب من أجلنا أيام يونس بيلاطوس ، وتعذب بالصلب ووضع في القبر . وبُعث ثالث يوم ، وفقاً للنصوص المقدسة ، وصعد إلى السماء ، وهو جالس عن يمين الأب . وسيعود في المجد ، ليحاكم الأحياء والأموات ؛ ولن ينتهي حكمه . أؤمن بالروح القدس ، الذي هو رب ويمنح الحياة ؛ وهو من الأب والابن ؛ ومع الأب والابن يحصل على نفس العبادة ونفس المجد ؛ وقد تحدث عن طريق الأنبياء . أؤمن بالكنيسة واحدة، مقدسة ، كاثوليكية رسولية . وأعترف بتعميد واحد من أجل غفران الخطيئة . أنتظر بعث الأموات وحياة العالم القادم . آمين .

" وبإيمان لا يتزحزح ، أؤمن أيضاً بكل ما هو موجود أو منقول بكلمة الله ، وبكل ما تقترحه الكنيسة ليتم تصديقه على أنه منزّل ، سواء أكان رأياً رسمياً أو عن طريق رئيسا الكنيسة سواء أكان محلياً أو عالمياً .

" واعتنق بنفس الصرامة كل ما يتعلق بعقيدة الإيمان أو الأخلاق التي تقترحها نفس هذه العقيدة وأعتبرها حقيقية وبصورة نهائية .

" وباحترام ديني إرادي وفكري أنضم إلى المذاهب التي يعلنهـا بابـا رومـا أو مجمـع الأساقفة التابع له حينما يمارسون القيادة الأصلية حتى عندما لا يعلنونها بقرار نهائي ".

أي إن الشخص الذي يؤدي هذا القسم لا يعترف بعقيدة الإيمان فحسـب ، وبكـل ما اعتراها من تعديل وتبديل وتحريف حتى ذلك الوقت ، وإنما يقر - كما تنـص آخـر فقرة - بتقبله قبولاً تاماً فكرياً وإرادياً لكل المذاهب التي تقوم الكنيسة بتعليمهـا سـواء أكان قد صدر بها قرار أم لا . وذلك لمواصلة غرض الـدور القيـادى لبابـا رومـا ممثـلاً ليسوع ، وإقرار بوجود الروح القدس كعنصـر مسـاعد لنقـل الإيمـان وإقـراراً للسيادة المطلقة للكاثوليكية .

وبينما كان قسم عقيدة الإيمان شرطاً ليحصل الشخص علـى وظيفـة في الكنيسـة ، فإن قسم الولاء قد كان شرطاً لممارسة العمل في إحدى المؤسسات التي تمثـل الكنيسـة في الحياة العامـة . وينص قسم الولاء على ما يلي : وفقـاً لما يـــرد في نفس الجزء من قاموس البابوية (١٩٩٤) ، وقد عمل بهذا القَسم اعتباراً من أول مارس ١٩٨٩ :

" أقر أنا .... المتقدم لشغل وظيفة .... أن أظل دائماً على صلة بالكنيسـة الكاثوليكية سواء أكان في حديثـي أم في تصرفـاتي ، وأن أقـوم بمهـامي المسئول عنهـا حيال الكنيسة العالمية والخاصة بهمـة متنـاهٍ ، وأن أمـارس وظيفتـي وفقـاً للمواصفـات القانونية .

" وعند ممارستي المهمة المسندة إلـيّ باسـم الكنيسـة سـأحافظ علـى وديعـة الإيمـان بكلها وسأنقلها كما هي وسأكون مثلاً لها ؛ كما سأتفادى أيـة عقيـدة مخالفـة لهـا . وسأتبع وأنشر الالتزام العام لكل الكنيسة ، وسأراعي كل القوانين الكنسـية ، وخاصـة كل تلك التي تتضمنها مدونة القانون الكنسي .

" كما سأتبع بالتزام مسيحي كـل مـا أعلنـه الرعـاة المقدسـون علـى أنهـم العلمـاء الأصليون وأسـاتذة العقيـدة والإيمـان ، كمـا سـأتبع كـل مـا ينصـون عليـه كمديريـن للكنيسة ؛ وإلى جانب ذلك سأقدم مساعدات بإخلاص للأسـاقفة المحليـين حتـى يتـم

العمل الرسولي الذي أمارسه باسم الكنيسة في مشاركة تامة مع الكنيسة .

" ليعاونني الرب وكذلك أناجيل الله المقدسة التي ألمسها بيداي " .

وكلها مجرد نماذج على سبيل المثال تكشف عن بعض خبايا عبارتنا الحداثة والأصولية من خلال النصوص التي تفرضها الكنيسة في محاولتها المتتالية لاحتواء الأزمات .

آثار أزمة الحداثة (المؤسسات)

نتناول في هذا الجزء الثاني من مرحلة ما بعد الحداثة موضوع المؤسسات ، سواء تلك المعادية للكرسي الرسولي وأهمها الماسونية ، أو تلك التي يستعين بها ، وما أكثر عددها....بالإضافة إلى الجانب الاجتماعي - السياسي لذلك الكيان الكنسي المتشبث بقيادة العالم حتى الثمالة ، أو : حتى الضياع !!

وهنا لابد من توضيح أنه بعد أن كانت للكرسي الرسولي مؤسساته الخاصة به ، بدأ منذ مطلع القرن العشرين يعمل على التوغل في المنظمات الدولية العامة ، حتى تمكنه السيطرة من أعلى ، ومنذ منتصف القرن تقريباً ضاعف من عدد المنظمات الشعبية والعمالية وخاصة الشبابية حتى يمكنه السيطرة من القاعدة أيضاً ، ليمتد إحكامه في حركة مطبقة على المجتمعات من أعلى ومن أسفل في آن واحد .....

الماسونية :

الماسونية من المنظمات الشديدة الارتباط بالصراع الكنسي وأزمة المعاصرة والحداثة، خاصة منذ أيام عصر التنوير . ورغم المحاولات الأخيرة لإيجاد نوع من التقارب بين الكرسي الرسولي ومؤسسة الماسونية إلا أن ذلك لا يمنع - كما نطالع في " القاموس التاريخي للبابوية " - " أنه فيما بين ١٧٣٠ حتى ١٩٦٠ بصفة خاصة كانت فترة مواجهة تتصف بالعنف الوحشي أحياناً .... فالصراع ضد الماسونية صراع لا ينفصل بالطبع عن الصراع الشرس الذي قادته الكنيسة الرومية ضد التحررية " .

ففي أواخر القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر انتهى تطور الماسونية بنّاءة الكاتدرائيات لتتحول إلى ماسونية تأملية ، ولم يعد المنجل والبرجل ومثلث الزاوية القائمة إلا رموزاً ، بينما احتلت البورجوازية والأرستقراطية أماكن البنائين في المحافل . وأدى إنشاء محفل لندن عام ١٧١٧ المرتبط بالعصرية وقيام الراعي اندرسن بصياغة دستورها إلى تغيير جوهري . وإذا كانت التعليمات القديمة تنص على أن يتبنى الماسونيون ديانة البلد الذي أنشئ فيه المحفل ، فإن الدستور الجديد راح ينص على

الالتزام بالقيم الأخلاقية والشرف والأمانة وليس بالدين .

وسرعان ما أصدر البابا كليمون الثاني عشر خطابه الرسولي بإدانة هذه المنظمة والتهديد بحرمان أعضائها مطالباً لجان محاكم التفتيش بالتصدي لهم أيا كانت رتبهم أو مكانتهم الاجتماعية . ويؤكد المؤرخ فيرير **J. F. Bemineli** في كتابه عن **la Franc-Maçonnnerie et l' Eglise Catholique** . " أن البابا كليمون الثاني عشر قد أدان الماسونية لأغراض سياسية بحتة تمشياً مع بعض الحكومات الأخرى " .... ويخرج بنيملى بأن الأغراض الدينية تكمن أساساً في الاجتماعات الشديدة السرية لهذه المنظمة ، وأصل منشأها البروتستنتي ، مما يجعلها خطرة على " أمن الدولة " أياً كانت ، كما كان البابا يحارب إقامة محفل في ايطاليا لكي لا يدخل غير الكاثوليك والمعارضين اليعاقبة . لذلك نصت الوثيقة الصادرة عن الكرسي الرسولي ولجنة محاكم التفتيش "بتحريم الانتماء إلى الماسونية أو الاستعلام عنها أو مساعدة أتباعها ، ومن يخالف ذلك تكون عقوبته الموت" !

ومن اللافت للنظر ألا يتم الإعلان عن الخطابين الرسوليين بشأن تحريم الماسونية على البرلمان الفرنسى . ويشير المؤرخ الأسبانى بنيملي إلى وجود ألفين من رجال اللاهوت في منظمة الماسونية آنذلك . كما كانت المحافل الفرنسية عشية الثورة الفرنسية أغلبها من الكاثوليك .علما بأن الماسونية قائمة على العقلانية . ولعل ذلك هو ما أدى بالأب بارويل إلى تأكيد " أن الثورة الفرنسية نجمت عن مؤامرة ثلاثية المنبت : الفلاسفة ، والماسونين ، واليعاقبة " .

وتوضح متابعة الماسونية في القرن التاسع عشر التطور الشديد الذي تم في محافلها والذي أدى إلى الانقسام بين أعضائها ليصبح هناك مايعرف بالماسونية التأملية والماسونية التحررية ذات الطابع السياسي كما في فرنسا التي ألغت من قوانينها المحفلية ضرورة الإيمان بخلود الروح أو الاعتقاد بوجود الله ، وذلك في المؤتمر العام المنعقد عام١٨٧٧ . الأمر الذي سمح بدخول أعضاء ملاحدة أو يهود وخاصة بروتستانت .

وبمولد الماسونية العلمانية التقدمية لم يعد التدخل في الشئون السياسية أو الاجتماعية أمر يتطلب الحيطة والسرية بل لم يخف أعضاؤها " إعلان الحرب الشعواء ضد كنيسة روما التي تمثل تجسد الاستبداد الأعمى والتعصب الإجرامي والتحيزّ المشين " في نظر الماسونية التحررية التي أصبحت تمثل أغلبية المحافل في البلدان اللاتينية بما فيها إيطاليا...وقد كانت المحافل الماسونية تعمل حثيثاً وبلا هوادة على غرس العلمانية التامة في المجتمع الفرنسي ...وإن كانت المحافل بلا استثناء تعرب أو تعلن عن عدائها للبابوية.

ويوضح جان بيير فياليه **J-p. Vialet** في بحثه عن " الماسونية " كيف أن كافة الخطب الرسولية للقرن التاسع عشر وخاصة النصف الثاني منه تشترك في سمة واحدة هي : إدانة الماسونية والعصرية والحداثة والاشتراكية والشيوعية والعقلانية ..... كما تتسم هذه الخطب الرسولية بنفس الحجج والذرائع والاتهامات : كالسرية وخطورتها على أمن الدولة ، والأهداف السياسية والدينية التي لا تقل خطورة على أمن الدولة وكيان الكرسي الرسولي . لكن ما إن انتهت الحرب العالمية الأولى حتى بدأ الموقف يتغيرّ . ويقول فياليه : " لا شك أن الثورة البلشفية كان لها أثرها في إقناع بعض الأطراف : فالكنيسة الكاثوليكية والماسونية سيخسران كل شيء إذا ما استمر في عدائهما الأخوي " .

وكان المجمع الفاتيكاني المسكوني الثاني ملتقى أول تقارب حقيقي بين هؤلاء "الأخوة الأعداء" !! ونطالع في " القاموس التاريخي للبابوية " : " أن قرارات المجمع الفاتيكاني الثاني هي التي سمحت بهذا التقارب فالبيان الخاص " بالكرامة الإنسانية " أكد على الكرامة وعلى حرية كل الناس في البحث عن الحقيقة . والحوار الذي يطالب به البيان المسمى " كنيسته " يتضمن الاعتراف بالطرف الآخر ، ويثق فيه ، ويرفض أي صراع مهين . وأخيراً فإن بيان " فرحة وآمال " يقر بأن الكنيسة مسئولة جزئياً عن تطور الإلحاد " . ..

وتتوالى التطورات التي لها مغزاها ، منذ أعلن مؤتمر الأساقفة المنعقد في الدول الإسكندنافية عام ١٩٦٦ عن إمكانية الانتماء المزدوج ، أي أن يكون الفرد كاثوليكياً منتمياً للكنيسة ومنتمياً للماسونية ... كما تم رفع عقوبة الموت من لوائح الفاتيكان فيما يتعلق بالماسونيين . ويشير جان بيير فياليه إلى أن القانون الكنسي الجديد الصادر عام ١٩٨٣ لا يتضمن أية إشارة ضد الماسونية بل ولا يرد ذكرها إطلاقاً .

وفي عام ١٩٨٧ قام المسئولون في كل من " خدمة عدم الإيمان – الإيمان " و"معهد الدراسات والأبحاث الماسونية" بتنظيم مؤتمر تاريخي عام حول العلاقات بين الكنيسة الكاثوليكية والماسونية .... ترى هل يسمح المجال هنا بإضافة ذلك التعليق الغربي الساخر المرير بأن الغاية تبرر الوسيلة ؟ وأن محاربة الشيوعية كبديل منافس للرأسمالية قد جعل الكنيسة تتحالف مع ألد أعدائها ؟ ! وبذلك لم يعد بغريب أن نطالع في المراجع والجرائد والمجلات الفرنسية كيف كانت حكومة فرانسوا ميتران كلها "أعضاء ماسونيين" ، وما خفي كان أعظم .

عمل الرب:

تم إنشاء منظمة أوبوس داي **Opus Dei** (عمل الرب) في الثاني من أكتوبر عام١٩٢٨ في أسبانيا ، وهي مؤسسة كنسية كاثوليكية ترمي إلى السيطرة على المجتمع من القاعدة لنشر الإنجيل في العالم بإقامة لاهوت دنيوي ، بدلاً من اللاهوت الكنسي أو الخاص برجال الأكليروس ، اعتماداً على رجال دين متخصصين ودينويين وعلمانيين أي غير مدرجين في الكيان الكنسي الرسمي . ونطالع في القاموس التاريخي للبابوية : " أن هذا التنظيم يضم الرجال والنساء من كافة الطبقات ومن كافة الوظائف والأعمال كما يقبل في عضويته غير الكاثوليك بل وغير المسيحين . وهي أول مرة يتم فيها قبولهم كمعاونين " !

وهي من المنظمات الرئيسية التي يعتمد عليها الفاتيكان إلى جانب منظمة " الصليب المقدس " وتعد منظمة " عمل الرب " أداة حاسمة في يد الكرسي الرسولي لأن لها

أفرع في جميع أنحاء العالم ، وتعمل من خلال الكنائس المحلية من أجل إقامة الكنيسة الكاثوليكية العالمية ، وذلك " بالتدخل من خلال العمل المهني وتمجيده والتوغل في قلب كافة الطبقات الاجتماعية " ، اعتماداً على الشباب بصفة خاصة .

وفي التاسع من شهر إبريل عام ١٩٩٠ قام البابا يوحنا بولس الثاني بإضفاء صفة القديسين على الأسقف إسكر يفادي بالاجير **E. de Balaguer** مؤسس المنظمة " التي تتفق أهدافها وما قرره المجمع الفاتيكاني المسكوني الثاني من توصيل الإنجيل لكافة البشر ".

ويذكر " قاموس تاريخ البابوية " أن الإدارة الدينية تضم ٧٥٠٠٤ مدنياً و١٤٢٣ راهباً و٣٤٩ من كبار العلماء ، ولها أفرع في ٨٧ دولة " . وغني عن القول أن هذه المؤسسة توصف في الصحافة الغربية " بالمافيا المقدسة " ، " وبالماسونية الكاثوليكية " و " الكنيسة الموازية " ، أي الموازية للكنيسة الأم ، و" الكنيسة داخل الكنيسة " أو "جمعية الصليبين الجدد" إلخ ...

ولم تخرج هذه المسميات جزافا وإنما للدور الذي تلعبه سياسياً والتدخلات التي لا نهاية لها . وتورد مجلة " استوار" (ديسمبر ١٩٩٢) مقالاً عن الوضع السائد في أسبانيا بعد عزل الملك ألفونس الثالث عشر في مطلع سنة ١٩٣١ وكيف تحولت البلاد إلى مظاهرات عنيفة ضد رجال الكنيسة وقاموا بحرق الأديرة واغتيال الرهبان ، وكيف اندلعت الحرب الأهلية بعد عام ١٩٣٦ .

وما إن انتهت الحرب حتى انتشرت المنظمة ثانية في كل من أسبانيا وامتدت منها إلى أوروبا والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية ، وفي الستينات امتدت إلى استراليا . ومنذ انهيار الأنظمة الاشتراكية ، وهي تبحث لنفسها عن توسعات جديدة ...

وتورد المجلة ارتباط هذه المنظمة بفضيحة ماتيزا في أسبانيا عام ١٩٦٩ ، وكيف استطاعت إحدى الشركات التجارية الأسبانية الاستيلاء على الملايين من العملات ، وشارك فيها العديد من رجال منظمة " عمل الرب " هذه ... وفي عام ١٩٧٣ وقعت

فضيحة اغتيال سياسية اضطر بعدها كل رجال " عمل الرب " إلى الانسحاب من مناصبهم الوزارية ... وما قامت به هذه المنظمة من جهود لإغلاق جريدة " مادريد " ونفى رئيس تحريرها كارلوسيرر يعد جزءاً ضئيلاً من تدخلاتها . (وقد أفردت مجلة "جولياس" عدداً بأسره في صيف ١٩٩٢ (٣٠٠صفحة) حول الفضائح السياسية والاقتصادية والدينية لهذه المنظمة في أهم بلدان العالم ، وكلها فضائح بالمستندات ، وإن كان أهم مايخرج به القارئ هو إدراك معنى عبارة البابا يوحنا بولس الثاني في خطابه الرسولي المعنون " رسالة الفادي " أو " يسوع فادي البشر " الصادر عام١٩٩١ : " إن الكرسي الرسولي يسعى إلى التدخل لدى حكام الشعوب والمسئولين عن مختلف المحافل الدولية أو الانضمام إليهم بمحاورتهم أو إخضاعهم لمصلحة المصالحة " ...

ومن الواضح ، بكل أسف ، أنه لا عدد ولا حصر لمختلف أنواع الصراعات التي يقودها الفاتيكان من أجل تنصير العالم تحت لواء كاثوليكية روما ... ومن الواضح أيضاً أنه لا تنقصه "الوسائل" لإخضاع حكام الشعوب والمسئولين عنها ... ولعل ذلك هو ما يفسر سفريات البابا التي ضرب بها رقماً قياسياً لا سابقة له في تاريخ البابوية .

وتشير كريستين دي مونكلو **Ch. de Montclos** في كتابها عن " سفريات البابا يوحنا بولس الثاني ، وأبعادها الاجتماعية والسياسية " إلى أهمية هذه التنقلات في قضية تنصير أو إعادة تنصير العالم التي يتولاها بصورة تفوق أي مجال آخر . ولقد ضرب هذا البابا رقماً قياسياً في عدد رحلاته إذ قام بواحد وستين رحلة فيما بين ١٩٧٩ و ١٩٩٣ ، منها ستة وخمسون خارج إيطاليا . وكلها تهدف كما تقول الكاتبة " **إلى تدعيم الكنائس المحلية وتوضيح أهميتها في بناء الكنيسة العالمية** " أو كما يقول عنها البابا نفسه " **إنها فرص للتبشير المتحرك ... خاصة وأن الوسائل الإعلامية تساعد على ذلك** " (خطابه في ١٩٨٠/٦/٢٨ أمام الإدارة البابوية) .

وتضيف الباحثة : " ولا داعي للتأكيد على أنه أثناء هذه الرحلات يحتل لقاء البابا مع الأساقفة المحليين مكانة أساسية إلى جانب لقاءاته الأخرى مع الرهبان ورجال الدين والراهبات ودارسي اللاهوت ، وكلها لقاءات الهدف منها تدعيم حيوية الكنائس المحلية وتقوية روح انتمائهم للكنيسة العالمية ... كما أن البعد المسكوني (توحيد الكنائس) يحتل بالطبع جزءاً لا يتجزأ من الأهداف الرعوية للبابا " ولا تخلو هذه اللقاءات من تعليقات مريرة ، خاصة من ناحية تكاليفها كما تقول كريستين دي مونكلو ، إن رحلته إلى فرنسا كلفت الكرسي الرسولي أربعة ملايين فرنك عام١٩٨٦، بينما رحلته إلى الولايات المتحدة في العام التالي ، سنة ١٩٨٧ قد تكلفت عشرون مليوناً من الدولارات ! وتنصب الانتقادات بشأن هذه التكاليف الباهظة من ناحية أنها مبالغ تضيع هباء وأنه من الأفيد الاستعانة بها في مشاريع اجتماعية " ، ولا تمثل الجماهير الغفيرة التي تصل إلى الملايين في بعض البلدان ، والتي تحتشد لمشاهدة يوحنا بولس الثاني عن قرب ، " لا تمثل هذه الملايين دلالة على التدين فأكثر هؤلاء الأشخاص يعتبرها نزهة أو من قبيل التغيير " .

الكرسي الرسولي والمنظمات الدولية :

يقيم الكرسي الرسولي كحكومة مركزية وسلطة عليا للكنيسة العالمية علاقات متداخلة مع العديد من المنظات الدولية . والمقصود بالمنظمات الدولية هنا هي المنظمات بين الحكومات ، الدائمة ، ذات السيادة والمستقلة عن الدول التي تكونها ، ويوضح ماشلون في بحثه عن " البابا بيوس الثاني عشر والدولة " تلك المكانة التي يحتلها البابا في هذه المنظات قائلاً : **" القول بأن البابا يلعب دوراً فعالاً في الدبلوماسية المتعددة الأطراف التي تعطيها منظمة الأمم المتحدة إطاراً مميزاً يعد قولاً بسيطاً بالنسبة لما يدور في الواقع "** .

وإذا كان الكرسي الرسولي ينعم منذ اتفاقيات لاتران (١٩٢٩) بمكانة دولية تضمن له استقلاليته ، فذلك لا يعني أن البابوات لم تكن لهم تدخلاتهم وصراعاتهم التي

تزخر بهـا الوثـائق التاريخية . إلا أن هـذه المكانـة الجديـدة - كدولـة ذات سـيادة - سمحت للفاتيكـان بمزيـد مـن التدخـل والتحكـم الرسـمي في المؤسسـات والمنظمـات الدولية والمحليـة ، الحكوميـة وغـير الحكوميـة بغيـة إحكـام مزيـد مـن السيطرة علـى المجتمعات المحلية والعالمية لفرض السيادة الكاثوليكية .

ويوضح ج.ب.ماشلون **J. P. Machelon** كيف كـان اهتمـام الكرسـي الرسـولي بهذه المنظمات منذ مطلع القرن ، وخاصة المنظمات العمالية منهـا " كالمنظمـة الدوليـة لحماية العمال " ، التي حصل على عضويتها منذ عام ١٩٠٠ وخاصة "منظمـة العمـل الدولية" (**oit**) التي تتفق أهدافها والمذهب الاجتماعي للكنيسة وفقـاً لما حـدده البابـا ليون الثالث عشر في خطابه الرسـولي المعنـون " أشياء حديثـة " الصـادر في ١٥ مـايو ١٨٩١ وهاجم فيه العصرية والتحرريـة والاتجاهـات الاشـتراكية . وهـو مذهـب قـائم على أن يستمر الوضع الرأسمالي - العبيدي مع إضفـاء شـيء مـن " الرحمـة المسيحية على الأوضاع العمالية " .

وقـد عـارض الكرسـي الرسـولي هيئـة الأمـم للارتيـاب في ميولهـا الاشـتراكية أو الماسونية ، وما أن تولى بيوس الثاني عشر رئاسة دولة الفاتيكان حتـى راح يعرب عـن إنشاء منظمة تحترم قانون اللـه والكنيسـة . وكـانت توجيهاتـه بخصـوص ميثـاق الأمـم المتحدة هي التي أخذت في الاعتبار - كما يوضح ماشلون " لإقامة ما يشـبه الحكومـة العالمية القادرة على فرض قرارتها على جميع الدول " على حـد تعبـير البابـا في رسـالته المذاعة بمناسبة أعياد الميلاد عام ١٩٤٤ .

ولا يسع المجال هنا لتناول كافة المنظمات التي يشـارك فيهـا الكرسـي الرسـولي ، ويكفي الإشارة إلى زيارة البابا يوحنا بولس الثاني لمنظمة الأمـم المتحـدة في الثـاني مـن أكتوبر عام ١٩٧٩ ، ثم كيف استشهد بميثاقها في إحدى خطبه الرسـولية في عـام ١٤ يناير عام ١٩٨٠ . كما قام نفس البابا بزيارة أهم المنظمات التابعة لهيئة الأمم المتحـدة كمنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ، ثم اليونسكو وغيرهـا ... ولا يكتفـي

ماشلون بسرد المنظمات ، وإنما يوضح إسهامات الكرسي الرسولي في نشاطاتها ، وذلك بفضل عضويته الكاملة في أغلبها ومنها المنظمات الصناعية ، أو التجارية ، أو الاقتصادية كاتحاد البريد العالمى ، والاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، ومنظمة اتفاقيات الأقمار الصناعية ، والمنظمة العالمية الملكية الفكرية ، والمجلس العالمي للقمح ، والمعهد الدولي لتوحيد الحقوق الخاصة ، واللجنة العالمية للطب والصيدلة العسكرية ، وصندوق النقد الدولي ... إلخ .

ويختتم ماشلون هذه القائمة الطويلة - التي لها مغزاها في مدى اتساع إمكانية السيطرة - بذكر عضويات الكرسي الرسولي في المنظات الدولية غير الحكومية المتعددة كالصليب الأحمر ، أو الجمعيات ذات الطابع الفني ، والثقافي ، والاجتماعي ، والعلمي ، والديني . وكلها ، كما توضح الكثير من المراجع ، تعمل مواكبة مع البعثات التبشيرية . ويشير " الكتاب السنوي للمنظمات الدولية " إلى أن الكرسي الرسولي عضو في أكثر من مائة من هذه المنظمات !

ومن المعروف أنه يحق للفاتيكان أن يعقد مع هذه المنظمات اتفاقيات ثنائية دون الرجوع إلى الحكومات التابعة لها . ونطالع تحت عنوان " الاتفاقيات البابوية " مايلي : " ولا يمكن فصل سياسة الاتفاقيات البابوية بمعزل عن مضمون مبادئ المجامع حول حماية السلام وبناء جماعة الأمم التي تدير وجود الكنيسة في المجتمع الدولى ، ولا دور المسيحيين في التعاون في المؤسسات الدولية ، حتى وإن كانت بالطبع الفقرة ٧٦ من الخطاب الرسولي " فرحة وآمال " تزودنا بالتوجيهات الأساسية حول علاقات الكنيسة والجماعة السياسية " (القاموس التاريخي للبابوية) .

ونطالع في موسوعة بورداس (الفلسفات القديمة والديانات) كيف تزعم ليون الثالث عشر الذي امتدت رئاسته ٢٥ عاماً (١٨٧٨ - ١٩٠٣) حركة الإحياء الديني لمواجهة موجة الإلحاد الناجمة عن أزمة الحداثة ، اعتماداً على تجنيد المدنيين للعمل على نشر الدعوى الكاثوليكية إلى جانب رجال الدين ، وكذلك الاستعانة بالعمال

كمبشرين – ومن الطريف أن حركة العمال المبشرين أو الرهبان العمال هذه حينما ازدادت في فرنسا وأرادت الاستقلال عن روما تصدى لها الفاتيكان واقتلعها ، مثلما يتصدى حالياً لحركة لاهوت التحرر بأمريكا الجنوبية لاقتلاعها .

وواصل الكرسي الرسولي استحداث المنظمات التي تسمح بتجمع جماهيرى – كما تشير بورداس ، مثل منظمة الشباب الكاثوليكية ، والجماعة العمالية الكاثوليكية ، والشباب الزراعي الكاثوليكي ، والشباب الطلابي الكاثوليكي ، والشباب المستقل الكاثوليكي ، والشباب البحري الكاثوليكي . وذلك بالإضافة إلى بعض الحركات والأنشطة مثل حركة الكشافة للبنين وأخرى للبنات ، والمتقاعدون القدامى ، ورحالة التجارة الكاثوليكية ، ورابطة القلب المقدس ، والرابطة الكاثوليكية النسائية ، والجهاد الديني القرباني ، وجمعيات السيدة العذراء ، وفيلق مريم ، وحركة السلام الروماني ... إلخ .

المذهب الاجتماعي :

التعرض للمذهب الاجتماعي للكنيسة الفاتيكانية لا يمثل خروجاً عن هذا البحث المتعلق بالحداثة والأصولية وإنما يمثل محوراً أساسياً من المجالات التي راحت تخوضها الكنيسة في صراعها المستميت من أجل السيطرة وإقامة الكنيسة العالمية التي تزعم فرضها ، رغم كل ما تعرضت له من كشف أدى إلى شروخ عميقة في كيانها نتيجة لأبحاث علماء الحداثة .

ومفهوم المذهب الاجتماعي للكنيسة – كما نطالعه في " القاموس التاريخي للبابوية " هو اهتمام البابا بتنظيم العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، بما في ذلك الأسرة ، وذلك على المستوى القومي والعالمي ... وقد بدأ الاهتمام بالجانب الاجتماعي في الخطب الرسولية منذ أواخر القرن التاسع عشر . وكانت الكنيسة قديماً تمنع التعرض للعمل والسخرة على أنهما نتيجة مباشرة لارتباط الإنسان بالخطيئة الأولى وأنه يكفّر عن ذنبه هذا بكل ما يعانية من ظلم وعدم تكافؤ ... إلا أن صمت الكنيسة

الطويل حول هذه الأوضاع المخزية للرأسمالية هي التي أدت إلى ظهور الاشتراكية ، وإفلات الطبقة العاملة من قبضة الكنيسة ، مع تراكم التطورات الناجمة عن عصر التنوير والثورة الفرنسية وتقدم التقنيات ومفاهيم العصرية والنسبية والتحررية " .

وقد أدى هذا الصمت الفاضح الممتد عبر القرون بالإضافة إلى كل المتغيرات المتضافرة إلى تبديل موقف الكنيسة حتى وإن كان على حساب ما فرضته من عقائد ، وأصدر البابا ليون الثالث عشر (١٨١٠ - ١٩٠٣) أول خطاب رسولي في تاريخ البابوية يهتم بالناحية الاجتماعية الاقتصادية في مايو ١٥ مايو ١٨٩١ بعنوان " أشياء جديدة " وتحته العنوان الفرعي : " حول وضع العمال " وراح البابا يهاجم فيه تطرف نسق قائم على أولوية رأس المال والكسب ، إلا أنه أدان في نفس هذا الخطاب كل من الاشتراكية ونظرية صراع الطبقات ! وراح يتغنى البابا بالأخلاقيات وبالمصالحة بين الطبقات عن طريق " استخدام مسيحي للثروات " موضحاً أنه ستقوم الكنيسة بحماية العمال من أية تطرفات من قبل أصحاب رءوس الأموال ... وهو أول خطاب يكشف ارتباط الكنيسة بالرأسمالية وأول إعلان صريح معادي للاشتراكية كمذهب عملت الكنيسة على محاربته من أول ظهوره حتى استتبابه كنظام اقتصادي عالمي قادر على إيجاد ما عجزت عنه الرأسمالية من حلول للطبقة العاملة .

ورغم إدانة هذا الخطاب الرسولي لكل مساوئ الرأسمالية وانعكاس ذلك على الأوضاع المشينة للطبقة العاملة إلا أنه لم يتعرض لنفس المؤسسة أو لنفس النسق في حد ذاته . وتوارث البابوات هذا الخطاب التوجيهي وراحوا يؤكدون خطوطه الرئيسية في كل تاريخ احتفالي ، بمناسبة مرور عشرين عاماً وخمسين عاماً ، وآخرها البابا يوحنا بولس الثاني الذي أصدر خطابه الرسولي وبنفس العنوان بمناسبة مرور مائة عام . وإن كانت الخطب المتتالية تتضمن بعض الإضافات ، وفقاً لما يستجد من أمور ، كمحاربة النقابات العمالية ، والنظم السياسية الشمولية والشيوعية الملحدة .

وقد ازداد اهتمام الكنيسة بالوضع الاجتماعي بعد المجمع الفاتيكاني المسكوني

عام ١٩٦٥ إذ أعلن بولس السادس في خطابه ٢٦ مارس ١٩٦٧ إلى فرض رؤية الكنيسة " إلى أبعد من ثنائية " رأس المال - العمل " لمدها في رؤية شاملة إلى العالم أجمع ، وهي رؤية تتضمن كل ملامح الأنشطة الإنسانية والاقتصادية والثقافية والأخلاقية والدينية ... وطالب المسيحيين بالاهتمام عملياً بالمشاكل الجديدة مثل الإسكان والتخطيط والهجرة ووضع المرأة والبيئة والتيارات الفكرية الجديدة وخاصة تلك الناجمة عن تقدم العلوم الإنسانية وانتشارها " (القاموس التاريخي للبابوية) .

وهي نفس المحاور التي انعكست على الخطب الرسولية للبابا يوحنا بولس الثاني ، الذي اهتم في الخطاب الذي احتفل فيه بمرور مائة عام على " المذهب الاجتماعي " للكنيسة . " وأشاد فيه بانهيار الأنظمة الاشتراكية وحث فيه الأتباع على تطبيق رؤية مسيحية للاقتصاد في مواجهة النموذج الرأسمالي الذي أصبح من الآن هو الوحيد الباقي في الساحة وإن كان يعاني من مصاعب جمة " . ومن المعروف أن الخطاب الرسولي المعنون " أشياء جديدة " الصادر في ١٥ مايو ١٨٩١ هو الخطاب الرسولي الوحيد الذي يتم الاحتفال به بشكل دورى . وبذلك بدأ ما يطلق عليه " اللاهوت الاجتماعي " للفاتيكان وكأنه يطرح نظاماً بديلاً عن الاشتراكية إلا أن التحالف الرأسمالي الديني القائم منذ قرون يؤكد التلاعب بالألفاظ . أما كازانوفا فيشير في المرجع السالف الذكر إلى أن هناك عدد كبير من رجال الكنيسة يطالب بتبني النظام الاشتراكي كنظام اقتصادي - اجتماعي مع استبعاد ما به من إلحاد .

البابوية والماركسية :

" منذ صدر أول اتهام من الكرسي الرسولي لليسار من البابا بيوس التاسع في ١٨٤٦/١١/٩ حتى إدانة البابا يوحنا بولس الثاني في خطابه الرسولي الصادر في ١٩٩١/٥/١ ، أي على مدى قرن ونصف تقريباً والكنيسة لم تكف بلا هوادة عن إدانة مخاطر ومساوئ العقيدة الناجمة عن أفكار كارل ماركس " ! ذلك هو ما يقوله بوضوح الباحث جان لوك شابو **J. l. Chabot** في كتابه عن " العقيدة الاجتماعية

للكنيسة " الصادر عام ١٩٩٢ . وهو الكتاب الذي أصدره بعد كتابه الشامل عن "تاريخ الفكر السياسي" (في القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، ١٩٨٨) ، ومن العبارات التي لها مغزاها بموضوعنا في هذا البحث ، يقول شابو :

" إن الانهيار الفعلي والموضوعي المذهل لمعظم الأنظمة الشيوعية فيما بين ١٩٨٩ و١٩٩١ قد قوبل من العديد من المراقبين على أنه تأكيد ونتيجة لذلك الصراع الصامت الذي قاده رئيس الكرسي الرسولي " . وإن لم يكن مضمون هذه العبارة بجديد ، فما أكثر المراجع ، بل وما أكثر الجرائد والمجلات التي راحت تؤكد وتثبت كيفية تنفيذ ذلك المخطط الداهية ، ومنها من أورد أرقام الملايين من الدولارات التي تم إنفاقها في سبيل تحقيقه ... إلا أن ما يمتاز به جان لوك شابو هو استشهاده بالتفصيل بأهم الخطب الرسولية التي صدرت في هذا الصدد وخاصة بعد تكوين الاتحاد السوفيتي ، حتى الخطاب الأخير للبابا يوحنا بولس الثاني .

ولم يغفل إضافة كشف بكل الخطب الرسولية المتعلقة بإدانة الشيوعية على مدى رئاسة سبع بابوات بما في ذلك المجمع الفاتيكاني المسكوني الثاني ، وعددها جميعا ٣٥ خطاباً . وكل هذه النصوص الملزمة لكل الملوك والرؤساء المرتبطين بالكرسي الرسولي ، تدين الماركسية بكل المسميات الممكنة فيما بين الماركسية ، والاشتراكية ، والبلشفية ، والشيوعية ، والشيوعية اللينينية ... الخ .

ويوضح جان لوك شابو كيف بدأ البابا بيوس التاسع يدين " ذلك المذهب المقيت المسمى الشيوعية " عام ١٨٤٦ قبل أن يقوم كارل ماركس وفريدريك إنجلز بإعلان "بيان الحزب الشيوعي" عام ١٨٤٨ ! إلا أن البابا كان يهدف إلى إدانة ومحاصرة هذه المبادئ المناوئة لكيانه الكنسي قبل انبثاقها وانتشارها أكثر مما كانت عليه .

وحينما واصل البابا بيوس الحادي عشر مسيرة الإدانة ، وراح يتهم الشيوعية والاشتراكية في مارس عام ١٩٣٧ ، كانت هناك ثورتان قد تم تحقيقهما : الثورة البلشفية والثورة المكسيكية . وقد جعل لينين من موسكو المركز الجديد للاشتراكية

العالمية بدلاً من برلين والحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني . وقبل ذلك الخطاب بخمسة أيام كان نفس البابا يهاجم أخطاء ومساوئ النظام الألماني والنازية ، مثلما تم هجوم مساوئ العصرية وإدانتها .

ولا يسع المجال هنا لتناول كل هذه النصوص الخمسة وثلاثين ، وجميعها تشترك في الخطوط العامة من حيث إن الشيوعية نظام خطير ، قائم على المادية الجدلية والتاريخية ، وإنها تزعم تقديم الحلول للمشاكل الاجتماعية ، وإنها نسق يتنافى مع العقل والمنطق ويرمى إلى قلب النظام الاجتماعي الراسخ ، وانها صراع مع سبق الإصرار للمساس بكل ماهو إلهي ... إلخ . وكلها نصوص جديرة بالقراءة والتحليل لنرى كيف يتم وضع الخطط ، وكيف يتم توارثها وتنفيذها ، وكيف لا يعدم ذلك الكرسي الرسولي الوسيلة - أياً كانت - حتى يصل إلى غرضه وصون كيانه الذي يحاول الحفاظ عليه منذ قرابة ألفي عام . لكن الشروخ تزداد عمقاً ، والكذب يزداد انكشافاً .

وهنا نورد استشهادين لارتباطهما الواضح بموضوع هذا البحث . إذ " لم يكف البابا بيوس الحادى عشر عن إدانة التعارض غير الحقيقي بين الأيديولوجيتين ليوضح كيف أن الاشتراكية نجمت تاريخياً عن الليبرالية " على حد قول شابو ، إذ يقول البابا: " إن العمال كانوا قد استعدوا لمثل هذه الدعاية عن طريق التخلي عن الدين والأخلاق الذي دفعهم إليه الاقتصاد التحرري . ولا غرابة أن نرى ذلك في عالم انحسرت عنه المسيحية وانتشرت فيه الأخطاء الشيوعية " . ويؤكد شابو " أن انتقاد الماركسية منذ قرنين لم يكن إلا ملمحاً لرفض رؤية الإنسان والعالم الذي جرى العرف على تسميته " عصري " والذي يتعارض تماماً وكلية مع المسيحية " . وفي رسالة إذاعية للبابا نفسه بمناسبة عيد الميلاد عام ١٩٤٩ قال فيها مواصلاً إداناته : " وبدلاً من وضعه الحقيقي كإنسان أصله من الله ومصيره إليه ، أقاموا صورة زائفة لإنسان مستقل دينياً ، ومشرّع بلا أية رقابة ، وغير مسئول تجاه أمثاله من البشر وتجاه المجتمع ، ولا أي

مصير آخر له بعيداً عن هذه الأرض ، ولا أي هدف سوى الاستمتاع ، ولا أي قانون سوى الأمر الواقع ، وإرواء رغباته غير المنضبطة " !

وهي نفس الفكرة التي تناولها البابا يوحنا بولس الثاني عام ١٩٩١ حينما راح يحلل الخطأ الإنساني للاشتراكية قائلاً : " إن الإلحاد الذي يتحدثون عنه شديد الارتباط بعقلانية فلاسفة التنوير التي ترى الواقع الإنساني والاجتماعي بطريقة ميكانيكية . وهم بذلك ينكرون الحدس الأعلى لعظمة الإنسان الحقيقية ، وتصغيره لعالم الأشياء وتصعيد التناقض الذي يشعر به في قلبه بين الرغبة في اكتمال الخيرات وعجزه عن الحصول عليها ، وخاصة حاجته إلى الذي ينجم عن ذلك " - والخلاص بالطبع في يد رجال الكهنوت ! أما تحسين الأوضاع فعليه أن ينتظرها في العالم الآخر كما تقول المؤسسة الكنسية .

ومثلما تمت محاربة الاشتراكية والشيوعية قامت الكنيسة بمحاربة ذلك التيار الجديد الناجم عنها في أمريكا اللاتينية ، وهو : لاهوت التحرر . والتحرر المقصود هنا هو التحرر من سيطرة الفاتيكان ورجاله . وهو ما يتناوله روجيه جارودي ، المفكر الماركسي [(١)] ، بوضوح لا لبس فيه من خلال تجربة الأسقف هلدر كامارا من أجل التحرر من " لاهوت السيطرة " . وهو ما يكشفه بالتفصيل والمستندات في كتابه عن "الأصوليات" ، ليوضح تضافر جهود الكرسي الرسولي والسياسة الأمريكية وخاصة جهاز المخابرات الأمريكية لمحاصرة الكنيسة الشعبية في بلدان أمريكا اللاتينية ، وذلك من قبيل قرار للإدانة ضد لاهوت التحرر الصادر عن لجنة عقيدة الإيمان (محاكم التفتيش سابقاً) في ١٩٨٤/١١/٢٣ ، وقرار سانتا في الصادر في ١٩٨٥/٢/٧ حيث

---

(١) بدأ جارودي يتراجع عن الإسلام منذ أوائل التسعينات وهو ما يبدو في كتابه "أصوليات" ثم أعلن ارتداده عن الإسلام ليبشر بالمسيحية في كتابه المعنون " نحو حرب دينية " ؟ الصادر عام ١٩٩٥ وليواصل تدعيم الاشتراكية التي لم يتخل عنها منذ بداية مشواره الفكري .

أعرب رحال ريجان والمخابرات المركزية الأمريكية عن ضرورة " أن تبدأ السياسة الأمريكية في مواجهة لاهوت التحرر " . موضحاً كيف جاهد ذلك التيار المتعصب في روما لاستعادة كل القيادات المركزية في قبضته ، والسيطرة على الجامعات والمعاهد اللاهوتية والتحكم في العاملين فيها وحرمان كل من يخرج عن الخط الفاتيكاني "الأصولي" ، وبالتالي وضع الأبحاث والدراسات تحت الوصاية وحرق المراجع التي تناقض التيار الرسمي . وبذلك يرى جارودي " أنها تزيد من مواقفها الأصولية المتعصبة بالعودة إلى الماضي والرغبة في فرض قانونها قهراً على الصعيد الاجتماعي ، بالتذرع بلغة شعبية ضد اختيار الشعوب الفقيرة ، وفي الصعيد السياسي ، بالعودة إلى المركزية السلطوية ؛ وفي الصعيد الثقافي ، بفرض مفهوم غربي للعقيدة والإيمان " .

ثم يوضح جارودي كيف قامت الكنيسة البابوية بمحاصرة لاهوت التحرر بإيقاعات متتالية خاصة في عقد الثمانينات ، وكانت الكنائس المحلية شديدة الاحتجاج على تدخلات الكرسي الرسولي في شئونها ، ومنها "بيان مدينة كولوني" بألمانيا الصادر في ٢٧يناير ١٩٨٩ وقد وقّع عليه مائة واثنين وسبعين من علماء اللاهوت من مختلف الكليات اللاهوتية بألمانيا والنمسا وسويسرا وهولندا .

وفي منتصف القرن العشرين أيضاً وخاصة فيما بين ١٩٤٤ و ١٩٥٤ ، بينما لاهوت التحرر يتكون في بلدان أمريكا اللاتينية ويزداد انتشاراً ازدهر في فرنسا تيار آخر مماثل يعرف باسم " الرهبان – العمال " . وهي محاولة لتحقيق وجود جديد للكنيسة بعيداً عن السلطة البابوية وبذخها الفاحش ، حيث كان القس يتقاسم نفس حياة العمال بضنكها وبؤسها ويعايش مشاكلهم .

إلا أن المقارنة كانت حد خطرة على الكيان الفاتيكاني . وعلى الرغم من " وجود العديد من الكاثوليك في الحكومات والإدارات والمؤسسات المحلية الأوربية ، أي على الرغم من ذلك الوجود القوى للكنيسة ، لم يكن من الممكن عدم ملاحظة أزمة واضحة في تجنيد أو استمالة أعضاء جدد لكادر الرهبنة الرسمي " على حد قول

أندريا ريكاردي في كتابه عن " سلطة البابوية ، من بيوس الثاني عشر إلى بولس السادس " ، خاصة وأن نفس الظاهرة امتدت إلى إيطاليا .

وفي نفس هذه الفترة بدأت عمليات تحرر البلدان من الاستعمار ، وكان على الكنيسة أن تستعد بمبشرين لهذا الوضع الجديد " كما يوضح ريكاردي ، وتوالت الإجراءات القمعية لبيوس الثاني عشر التي راح يدعمها بخطابه عام ١٩٥٧ حول الأساقفة والبعثات التبشرية **Fidei Donum** الذي طالب فيه " بانتماء جديد تبشيري من كافة أعضاء الكنيسة بكل تدرجاتها مؤكداً على أهمية الكنائس المحلية لمواجهة أخطار انحرافات بعض هذه الكنائس في مواجهة القوميات ، والشيوعية ، والإسلام وتأثير مادية المجتمع الاستهلاكى الغربى " ! وهي من المرات القليلة التي يأتي فيها ذكر الإسلام بهذا الوضوح .

الإجراءات القمعية :

من أوضح الأمثلة على الإجراءات القمعية للأصولية الكنسية التي يوردها روجيه جارودي ، فيما يتعلق باليهود والنازية ، ما صدر من قوانين لقتل حرية الرأي وخاصة حرية البحث التاريخي . وذلك بالنسبة للفقرة التي أضيفت للبند ٢٤ لقانون حرية الصحافة الصادر عام ١٨٨١ . إذ نصت الإضافة على " معاقبة كل من يعترض على وقوع جريمة أو عدة جرائم ضد الإنسانية كما هي موضحة بالبند رقم ٦ للمحكمة العسكرية الدولية الملحقة باتفاقية لندن في ١٩٤٥/٨/٨ ، بالعقوبات المنصوص عليها".

وبهذه الإضافة - كما يقول جارودي - " أصبحت الحقيقة التاريخية الرسمية مقدسة ولا يمكن المساس بها ، ولا يمكن لأي فرد أن يعترض أو يدين نتائج محكمة نورنبرج التي تحولت بذلك " إلى معيار معصوم من الخطأ ، وإقرار نهائي لحقيقة تاريخ الحرب العالمية الثانية . ولم تحظ أي محكمة عبر التاريخ أو في كل الشعوب بمثل هذه الحصانة " التي حصلت عليها هذه المحكمة .

وهذه المحكمة الاستثنائية كانت بمثابة الفصل الأخير من فصول الحرب العالمية

الثانية . وقد أعلن روبرت جاكسن ، المدعـي العام للولايات المتحدة ، أثناء جلسة ٢٦يوليو عام ١٩٤٦ قائلاً : " ما زال الحلفاء من الناحيـة التقنيـة في حالـة حـرب مـع ألمانيا . وهذه المحاكمة ، بصفتها محكمة عسكرية ، فهي تمثل استمرار للجهود الحربيـة للحلفاء " . وهو نفسه الذي أعلن أن عدد ضحايا اليهود ستة ملايين شخصاً . وكـان قانون هذه المحكمة ينص على مايلي : " المادة ١٩ : لن تلتزم المحكمة بالقوانين التقنية الخاصة بإدارة الأدلة . وإنما ستتبنى وتطبق إجـراء سريعاً بقـدر الإمكـان – ويستخدم النص الإنجليزى كلمة " عاجلاً " – وغير تقليدياً ، كمـا ستقر أي وسيلة تراهـا ذات قيمة مقنعة . وتنص المـادة ٢١ : أن المحكمـة لـن تطلـب إحضـار دليـل الوقـائع ذات الشهرة العامة ، وإنما ستعتبرها مسلّم بها . كما ستعتبر أيضاً الوثائق والتقارير الرسـمية لحكومات الأمم المتحدة كأدلة أصلية " .

ويوضح جارودي كيف أن كل هذا التلاعب " الرسمي " بالقوانين والصياغات لم يكن إلا لتمرير الرقم المبالغ فيه لضحايا اليهود في أفران الغاز . إذ يؤكد أن رقم الأربعة ملايين من الضحايا – الذي قاله السوفيت – رقم مبـالغ فيـه ولا يمـت إلى الواقـع بأيـة صلة – في حين قد رفـع الأمريكـان الرقـم إلى ستة ملايـين . بينمـا الأبحـاث التاريخيـة الحديثة تؤكد أن رقم الضحايا لم يصل إلى المليون . ويؤكد جارودي أن عدد البـاحثين الذين راحوا يراجعون هذه الأرقام قد تزايـد خاصـة بعـد المقـال الـذي نشـرته جريـدة "لوموند" في ١٩٩٠/٧/١٩ وفي ١٩٩٠/٧/٢٣ والذي أشارت فيه الجريـدة إلى ذلـك التلاعب بالأرقام وبالوثائق والقوانين إلا أن عمليات التعتيم على انتشارها هي السائدة.

وبذلك أصبحت القوانين التي أضيفت لتمرير قرارات محكمة نورنبرج قيمة معياريـة لتحديد الخطوط التي لا يمكن تخطيها في البحـث التـاريخي ، أو مناقشـة هـذه الأبحـاث وطبعها ، أو نشرها في الصحافة .

ويستند جارودي وغيره من الباحثين إلى أن رفع رقم الضحايا بهذه الصـورة المبـالغ فيها – وهو ما يصل إلى أكثر من ستة أضعاف الواقع ، كان من أجل الدعاية التي قـام

بها اليهود الصهاينة ومن هم وراءهم لتهيأة الجو العام العالمي للإسراع بإقامة الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة . بل إن هناك من يشكك في وقوع هذه المجزرة النازية من أساسها [1] !

ولم نستشهد بهذه الوقعة الثابتة تاريخياً إلا لارتباطها بالكرسي الرسولي وصراعه ضد الحداثة ، وقيامه بمخالفات يصعب التعبير عن جسامتها في حق هذه النصوص التي يدافع عنها ، وفي حق الشعوب التي يصر على ترأسها . فموقف الفاتيكان من قضية اليهود قديماً وحديثاً بحاجة إلى وقفة لنرى كيف أن الأهواء والأغراض والمصالح هي التي تتحكم وليس الدفاع عن " الأصول " المزعومة .

فاتهام الكنيسة اليهود بقتل السيد المسيح - كما يقولون - طوال ألفي عام معروف وليس بحاجة إلى إثبات ، وتذكير الكنيسة لأتباعها بذلك في كل قداس أحد معروف أيضاً . إلا أن المتغيرات الناجمة عن الحرب العالمية ، والعمل على إنشاء كيان صهيوني في فلسطين المحتلة قد قوبل باعتراض شديد من الكرسي الرسولي . وكان قد تقبّل فرض الحماية البريطانية على فلسطين عام ١٩١٩ بصعوبة " لأنها لم تكن قوى كاثوليكية " كما يقول المؤرخ فيليب لوفيلان . وأيام التقسيم " في أواخر ١٩٤٧ ، كان الكرسي الرسولي يحبذ أن تكون فلسطين دولة عربية ذات سيادة تحصل فيها الجماعة الكاثوليكية على مميزات يتفق فيها بدلاً من تقسيمة تخضعها لدولة يهودية " . لكن البابا بيوس الثاني عشر قد أقر ذلك التقسيم واشترط في خطابه الصادر في ١٩٤٨/١٠/٢٤ أن يكون لمدينة القدس وضع منفصل في قضية " التقسيم " ، إلا أنه أثناء انعقاد المجمع الفاتيكاني المسكوني الثاني قام البابا بولس السادس عام ١٩٦٤

---

(١) وقد تناول جارودي هذه القضية وأكلوبة الملايين الستة التي تفضح التحالف الصهيوني الغربي لاحتلال فلسطين واغتصابها من أهلها ، ذلك المخطط الذي تم تنفيذه بتواطؤ بعض الملوك والرؤساء العرب والمسلمين .. وقد أورد أهم التفاصيل والخبايا في كتابه الأخير المعنون : " الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية " الصادر في مطلع عام ١٩٩٦ عن دار نشر ساميشدات .

بزيارة الأراضي المقدسة . وفي ١٩٦٥/١٠/٢٨ أصدر المجمع بيانه الشهير الذي برأ فيه اليهود من قتل المسيح وحمّل وزر مقتله على جميع البشر !! وبعد الاحتجاجات التي ارتفعت آنذاك ، عاد وحمّله على المسيحيين وحدهم !! ويالها من ضغوط ويالـه من تلاعب .

وفي نفس ذلك البيان الذي برأ اليهود المعنون " زماننا هذا " نطالع الفقرة التالية التي تقول إضافة إلى التبرئة : " والأكثر من ذلك ، أن الكنيسة التي تستنكر كل أشكال الاضطهاد ضد الناس جميعاً أياً كانوا ، لا تنسى تراثها المشترك مع اليهود . لذلك ، تأثراً منها - لا بالأسباب السياسية - وإنما بالسبب الديني للحب الإنجيلي ، فهي تأسف على العدوات والاضطهادات وكافة مظاهر معاداة السامية التي قادتها ضد اليهود أياً كانت الفترات التي وقعت فيها وأياً كان مرتكبيها !!

وازدادت العلاقات تقارباً بين الكرسي الرسولي والكيان الصهيوني لفلسطين المحتلة ، ففي عام ١٩٦٩ قام كل من جولدا مائير وموشيه ديان وإسحاق شامير وشيمون بيريز بزيارة الفاتيكان زيارة رسمية ، وإن لم تسفر الزيارة " رسمياً " وقتها عن شئ إلا أن البابا يوحنا بولس قد قام عام ١٩٨٦ بزيارة طوّاف الحاخام الأكبر في معبد روما اليهودي ! وبعدها بعدة أعوام ، أي في عام ١٩٩٢ تم إقامة علاقات دائمة بين الكرسي الرسولي واليهود ، وفي مطلع عام ١٩٩٣ قام كبير حاخامات القدس بزيارة الفاتيكان ، وفي الثلاثين من شهر ديسمبر عام ١٩٩٣ تم توقيع الاتفاق بين الكرسي الرسولي والكيان الصهيوني المحتل لفلسطين ، والذي بموجبه تقام علاقات بين الطرفين ويعترف الكرسي الرسولي " بالأمر الواقع " أي الاعتراف "بدولة إسرائيل" وبالقدس عاصمة أبدية لها .

وينص البند الثاني من هذه الاتفاقية المخزية للكاثوليك على ما يلي : " ينتهز الكرسي الرسولي هذه المناسبة ليعيد إدانته للكراهية والاضطهاد وكل مظاهر معاداة السامية الأخرى التي وجهها ضد الشعب اليهودي وضد أي يهودي ، أياً كان ، وأياً

كانت الظروف التي وقع فيها ، وأياً كان الشخص الذي اقترفهـا . ويأسـف الكرسـي الرسولي خاصة على الهجمات الموجهة ضد اليهود وتدنيس المعابد والمقـابر اليهوديـة ، وهي أفعال تهين ذكرى ضحايا محارق اليهود ، وخاصة حينما تتـم في الأمـاكن ذاتهـا التي شهدت عليها " !!

ولن نقول يالهول الذلّ والمهانة التي ينضح بها مثل هذا النص ، ولكن سـنقول لمن يتمسكون " بالأصول المنزلة " - كما يقولون - يالهول ابتعاد عبـارات هـذه الاتفاقيـة عما قاله السيد المسيح لحواريـه : " ... إنكـم أنتـم الذيـن تبعتمونـي في التجديـد متـى جلس ابن الإنسان على كرسي مجده تجلسون أنتم أيضاً على اثنى عشر كرسياً تدينـون أسباط إسرائيل الاثنى عشر ... " ! (متى ١٩ : ٢٨) أي إن إدانة إسرائيل بأسـباطها مفترض أنها ممتدة حتى يوم القيامة كمـا يقـول السيد المسيح ! وهـي ليسـت الإدانـة الصريحة الوحيدة في الأناجيل " . فقد لعنهم السيد المسيح وهو القـائل : " ولكـن هـذا الشعب الذي لا يفهم الناموس هـو ملعـون " (يوحنـا ٧ : ٤٩) ؛ " لـو كنتـم أولاد إبراهيم لكنتم تعملون أعمال إبراهيم " (يوحنا ٨ : ٣٩) ؛ " أنتم من أب هو إبليـس وشهوات أبيكم تريدون أن تعملـوا ... وأمـا أنـا فلأنـي أقـول الحـق لستم تؤمنـون " (يوحنا ٧ :٤٤ - ٤٥) وبعد أن كررها مرتين قال : "الذي من الله يسمع كـلام الله لذلك أنتم لستم تسمعون لأنكم لستم مـن اللـه " (يوحنـا ٧ :٤٧) . فمـا كـان مـن اليهـود إلا أن قـالوا لـه : في الخطايـا ولـدت أنـت بجملتـك وأنـت تعلمنـا فـأخرجوه خارجاً" (يوحنا ٩ : ٣٤) .

ولم يكتف اليهود بإخراج يسوع ، وإنما كما نطالع في أعمال الرسـل ، علـى حـد قول بولس ، مؤسس المسـيحية التـي يلتزم بهـا الفاتيكـان إذ يقـول بوضـوح : " أيهـا الرجـال الإسـرائيليون اسـمعوا هـذه الأقـوال يسـوع النـاصري رجـل تـبرهن لكـم ... أخـذتموه .... وبأيـادي آثمـــة صلبتمـوه وقتلتمـوه " (٢ :٢٢-٢٣) ؛ وقـال أيضـاً : "... إلــه آبائنـــا مـجّد فتـاه يسـوع الـذي أسـلمتموه أنتـم وأنكرتمـوه أمـام وجـه

بيلاطس" (٣: ١٣) ؛ وقال أيضاً : " رئيس الحيـاة قتلتمـوه " (٣ : ١٥) ... والعديـد غيرها من الآيات التي مازالت واردة في الأناجيل المتداولة .

ولا نعتقد أن مثل هذا التغيير الرهيب في موقـف الفاتيكـان مـن اليهـود نـاجم عـن "السبب الديني للحب الإنجيلي" كما تقول وثيقة مجمع الفاتيكـان الثـاني ، وإنما هـي نتيجة لذلك الذي استبعدته الوثيقة ، أي " لأسباب سياسية " بحتـة ... تلـك الأسباب التي مهما تنوعت على مر الزمان فقد راح ضحيتها – منذ بـدأ التحريـف حتـى يومنـا هذا – ملايين من البشر ... ملايين من الأتباع " المنشقين " وملايين من غير الأتباع في مختلف القارات ...ولا يسع المجال هنا لتناول هذه المجازر ولا هذه الدماء التي سـالت أو أسالتها الأيادى المتعصبة في معركتها الضارية ضد أي محاولة كاشـفة لآثامهـا بزعـم الحفاظ على " الأصول " و " الأصولية " ، وإنما سنشير باقتضاب إلى الموقف السياسـي للكرسي الرسولي الذي أدى إلى هذا التغيير الفـاضح المتنـاقض مـع " الأصـول " ومـع العقيدة المسيحية برمتها . وهي الواقعـة المعروفـة في التـاريخ والمراجـع باسـم " صمـت بيوس الثاني عشر " – وما أكثر المراجع التي تناولت هذا الصمت ، ومنها علـى سـبيل المثـــال سكاتوليني **Scatolini** : الوثائـــق السرية للدبلوماسية الفاتيكانيـــة "(١٩٤٨– ج٢) ؛ فالكوني **Falconi** : صمت بيوس الثاني عشر (١٩٦٥) ؛ راسيني **Rassini**: " عملية النائب الرسولي . دور بيوس الثاني عشـر أمـام التـاريخ " (١٩٦٥) ؛ مورلـي **Murly** : " دبلوماسية الفاتيكان واليهود أيام المحرقـة ١٩٣٩ – ١٩٤٣ " (١٩٨٠)، وجاك نوبيكور **Nobecourt** : وكتابه عن " النائب الرسولي والتـاريخ " (١٩٦٤) ويتناول نفس الصمت أيضاً ، ذلك الصمت الـذي أثـار العديـد مـن التسـاؤلات التـي ظلت وقتها بلا إجابة ، حتى ظهور الوثائق التي راحت تبدد الصمت . وهي وثـائق في نفس قيمة مخطوطات قمران وإن كانت على صعيد آخر ..

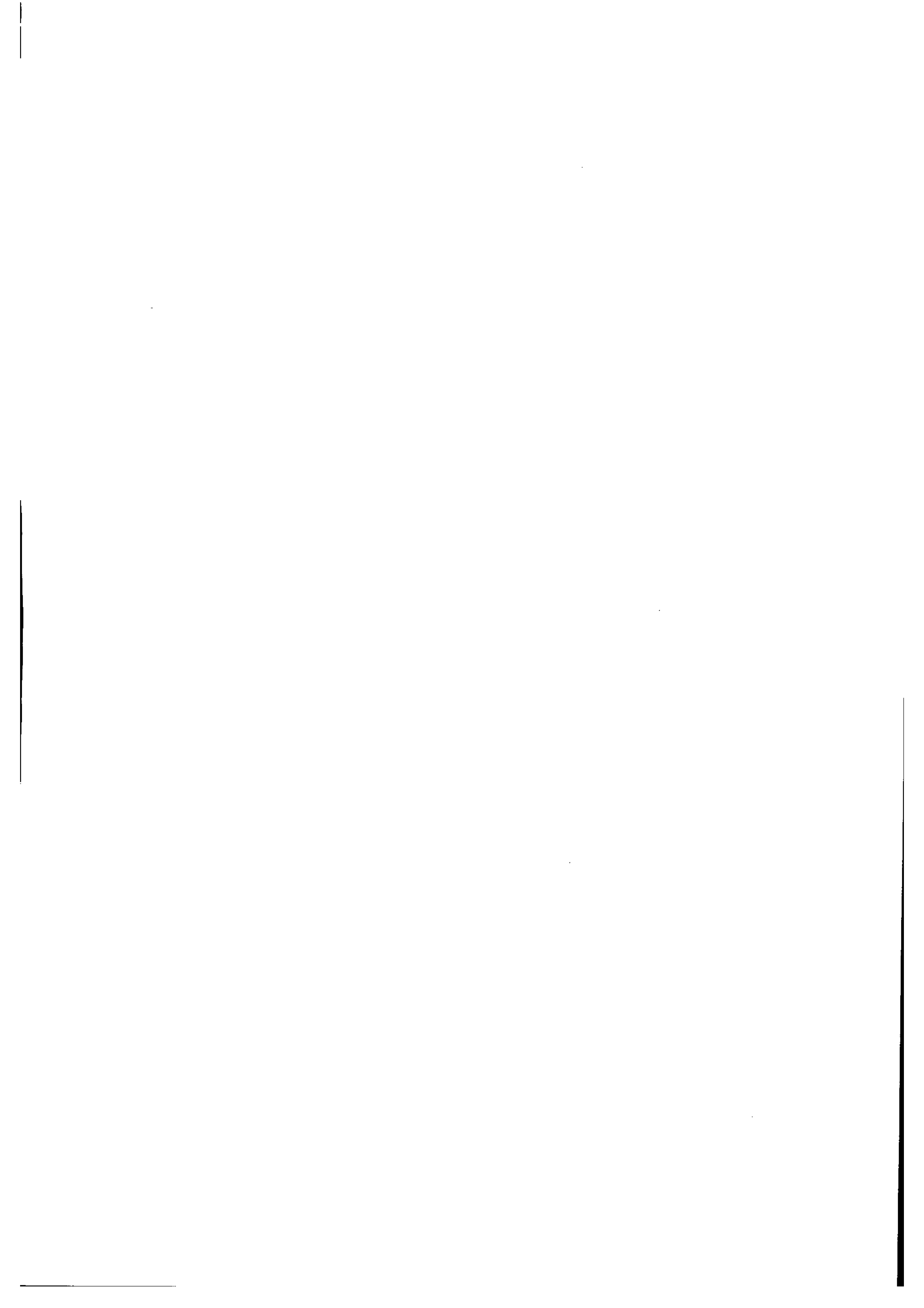
ويتلخص الموضوع لا في عـدم إدانـة الكرسـي الرسولي للحـروب بعامـة وخاصـة الحرب العالمية الأولى والثانية ، وهي إدانة لم تصدر حتى يومنـا هـذا ، ولا لأي حـرب

من الحروب ، وإنما تواطؤ البابا بيوس الثاني عشر أيام النازي ، وصمته على اعتقال وترحيل ستين ألفاً من يهود النمسا ، عبر إيطاليا إلى بولندا طعاماً للمحارق ، حيث معسكرات الغاز ؛ وصمته على اعتقال آلاف اليهود الإيطاليين الذين تم ترحيلهم يوم السادس عشر من أكتوبر عام ١٩٤٣ ، وكان العدد المطلوب في قوائم النازي ستة آلاف . وحاول البابا دفع الفدية بالعملات الذهبية عن عدد آخر من اليهود الإيطاليين . والصمت المقصود أو المتهم به البابا بيوس الثاني عشر هو صمته على مجازر اليهود وتواطؤه فيها بالسكوت على موت أبناء جلدته . وقد قام المؤلف المسرحي الألماني رولف هوفهوت بتناول هذا الموضوع في مسرحية بعنوان : " النائب الرسولي " قدمت في برلين عام ١٩٦٣ ثم جابت مسارح أوروبا إدانةً لذلك الصمت الذي دفع الكرسي الرسولي ثمنه بالخروج عن دينه بكل الموازين وكل النواميس . ورغم هذا كله مازال يجاهد لفرض هذه المسيحية - التي حاد عنها - على العالم أجمع !

ولم نذكر شيئاً عن تلميحات بعض المراجع التي تناولت قضية ذلك الصمت بأن الكرسي الرسولي هو الذي أعطى إذن بداية تلك المحرزة التي قام بها النازي .



الوضع الراهن



نتناول في هذا الجزء من البحث " الوضع الراهن "نتيجة لأزمة الحداثة لتوضيح أنها لم تكن مجرد أزمة ، أزمة عابرة تمت محاصرتها لاقتلاعها أو لطمس معالمها ، وإنما هي مازالت مستمرة متفاقمة في كشفها حتى الانفجار أو الانهيار كما يقولون . لذلك سنشير إلى بعض أهم نتائج أبحاث علماء الحداثة فيما يتعلق بالنصوص الإنجيلية ، وبموقف الكنيسة من بعض أهم القضايا ، وهي المجتمع ، تحريم الزواج ، والعلم .

النصوص الإنجيلية :

ترددت بعض العبارات طوال هذا البحث فيما يتعلق بالنصوص الإنجيلية وأهمها عبارات التحريف ، والتناقض . وقد توصل علماء اللغويات والتفسير إلى هذا القرار بفضل تقدم دراسة نشأة اللغات وتطورها ، وكل ما قاموا به من دراسات تحليلية أوضحت – أو بمعنى أدق : أثبتت أن هذه النصوص أو ما يطلق عليه "الكتاب المقدس" لم يكتب قطعاً في الأزمنة التي تزعمتها الكنيسة ولم يكتبها الأشخاص التي تعرف هذه النصوص بأسمائهم استناداً إلى التركيبات اللغوية وإلى مقارنة الوقائع الواردة فيها بالتاريخ . وانتهوا بالقطع إلى أنها ليست نصوصاً منزلة وأنه قد عبث بها على مر الزمان : ومن هنا فقدت هذه النصوص مصداقيتها ، واهتز يقين الأتباع ، وانفتح الباب للإلحاد على مصراعيه ... وإلا لما جرأ كاتبو بيان " فرحة وآمال " الصادر عن المجمع المسكوني الفاتيكاني الثاني (١٩٦٢ – ١٩٦٥) أن يعربوا عن مسئولية الكنيسة عن تطور الإلحاد – ولو مسئولية بسيطة !!!

ونوجز فيما يلي بعض التناقضات التي كشفت عنها هذه الدراسات فيما يتعلق بالعهد الجديد وأناجيله الأربعة ، فإن كانت منزّلة فعلاً لما تضاربت في سرد الحدث الواحد أو لما أغفلت بعضها أهم الدعائم العقائدية ، وذلك من قبيل صعود يسوع إلى السماء بجسده ، فلا متى ولا يوحنا يذكرا شيئاً عن ذلك الحدث . بينما يضعه لوقا في نفس يوم البعث في إنجيله ، وفي أعمال الرسل وضعه بعد البعث بأربعين يوماً ! أما

مرقس فيذكر الصعود دون تحديد موعده وكأنه حدث لاقيمة له . وبذلك يبدو صعود السيد المسيح إلى السماء لاسند له يعتد به في هذه الأناجيل ...... وتتضارب الأناجيل حتى في تحديد مولد يسوع . فبينما لا يذكر بولس شيئاً عن مولده أو طفولته يقول متى إنه ولد قبل وفاة هيرود ، يقول لوقا قبل وفاة هيرود وأثناء عمل أول حصر للتعداد الذي أمر به قيصر أغسطس في " كل المسكونة " وكان كوبرينوس حاكماً لسوريا . إلا أن التاريخ المدني المعاش يقول إن هيرود مات عام ٤ قبل الميلاد ، وكويرنيوس وصل سوريا عام ٦ ميلادية أي بعد وفاة هيرود بعشر سنوات !

وتتضارب الأناجيل في تحديد اليوم كذلك ولَيس السنة فقط ، إذ يحتفل به الغرب في ٢٥ ديسمبر والكنيسة الشرقية في ٧ يناير - وهو الأرجح ! كما تتضارب في تحديد نسب يسوع إذ يقول كل من متى ولوقا أنه من نسل داود ، وذكر الأول اثنان وأربعون اسماً لنسبه ، بينما ذكر الثاني سبع وسبعين من إبراهيم ليسوع ..... ويقول العلم إنه لا يمكن أن يكون من نسل داود لأن ذريته انقطعت بموت زروبابل ، كما أن جعله من نسل داود يتنافي مع فكرة النسب الإلهي وأنه ابن الله أو الله نفسه كما يزعمون !!! كما أن جعله من نسب داود يلغي فكرة ميلاده العذري ...

ويوضح العلماء أن ختان يسوع الإله - إن كان إلهاً كما يزعمون - يعني تحالف الله مع نفسه فالختان رمز للتحالف مع الله ! كما تتناقض حول فكرة مريم العذراء أُمّ الله ، فأُمّ الله ليست بحاجة إلى أن تتطهر من مولد الإله ، بل يقول لوقا " ولما تمت أيام تطهيرها حسب شريعة موسى صعدوا به إلى أورشليم ... (٢:٢٢) ، وذلك في نص الإنجيل العربي ، أى إن السيدة مريم وحدها هي التي كانت تقضي أو قضيت فترة التطهير من رجس الولادة ، بينما نطالع في النص الفرنسي أن مريم ويوسف النجار قد قضيا فترة التطهير :

“ et lorsque furent accomplis les jours pour leur purification , selon la loi de Moïse , ils l'emmenèrent à Jérusalem ....”

وكأن مولد يسوع قد أصاب والده بالرجس المستوجب التطهر !

كما تتناقض الأناجيل في تحديد مكان مولده في بيت لحم باليهودية أم في الناصرة بالجليل - علماً بأن الجليل لا يأتي منها أنبياء كما يقول النص ؟! فالنصوص القديمة تشير إلى أن المسيح القادم من نسب داود ببيت لحم ......

وتتضارب الأناجيل في تحديد أخوة يسوع : والنصوص صريحة ، ومنها على سبيل المثال : " أليس هذا هو النجار ابن مريم وأخو يعقوب ويوسى ويهوذا . أو ليس أخواته ههنا عندنا " (قرقس ٦ : ٣) " وكان الجمع جالس حوله فقالوا له : هو ذا أمك وأخوتك خارجاً يطلبونك " (قرقس ٣ : ٣٢) ؛ " لأن إخوته أيضاً لم يكونوا مؤمنين به " (يوحنا ٧ : ٥) ؛ " هؤلاء كلهم يواظبون بنفس واحدة على الصلاة والطِلْبَة مع النساء ومريم أم يسوع ومع إخوته " (أعمال الرسل ١ : ١٤) ؛ "ولكني لم أر غيره من الرسل إلا يعقوب أخا الرب" (رسالة بولس إلى أهل غلاطية ١ : ١٩) ، بينما التراث الكنسي يرفض الاعتراف بهذه الأخوة لأنهم ينفون ألوهيته . بل لقد توصل العلماء إلى كلمة التحريف الأساسية هنا التي تلاعب بها ذلك التراث عند ترجمة الكلمة اليونانية **adelphoi** التي تعني بوضوح شديد " أخوة " إلى كلمة **anepsoi** " أبناء عمومة " .

وتثير مشكلة أخوة يسوع بالنسبة للكنيسة قضية عذرية مريم قبل وبعد مولده كما تثير قضية " ألوهية " هؤلاء الأخوة والأخوات ... لذلك كان من الأسهل للكنيسة أن تتناقض مع النصوص وتغفل وجودهم !

أما عقدة الخطيئة الأولى التي صاغها القديس إيريني عام ١٥٤م ، والتي نسج عليها التراث ما نسج ، ومنها تضحية يسوع بنفسه فداء للبشر ، وهو ما يستند إليه البابا لتنصير العالم ، فيقول جاك دوكين **J. Duquesne** : " إن يسوع لم يذكر أبداً أي شيء بالنسبة للخطيئة الأولى ... بل إن ما قاله يخالف فكرة الذنب الجماعي المتوارث كالسيل من جيل إلى جيل " (" يسوع ") . كما تم فرض عقيدة الوجود المادي للمسيح في الافخارستيا عام ٨٣١ م ، وأعيد فرضها في مجمع لاتران الرابع عام ١٢١٥

على أنها حقيقة فعلية على الأتباع الإيمان بها !

وهناك تناقض فيما يتعلق بتعميد يسوع ، وفي رؤية الحمامة الهابطة من السماء لحظة تعميده ، وحول شق السماء وتحدث الرب إليه ، وتناقض حول رسالة يسوع ، وفي معنى تجربة الصحراء وقضائه أربعين يوماً حيث قام الشيطان باختباره ، فكيف يخضع الله لإغراء الشيطان واختباره ؟! وتناقض في تحديد بداية التبشير الذي قام به يسوع ، إذ إن أناجيل متى ومرقس ولوقا تقول : إنه بدأ في الجليل ، بينما يوحنا يقول إنه بدأ صبيحة تعميده ....وهناك تناقض في أسماء الحواريين ، فما من إنجيل يعطي نفس الأسماء ولا نفس العدد : فيوحنا لم يذكر أبداً عدد الاثنى عشر ، وأسقط اسم متى وسيمون – ومتى هو صاحب أحد الأناجيل المعتمدة ، فكيف يسقطه يوحنا ؟! ويذكر ناتنيال بينما تغفله الأناجيل الثلاثة الأخرى ... ومن أحصى أسماء الحواريين في الأناجيل لوجدها أربعة عشر وليس اثنى عشر !

ونفس التناقض نجده في سرد المعجزات التي أتى بها يسوع ، ومنها معجزات لا ترد سوى في إنجيل واحد رغم أهميتها ، من قبيل بعث ابن أرملة نعيم الذي لم يذكره سوى لوقا ، وبعث لازار الذي لا يرد سوى في إنجيل يوحنا ، والذي مازال يسبب الحرج للمفسرين اليوم حتى الكاثوليك منهم " على حد قول الأب ليون دينور ("قراءات في إنجيل يوحنا") ؛ بل يتناقض التفسير في المعجزة الواحدة من قبيل عرس قانا ودلالة تحويل المياه إلى نبيذ ... وبخلاف التباين في عدد المعجزات التي يصل عددها إلى قرابة الأربعين معجزة ، يقص منها متى اثنين وعشرين معجزة ، ويصف مرقص تسعة عشر منها ، ونجد أربعة عشر لدى لوقا وسبعة عند يوحنا . ومن معجزات السبع التي ذكرها يوحنا ستة منها توجد لدى الأخريين .

أما عن صيغة المبالغة في سرد هذه المعجزات فيقول جاك دوكين : " كان الكتبة يضيفون لهذه المعجزات أو يبالغون في سردها ، مثال شفاء الأعمى ، والشخص المصاب بالمس الشيطاني عند مرقس يتحول إلى شفاء أعميين ومجذوبين عند متى ؛

والأربعة آلاف الذين أطعموا خبزاً في الصحراء لدى أحدهما تحول الرقم إلى خمسة آلاف لدى الآخر ، بينما تحول رقم السلات المملوءة خبزاً من سبعة إلى اثنى عشر . مما يوضح أن عملية الإضافة التي تمت هنا تتم في أماكن أخرى (المرجع السابق) .

ونفس التناقض يلاحظه العلماء في الأمثال ، التي يصل عددها إلى خمسين مثلاً لا يذكر منها يوحنا سوى خمسة ولا ترد لدى الأخرين ... كما تتناقض في تفسيرها ، وفي التبشير بالملكوت وفي تعليم الصلاة ، التي لا يذكرها سوى كل من متى ولوقا ... كما تتناقض في سرد تصرفات يسوع وفي التزامه بالشرع اليهودي ، فمن ناحية يقول يسوع : "لا تظنوا أني جئت لأنقض الناموس أو الأنبياء . ما جئت لأنقض بل لأكمل" (متى ٥ : ١٧) ، ومن ناحية أخرى وفي نفس الإصحاح الخامس نراه ينقض هذا الناموس في الآيات من ٢١ إلى ٤٨ إذ يبتدر الحاضرين قائلاً : " قد سمعتم أنه قيل للقدماء ... وأما أنا فأقول لكم إن ... " ! وبمثل هذا الأسلوب يضع يسوع نفسه فوق الشرع .... كما يختلف موقفه عن شرع موسى في مساعدة المنبوذين وفي العديد من المواقف ...

وتتضارب الأناجيل حول يسوع وتحركاته ما بين الجليل ويهوذا وقد أوضح جيرالد ميساديه ذلك بالخرائط التي أرفقها في كتابه " الرجل الذي أصبح إلهاً " فبينما يقول كل من متى ومرقس ولوقا : إنه لم يذهب إلى القدس إلا مرة واحدة ليموت بها يؤكد يوحنا أنه ذهب إليها خمس مرات .

ويوضح ليون ديفور (المرجع السابق) أن سعف النخيل الذي يشير إليه يوحنا وكانت الجماهير تلوح به يثير مشكلة ، لأن القدس آنذاك لم يكن بها نخيل ... كما أن الأناجيل الأخرى توضح أن الجماهير كانت تضع معاطفها على الطريق الذي كان على يسوع أن يسلكه متجهاً إلى القدس ، وقد اكتفى متى بتحديد أنها كانت تقطع الأغصان من الأشجار ، بينما قال مرقس إنها كانت تقطع بعض الأعشاب من الحقول !! ثم يضيف ليون ديفور قائلاً : " إن استخدام سعف النخيل - إن صح -

يؤكد وجود مكان قريب به نخيل ، وأنه تم طلب هذا السعف من هناك من أجل هـذه المناسبة ، وذلك يلغي " تلقائية " تجمع الجماهير المشار إليها في النص الإنجيلي !

كما تتناقض الأناجيل في تحديد واقعة المعبد وقلب يسوع للموائد وطـرده للتجـار . وهنا يشير جاك دوكين إلى أن يوحنا يضع هذه الواقعة بعد عـرس قانـا وبـالرجوع إلى تاريخ إنشاء المعبد يتضح أن يسوع كان في الرابعة والثلاثـين مـن عمـره عنـد حـدوث تلك الواقعة ! بينما تذكرها الأناجيل الأخرى بعد دخول يسوع القدس .

وما أكثر ما كتبـه العلمـاء والمفسـرين حـول عبـارة " ابـن الإنسـان " التـي تـرد في الأناجيل ٩٢ مرة منها ٩٠ على لسان يسوع ! وقد أجمعوا على أن كل هـذه الأقـوال لا يمكن ليسوع أن يكون قائلها . ولا نود الدخول هنا في متاهات تفاصيلها اللغوية أو اللاهوتية لنواصل سرد بعضاً من كل ذلك التناقض الذي أشـار إليـه علمـاء الحداثـة في الأناجيل .

وهناك التناقض حول يهوذا وتسليمه ليسوع ، وغسل يسوع لأقدام الحواريين التـي لا يذكرها سوى يوحنا ، وهو الذي أغفـل ذكـر تقاسـم الخبز والنبيـذ الـذي أدى إلى بدعة اقامة الإفخارستيا ، وهي من الأركان الأساسية للعقيدة . ونفس تفاصيل العشـاء الأخير لا ترد كلها في الأناجيل الأربعة حتى راح البعض يؤكد أن بولس هو الذي أقام هذه العقيدة الإفخارستية ! كما تتناقض الأناجيل حول تاريخ العشاء الأخـير وهـو مـا أدى إلى أحد الانقسامات الأساسية في الكنيسة .

ونفس التناقض نراه في تحديد وفاة يسوع إذ يقول مرقس ويوحنـا : إنـه مـات يـوم الجمعة في مارس – إبريل وهو ما ينجم عنه مـن التقويـم تاريخـان : إمـا في ١٤ نيسـان عام ٣٠ أو في عام ٣٣ ، أو إنه مات في ٣ أبريل عام ٣٣ عند اقترابه من الأربعين مـن عمره ، أو مات في ٧ أبريل في السادسة والثلاثين من عمره !

أما فيما يتعلق بالقضية ومحاكمة يسوع فأهم ما أثير فيها أن يسـوع لـم يذهـب إلى الموت " طواعية وتضحية بنفسه فـداء للبشـر " ، وأن النصـوص الخاصـة بهـذه الواقعة

تغص بالأدلة المخالفة لكل ما نسجه التراث بدءً من تناقض طلبه للأتباع الحصول على سيوف (لوقا ٢٢ : ٣٥ - ٣٨) حتى تردد يسوع وطلبه من الله أن يبعد عنه العذاب ... وينتقد المؤرخ شارل جينيوبير في كتابه المعنون " يسوع " (١٩٦٩) كل ذلك المشهد في الأناجيل بأن كل شهوده كانوا نياماً فكيف لهم أن يروا ويسمعوا ويحكوا ما وقع ؟! . كما ينتقدون تضارب الأناجيل في وصف من ذهبوا للقبض على يسوع ، وتناقضها في عددهم إذ يقول يوحنا إنهم كانوا فيلقاً من ستمائة من اليهود والرقم مضحك لمجرد تصور من المطلوب القبض عليه : إنسان أعزل وعشرة رفاق يحملون سيفان ! إضافة إلى كل التفاصيل الأخرى التي لا يستقيم منها شيئا ، بما في ذلك لحظة صلبه وعدد من صلبوا حوله ، والعبارات التي قالها يسوع ، والأشخاص الذين شهدوا ذلك ، وخاصة تضارب تفاصيل ما بعد الموت فبينما لم يقل يوحنا شيئا قال مرقس : إن ستارة المعبد تمزقت ، بينما أضاف متى أن الأرض انشقت والأموات خرجت بأكفانها تتجول في المدينة هلعاً - وهي واقعة إن صحّت ، على رأي النقاد - لما اختلف أحد في وصفها !

ولا تقف الخلافات والتناقضات عند ذلك الحد وإنما تمتد إلى من حضروا عملية الدفن ، وحول الكفن نفسه ، وحول حراسة القبر ، وحول المقبرة الفارغة التي لا يقول عنها بولس أي شيء ، وتناقض حول ظهور السيد المسيح ، وفي عدد مرات ظهوره إلى مالا نهاية من الاختلافات والمتناقضات ، فما على القارئ إلا أن يقارن الأناجيل تباعاً أو أن يقارن وصف هذا الجزء الأخير من حياة السيد المسيح كما تصفها الأناجيل الأربعة ، في قراءة متتالية حتى يدرك كيف كان علماء الحداثة على حق في كل ما أثبتوه من اتهامات وإدانات لصانعي التراث منذ تزييف نصوص المؤرخين ومنها المؤرخ اليهودي فلافيوس جوزيف المولود عام ٣٧ ميلادية ، لتتطابق مع الأسطورة ، حتى يومنا هذا . وقد أوضحنا الكثير من هذه الآيات في كتابنا المعنون "تنصير العالم".

ومن أهم ما يستند إليه علماء الحداثة لإثبات أن هذه النصوص غير منزلة الاختلاف

الواضح في الأسلوب الذي لم يكن مستخدماً أو معروفاً آنذاك حتى في نفس اللغات المنقولة إليها عن الأصول المفقودة ، والاختلاف الغريب بين الأناجيل بكل ما بها من تضارب يخالف الأحداث التاريخية المعاشة ، إضافة إلى مقارنة عدد الآيات الكاشف وحده . فإنجيل متى الذي يتضمن ١٠٦٨ آية توجد منها ٦٠٠ آية متشابهة لدى إنجيل مرقس . وفي إنجيل لوقا البالغ ١١٤٩ آية تتشابه منها ٣٥٠ آية مع إنجيل مرقس ، وإنجيلا متى ولوقا متشابهان في ٢٣٥ . أما إنجيل يوحنا فيجزم الجميع على أنه تمت صياغته لإثبات ألوهية يسوع ونسبه الإلهي ، وهو ما يتناقض مع محاولة جعله من نسب داود ليكون هو المسيح المنتظر - كما يقولون في الأناجيل الأخرى ...

" والأدهى من ذلك - كما يقول دوكين - أن كل الأناجيل الأربعة لا تذكر شيئاً عن الكنيسة وإقامتها وأن الجملة الشهيرة الملصقة ليسوع " وأنا أقول لك أيضاً أنت بطرس وعلى هذه الصخرة أبني كنيستي " (متى ١٦ : ١٨) عبارة مشكوك فيها لصيغتها اللغوية ومضمونها " ، وذلك لأن عبارات يسوع فيما يتعلق بالتبشير - وهو الدور الذي تتزعمه المؤسسة الكنسية الحالية لنفسها - عبارات شديدة الوضوح وتختلف كلية عن بذخ الثروات الفاحشة التي تنعم بها ، إذ يقول : " وأوصاهم أن لا يحملوا شيئاً للطريق غير عصا فقط . لا مزوداً ولا خبزاً ولا نحاساً في المنطقة . بل يكونوا مشدودين بنعال ولا يلبسوا ثوبين " ! ذلك هو المظهر الذي طالب به يسوع وأوصى به أتباعه - وما أبعد هذا التقشف والكفاف عن البذخ الذي تعجز الكلمات عن وصفه .

المجتمع :

يمثل المجتمع بعامة والطبقة العاملة بخاصة مشكلة من المشاكل الأساسية التي تواجهها الكنيسة لازدواجية موقفها . فهي ازدواجية متعددة الجنبات كما يتناولها العديد من المفسرين ، وعلى الأخص في النصف الثاني من هذا القرن ، بعد محاولة التعتيم على أزمة الحداثة " والزج بهذا المصطلح بموافقة البابا إلى مجال الحياة الفكرية

والنشاط العام " على حد قول إيمل بولا (المرجع السابق) .

وأوضح سمة في هذه الازدواجية هي أن المؤسسة الكنسية تتشدق بعبارة الديمقراطية في الوقت الذي لا يمكنها فيه أن تقبل نظاماً يضع السلطة في أيدى الشعب وليس في "أيدي الله" (ثيوقراطية) أي في أيديها ... وهو ما جعل حرية الدين والعقيدة في نظر البابا بيوس الحادي عشر بمثابة " حرية الضياع " استناداً - كما يقول - إلى " حق الكنيسة في أن تعلم الجنس البشري وتسن له القوانين وأن تحكم الشعوب " وهو ما يعني أن الكرسي الرسولي لا يمكنه التخلي عن السلطة ولا قبول فكرة انفصال الكنيسة عن الدولة ، وأدان الاشتراكية لأنها تلغي الملكية الفردية " التي أقامها الله " كما أكد ذلك البابا ليون الثالث عشر بزعم " أنه لا يمكن أن نترك للإنسان حرية الاختيار بين الخير والشر " .

لذلك تتلاعب الكنيسة بالنصوص وفقاً لمصالحها ووفقاً لما تود فرضه على المجتمع ، والنصوص التي تستند إليها في هذا المجال ، منذ أولى خطواتها السلطوية ، نصوص تفرض الحفاظ على نظام العبودية والسلطة المطلقة ، ومنها : " والعبيد أن يخضعوا لسادتهم ويرضوهم في كل شئ غير مناقضين غير مختلسين بل مقدمين كل أمانة صالحة لكي يزيّنوا تعليم مخلصنا الله في كل شيء " (رسالة بولس إلى تبطس ٢ : ٩ - ١٠) ؛ " فاخضعوا لكل ترتيب بشري من أجل الرب إن كان للملك فكمن هو فوق الكل . أو للولاة فكمرسلين ... " (رسالة بطرس الأولى ٢ : ١٣ - ١٤) ؛ " ذكرهم أن يخضعوا للرياسات والسلاطين ويطيعوا مستعدين لكل عمل صالح " (رسالة بولس إلى تيطس ٢ : ١) ؛ "جميع الذين هم عبيد تحت نير فليحسبوا سادتهم مستحقين كل إكرام لئلا يفترى على اسم الله وتعليمه . والذين لهم سادة مؤمنون لا يستهينوا بهم لأنهم أخوة بل ليخدموهم أكثر ..." (رسالة بولس الأولى إلى تيموثاوس ٦ : ١ - ٢)؛ " لتخضع كل نفس للسلاطين الفائقة " (رسالة بولس الأولى إلى أهل رومية) . وكلها نصوص تصر على فرض العبودية والخضوع والتبعية للسادة والسلاطين والملوك

والحكام والعمل على خدمتهم بصورة أفضل باستمرار ... وهي نصوص تتنافى بالتالي مع أية محاولة للتحرر والاستقلال . لذلك تواصل هذا الخط الطبقي الفارض للخضوع والعبودية منذ القرون الأولى حتى يومنا هذا . ومن أكثر النصوص الدالة على استمرار هذا الموقف أثناء احتدام أزمة الحداثة ما كتبه البابا بيوس العاشر في شهر فبراير عام ١٩٠٦ قائلاً : " إن الكنيسة بطبيعتها مجتمع غير متساو ، فهي تتضمن فئتين من الناس: الرعاة والقطيع ، والسيادة وحدها هي التي تحرك وتقود ... أما الجمهور فواجبه هو أن يتألم ، وأن يُقاد وأن يتبع بخضوع أوامر الذين يقودونه " (الخطاب الرسولي المعنون : **Vehementer**) .. إلا أن هذا الموقف الذي استمر لقرون طويلة ، رغم الهزات العنيفة التي تعرضت لها الكنيسة طواله أصبح يرفضه عدد متزايد من الكاثوليك ، وهذا الرفض ليس بغريب على التحولات التي طرأت على العالم منذ القرن التاسع عشر بصورة جذرية لم يألفها منذ الأمبراطورية الرومانية " (كازانوفا ، المرجع السابق) .

وهو ما نجمت عنه " أزمة الطاعة " التي كثيراً ما أشار إليها البابا قائلاً : " لقد أصبحت الطاعة تدان باستمرار على أنها نقيض لتطور الإنسان ... وعلى أنها تمثل استمرار العلاقات الاجتماعية في الأزمنة الحديثة " . إلا أن الأمر لم يكن مجرد أزمة طاعة أو عدم طاعة ، وإنما الشعور بالقهر والمغالطة ، فبينما المؤسسة الكنسية تنعم بثروات وبذخ يصعب وصفه تطالب الأتباع بالخضوع والعبودية وتحمل الفاقة لأنها "مشيئة الله" ... لذلك ازداد العمل على تغيير النسق الاجتماعي من خلال العديد من المحاولات ، وأهمها - في العصر الحديث - **تجربة الرهبان – العمال** التي تم اقتلاعها كما رأينا ، **ولاهوت التحرر** الجاري اقتلاعه في أمريكا اللاتينية . وهو ما يفسر الموقف الذي اتخذته الكنيسة من الأنظمة الاجتماعية الاشتراكية والشيوعية إذا اعتبرت الماركسية " كأكبر خطر يتهدد الإنسانية الحالية " على حد قول الأب ستيلميه عام ١٩٦٤ أثناء مناقشة كيفية محاربة اليسار في المجمع الفاتيكاني الثاني ، بينما زايد

عليه الأب باربييري قائلاً : " إنه خطر أسوأ في عواقبه من القنبلة الذرية " ... ومن الواضح أن ضرورة اقتلاع اليسار لم يكن لاستبعاده الدين عن السياسة وإنما لإلغائه الوجود الكنسي برمته .

ومهما جاهدت الكنيسة في محاولتها للحد من تفاقم هذه الأزمة ، فكل ما تطرحه من حلول قائم على فكرة حماية الملكية الفردية ، " لأن الأغلبية العظمى من رجال الكنيسة مرتبطون بالرأسمالية وبالبنية الطبقية السلطوية للكنيسة " (كازانوفا - المرجع السابق) ، وهو نفس ما يؤكده هنرى مارك بونيه بوضوح سياسي اجتماعي شديد في كتابه المعنون " البابوية المعاصرة " (١٩٧١) ولعل ذلك يفسر استخدام الكنيسة للعلمانيين ، فهي لا تستعين بهم في عمليات التبشير فحسب وإنما " ليكونوا أجهزة استشعار للأساقفة في عالم مليء بالصراعات النقابية والاجتماعية والسياسية التي لا يعرفها الرعاة والتي يصعب على رجال الأكليروس التوغل فيها دون إثارة ردود أفعال معادية للكنيسة " كما يشير كازانوفا (المرجع السابق) .

بل ذلك ما دعى الكرسي الرسولي - كأعلى سلطة دينية في الغرب - إلى التحالف مع الولايات المتحدة كأعلى سلطة سياسية مدنية في الغرب ، من أجل القضاء على البلدان الاشتراكية والنظام اليساري برمته ، رغم العداء المستحكم بين السلطتين المدنية والدينية ، ورغم الصراع بينهما منذ محاولة الكنيسة الاستحواذ والتفرد بالسلطتين في القرون الأولى للمسيحية حتى يومنا هذا ... لكنه تحالف الأعداء في مواجهة الخصم المشترك ...

وهذا التشبث من أجل التفرد بالسلطة لحكم العالم قد دفع العديد من الآباء إلى محاولة التصدي لهذا الانحراف عن الدين ، متهمين البابوية بالدكتاتورية والتسلط الأعمى ، ومنها كتاب الأب ريك دفيليه في أبرشيه بويزنجن بهولندا المعنون : " آخر الدكتاتورات . مرافعة من أجل كنيسة بلا بابا " الصادر عام ١٩٩٣ ...

وترجع الموجة الحديثة للتصدي للبابوية إلى المجتمع المسكوني الفاتيكاني الأول

عام ١٨٧٠ إذ إنه يمثل ذروة المسيرة التي قطعتها الكنيسة لتصل إلى " حكم فردي مركزي مطلق ومستقل " . كما يوضحه مارك - بونيه بإسهاب (المرجع المذكور) . فقد أقر هذا المجمع معصومية البابا من الخطأ وجعل - بناء عليها - قبول الكاثوليكي لأي قرار يسنّه البابا قبولاً إجبارياً ، لأن معصوميته أصبحت من ضمن بنود الإيمان !! وياله من إيمان يتم ليّة وتطويعه وفقاً للحاجة والأغراض ...

تحريم الزواج :

تعد قضية تحريم الزواج على رجال الكنيسة الكاثوليكية وفرض التبتل من القضايا التي ظل المختصون يحاربونها منذ تم فرض التبتل على الأكليروس في روما عام ١٦٨ ميلادية حتى يتفرغوا لخدمة الكنيسة . ويبدو أن هذا القانون قد أهمل بحيث أعيد فرضه في مجمع بافيا بايطاليا عام ١٠٢٢ ، وهو من الموضوعات التي جعلت فلاسفة العلوم الإنسانية يطالبون عام ١٥٠٩ بمسيحية أكثر قرباً من النصوص الإنجيلية . بل وما أشد المنازعات التي دارت بشأن التبتل بين الكنائس المنشقة . ورغم هذا كله يصر الكرسي الرسولي على موقفه علماً بأن النصوص في الأناجيل صريحة لا مواربة فيها ، ومنها :

يقول بولس الرسول الذي يعد مؤسس المسيحية الحالية في رسالته الأولى إلى أهل كورنتوس : " وأما من جهة الأمور التي كتبتم لي عنها فحسن للرجل ألا يمس امرأة . ولكن لسبب الزنا ليكن لكل واحد امرأته وليكن لكل واحدة رجلها " (٧ : ١) . وبعد ذلك ببضعة آيات نطالع : "ولكن أقول لغير المتزوجين وللأرامل إنه حسن لهم إذا لبثوا كما أنا ولكن إن لم يضبطوا أنفسهم فليتزوجوا لأن التزوج أصلح من التحرق" (٧ : ٨ - ٩) . وعبارة " حسن " لا تستوجب التحريم خاصة وأن بقية الآيات تطالب بالزواج لعدم الانحراف .

أما في رسالته الأولى إلى أهل تيموثاوس فيقول : "فيجب أن يكون الأسقف بلا لوم بعل امراة واحدة صاحياً عاقلاً محتشماً ، مضيفاً للغرباء ، صالحاً للتعليم ، غير

مدمن للخمر ، ولا طامعاً في الربح القبيح ، بل حليماً غير مخاصم ولا محباً للمال" (٣: ٢-٣) أي أن يتزوج الأسقف حتى يكون بلا لوم وتتصدر هذه النصيحة كل قائمة الخصال الحميدة المطلوبة أو المفترضة في الأسقف . وهو نفس ما تم فرضه أو إباحته لكل التدرج الوظيفي الكنسي بدليل إنه أباحه حتى للشمامسة ، إذ يقول بعد ذلك بعدة آيات في نفس الرسالة ونفس الإصحاح : " ليكن الشمامسة كل بعل امرأة واحدة مدبرين أولادهم وبيوتهم حسنا " (٣ : ١٢) .

بل لقد اعتبر عدم الزواج أو النهي عنه من تعاليم الشياطين ، إذ قال : " ولكن الروح يقول صريحاً إنه في الأزمنة الأخيرة يرتد قوم عن الإيمان تابعين أرواحاً مضلّة وتعاليم شياطين في رياء ، أقول : كاذبة موسومة ضمائرهم مانعين عن الزواج وآمرين أن يمتنع عن أطعمة قد خلقها الله لتتناول بالشكر من المؤمنين وعارفي الحق " (٤ : ١- ٣) . ويقول بولس في رسالته إلى تيطس : " من أجل ذلك تركتك في كريت لكي تكمل ترتيب الأمور الناقصة وتقيم في كل مدينة شيوخاً كما أوصيتك . إن كان أحد بلا لوم بعل امرأة واحدة له أولاد مؤمنون ليسوا في شكاية الخلاعة ولا متمردين ؛ لأنه يجب أن يكون الأسقف بلا لوم كوكيل لله ملازماً للكلمة الصادقة " (١ : ٥ -٨) .

ورغم ذلك الوضوح يصر المتحكمون في الكرسي الرسولي على فرض التبتل رغم كل ما نجم عنه من انحراف تدمى له الأجْبنُ ... وفي عام ١٩٩٣ وأثناء انعقاد المؤتمر في مدينة فريبور بجنوب ألمانيا حول وقف العمل بقانون التبتل ، طالب المؤتمرون ألا تكون العزوبية شرطاً للقبول في الكادر الكنسي ، إلا أن الفاتيكان قد رفض طلبهم بإصرار .

وما أكثر ما كتبه العلماء والمختصون في كل أزمة من الأزمات التي اعترت الكنيسة في مشوارها الطويل مع التحريف حول فرض التبتل ، وخاصة حول عواقبه وأهمها الشذوذ الذي أصاب أكثر من ٨٠٪ من رجال الأكليروس كما تقول الكثير من المراجع بل والمقالات الصحفية ! ومن أواخر ما صدر كتاب الأسقف أوجين

درويرمان **Eu. Drewermann** المعنون " موظفوا الله " الصادر بالألمانية عام ١٩٨٩ وصدرت ترجمته الفرنسية عام ١٩٩٣ ، ويقع في ٧٥٠ صفحة ، تغص بالحقائق المهينة التي يتناولها درويرمان بكل إنسانية وصراحه علمية ، فهو طبيب نفسي إلى جانب كونه أسقف شديد التمسك بمسيحيته . وقد أفردت مجلة " جولياس " عددها الصادر في شتاء ١٩٩٣ حول هذا الكتاب ، وكل ما يثيره الكاتب من قضايا عن الشذوذ الجنسي في الكنيسة نتيجة لقانون فرض التبتل .

ولا يقتصر نقده على الجانب الجنسي وحده ، وإنما يتناول العديد من القضايا المرتبطة أو الناجمة عنه ، وأهمها هجر رجال الأكليروس للكنيسة ، والعدد المتناقص لتعميد الأطفال ، وإهمال الممارسة الدينية خاصة حضور قداس الأحد ، وكلها ممارسات في تناقص متواصل ، ولدى الشباب بصورة ملحوظة ، إذ أصبح من الطبيعي أن يدير ظهره للكنيسة بعد كل ما اعتراها ، وبعد كل ما تعرضت له من كشف وإدانة . كما ينتقد البذخ الذي تنفرد به الكنيسة نتيجة " لضريبة العبادة " التي تستقطعها من المنبع مثلها مثل الضرائب العامة على الأموال والمرتبات والأجور وأية دخول ، مشيراً إلى أن ضرائب عام ١٩٩١ التي جمعتها الكنيسة في ألمانيا بلغت ١٧ مليار من الماركات الألمانية ، تقسم مناصفة بين الكنيسة الكاثوليكية والبروستانتية ، علماً بأن الكنائس الكاثوليكية في ألمانيا أقل عدداً بكثير . وذلك بخلاف المساعدات والإعانات الأخرى التي تحصل عليها . ثم يوضح كيف تصبح هذه الأموال وسيلة للضغط على الأتباع .

والمشكلة الكبرى في نظر دروبرمان هي الصعوبة الفائقة التي تجدها الكنيسة الكاثوليكية في الاعتراف بأخطائها ... مؤكداً انه " لن يكون من الممكن إصلاح الكنيسة إلا عندما تكف عن محاولتها إدارة العالم ، وإلا عندما يفهم الأساقفة أن الشعب لا يعيش بهم ، وإنما هم الذين يعيشون من الشعب ، وأنه يتعين على الكنيسة أن تعود إلى البساطة والتقشف الذي طالب به يسوع في الإصحاح السادس من إنجيل مرقس "...

إلا أن ما جناه الأب درويرمان من كتابه هذا هو نفس ما جناه كل من تجرأ وقال كلمة حق في مواجهة الطغيان على مدى ألفي عام من التحريف ... فقد تمت إقالته من منصبه وحرمانه من الكنيسة والدين - وذلك رغم العدد المتناقص في رجال الكهنوت الذي أشار إليه باحصائيات تنذر بأزمات جديدة " فقد يأتي اليوم الذي لا تجد فيه الكنائس من يقوم بشعائرها " ...

وليست حالة الأب أوجين درويرمان هي الوحيدة من نوعها ، فالكرسي الرسولي ولجانه المتعددة وخاصة لجنة محاكم التفتيش مازالت تعمل بنفس الأساليب التي أقرتها سلسلة متواصلة من البابوات ، من قبيل جريجوار التاسع (١١٧٠ - ١٢٤١) الذي أصدر خطاباً رسولياً يقر فيه عقوبة الحرق أحياءً للمنشقين ، ومن بعده بعدة أعوام قام البابا إينوسنت الرابع (١١٩٠ - ١٢٥٤) بإقرار مبدأ التعذيب للحصول على الاعترافات عام ١٢٤٤ . فما زال الكرسي الرسولي يتصدى للأبحاث العلمية العامة وفي كليات اللاهوت بخاصة ، كما يتحكم في عمليات النشر الكاشفة للتحريف ، وهو القائم للآن بالنسبة لوثائق قمران وغيرها ...

العلم :

لن نتناول بتوسع في هذه الجزئية تاريخ الكنيسة في محاربتها العلم والعلماء في كافة المجالات حتى لا يتم الكشف عما حرفته الكنيسة ، ويكفي أن نذكر كمثال العالم الإيطالي جاليليو (١٥٦٤ - ١٦٤٢) مكتشف قانون تساوي ديمومة الترددات الصغرى للبندول ، وقوانين سقوط الأجسام (١٦٠٢) ومبدأ ثبات وقانون تكوين السرعات ، كما أنه شيد أحد أوائل التلسكوبات ، واخترع النظارة المعظمة التي تحمل اسمه (١٦٠٩) والتي اكتشف بفضلهما بقع الشمس وبروز سطح القمر وأجرام جوبيتر وأوجه فينوس ، وأقر مبدأ كوبرنيكس حول نسق العالم والمجموعة الشمسية ، إلا أن كل ما أتى به من اكتشافات يناقض مقولة الأرض المسطحة الثابتة عديمة الحركة كما ترد في " الكتاب المقدس " وأدانته لجنة محاكم التفتيش ... وكيف برأه الفاتيكان

أخيراً بعد أن صار مثلاً على مدى تحكم ومغالطة وجبروت تلك الأيادي العابثة ... وهو مجرد مثل من آلاف الأمثلة .

لكننا سنتناول باقتضاب أهم ما يكشف عنه تقدم علم اللغويات والدراسات المقارنة.

فلقد أدى تقدم العلوم إلى القطع بأن نشأة الكون وتاريخ ظهور الإنسان على الأرض والطوفان وشجرة نَسَب يسوع كما هي واردة بالأناجيل لا تصمد للعلم ولا تستقيم مع العقل .... كما أثبتت أن المسيحية الحالية قائمة على شهادات بشرية متعددة وغير مباشرة ، فلا واحدة منها يمكن اعتبارها " شهود عيان " لحياة يسوع ، وأن أصالة هذه الأناجيل حسمت إلى غير رجعة .

ويكفي متابعة كيفية تكوينها لندرك مدى بعدها عن التنزيل وعن أية أصالة ... إذ يقول أ. تريكو **A.Tricot** في تعليقاته بترجمته للعهد الجديد (١٩٦٠) : "جرى العرف مبكراً ، منذ مطلع القرن الثاني أن يقال "الإنجيل" إشارة إلى الكتب التي كان القديس جوستان يطلق عليها "يوميات الحواريين" . بينما يوضح أ. كولمان **O. Culmann** في كتابه " العهد الجديد " (١٩٦٧) : " لابد من مراعاة أن احتياجات التبشير وتعليم الديانة هي التي قادت الجماعة الأولى إلى تثبيت التراث بشأن حياة يسوع وليس الاهتمام بتدوين سيرته الذاتية " . وشاء المحرفون أن تصبح هذه" اليوميات " كتب منزلة !

وقد أقر أكثر من مائة مفسر للعهد الجديد مجتمعين ، من الكاثوليك والبروستانت ، عند قيامهم بالترجمة الجماعية الحديثة الصادرة عام ١٩٧٢ **Traduction œumenique de la Bible , Nouveau Testament** بأن " أناجيل العهد الجديد تكونت شفهياً أثناء تبشير أتباع يسوع ومبشرون آخرون ، وتم الحفاظ على هذه المواد التي سنجدها في نهاية المطاف بالأناجيل ، عن طريق التبشير والطقوس والتعليم وتجميع مبكر لبعض الاعترافات وبعض عبارات ليسوع ، وقصة آلامه ، ولجوء كتبة

الأناجيل إلى مختلف الأشكال المكتوبة ومعطيات التراث الشفهي لصياغة نصوص تتفـق ومختلف الأوساط وتفي باحتياجات الكنائس ، وتعبّر عن تأمل حول الكتاب وتصـوب الأخطاء وترد بمناسبتها على أدلة الأعداء . وهكذا قام كتبة الأناجيل بجمع وكتابـة مـا حصلوا عليه من التراث الشفهي وفقاً لوجهة نظرهم الخاصة " !؟

والغريب أن يصر المجمع المسكوني الفاتيكاني الثاني على اعتبار نفس هـذه النصوص وحياً منزّلاً : " إن الكنيسة الأم المقدسة اعتبرت وتصر بـأكبر ثبات على اعتبار أن هذه الأناجيل الأربعة ، التي تؤكد أصالتهـا التاريخية بـلا أى تـردد ، تحتوى بأمانة على ما قام به فعلاً يسوع ، ابن الله ، أثناء حياته بين البشر ، ومـا قـام بتعليمـه من أجل خلاصهم حتى اليوم الذي رُفع فيه إلى السماء ... إن المؤلفين المقدسين قـد ألفوا الأناجيل الأربعة بحيث تعطينا دائماً عن يسوع الأشياء الحقيقية والصادقة " .

والأدهى من ذلك أن يواصل البابا يوحنا بولس في كل خطبه الرسولية اعتبـار هـذه الأناجيل مقدسة منزّلـة ويجاهد لفرضهـا على الأتبـاع وعلى العالم بأسره رغـم مـا تعرضت له من كشف وادانه !؟

وما أكثـر ما كتب من تحليل لغـوي حـول المشهد الشهير الـذي يصفـه متى (٢٧-٥٣) : " وإذا حجاب الهيكل قد انشق إلى اثنين مـن فـوق إلى أسفل . والأرض تزلزلت والصخور تشققت . والقبور تفتحت وقـام كثير مـن أجساد القديسـين الراقدين. وخرجوا من القبور بعد قيامتـه ودخلوا المدينـة المقدسـة وظهـروا لكثيرين " ومتى هو الوحيد الذي وصف هذا المشهد الذي لا يمكن لأحد أن يغفله ، إن كان وقع فعلاً ، لغوياً ومنطقياً وتاريخياً يفرض تساؤلاً بسيطاً فكيف يمكـن لهـؤلاء القديسين أن يقوموا أو يبعثوا " أثناء موت يسوع " ليلة السبت كما يقول متى ، ولـم يخرجـوا مـن قبورهم إلا بعد بعث يسوع ، صبيحة السبت - وفقـاً لنفـس المصدر ؟ فمـن ناحيـة ، يتساءل القارئ ما الذي فعله هؤلاء الأموات بأكفانهم في الفترة ما بـين مـوت يسـوع وبعثه ؟ هل ظلوا في انتظار بعثه حتى ينطلقوا ويجوبون المدينة ؟ !

وإن كان هذا التساؤل الساذج ليس كل ما يدين هذه الآيات التي تؤدى إلى تناقض آخر يتعلق بفترة بقاء يسوع في القبر كما قالوا على لسانه وحددوها بثلاثة أيام وثلاثة ليالى مثلما بقى يونس في بطن الحوت والثابت يقيناً أن يسوع لم يبق هذه المدة وفقاً للتحليل العلمي للنصوص ...

ولن نذكر شيئاً عما أثبته علماء الحداثة من رجال الكهنوت أو من العلمانيين حول اختلافات جوهرية من قبيل ما أوضحه الأب روجيه **Roguet** من اختلاف وقوع عيد الفصح زمانياً بالنسبة لعشاء يسوع مع الحواريين في الأناجيل . إذ أن يوحنا يصفه قبل عيد الفصح بينما يصفه الآخرون أثناء العيد نفسه ، وكل ما ينجم عن هذا التذبذب من تساؤلات ، ولا عن ملاحظة عدم وجود ذكر الإفخارستيا في إنجيل يوحنا ويعني "تحول القربان أو الخبز إلى جسد المسيح فعلاً" كما تفرضه الكنيسة ، ولا عما أوضحه الأب روجيه أيضاً من خلط بشأن ظهور يسوع بعد بعثه ولا اختلاف عدد النساء اللائي أتين إلى المقبرة فيوحنا لا يذكر سوى مريم المجدلية إلا أنه يجعلها تتحدث بصيغة الجمع ! ولا تناقض قصة ظهور يسوع لبولس ، ولا ما يلاحظه الأب كاننجيسر **Kanengieser** في كتابه " الإيمان بالبعث وبعث الإيمان " (١٩٧٤) من أن بولس هو الشاهد الوحيد على بعث يسوع وكيف أنه لا يذكر شيئاً عن لقائه الشخصي مع من بُعث ، بينما يضع لوقا هذا الظهور في يهوذا ويصفه متى في الجليل ؛ ولن نتوقف عند التناقض في صعود يسوع الذي لا يذكره سوى اثنان من كتبة الأناجيل : مرقس ولوقا ... إذ يقول الأول إنه " ... ارتفع إلى السماء وجلس عن يمين الله (١٦ : ١٩) ، مع إقرار الكافة بأن هذه الفقرة في الأناجيل مضافة لاحقاً ، بينما يتناقض لوقا فيما بين إنجيله (٢٤ : ٥١) وما يقوله في أعمال الرسل (١ : ٢- ٣).

ولا يسع المجال هنا لعرض كل ما تغص به كتابات علماء العصرية والحداثة ، بل كل ما يتضمن به أعمال كل من قبلهم أو بعدهم حول مكونات العقيدة وكيفية نسجها ، لكنا سنتوقف عند تحريف أساس دوناً عن أي تحريف آخر ، وهو ما يتعلق

بآيات الفراقليط بإنجيل يوحنا لأهميته القصوى في سبب تحريف العقيدة المسيحية .

وإنجيل يوحنا هو الوحيد الذي يفرد أربعة إصحاحات للعشاء الأخير وخطبة توديع يسوع لحواريه ، واهتمامه بتحديد من سيأتي ليواصل الرسالة من بعده ... وما أكثر ما أثارته هذه العبارة من أبحاث كاشفة تتهم الأيادي العابثة ، وكم من قس أسلم بسبب تأكده من معناها بمراجعة النصوص وفهم معنى التحريف الذي تم . ولم يكن القس انسلم تورميدا الذي أسلم في القرن الخامس عشر أول ولا آخر أولئك الذين انسحبوا إنقاذاً لضمائرهم في صمت أو يعلنون سبب ابتعادهم في مراجع ثابتة شاهدة على الأحداث ، ولم يكن الأسقف بنيامين كلداني أيضاً الذي أسلم في مطلع القرن أول ولا آخر المحتجون ، الذين ضاهوا النصوص السريانية واللاتينية واليونانية ليدركوا مدى التلاعب بالأصول ...

ويعد ما تناوله الأسقف بنيامين كلداني **B. Keldani** ، الذي اتخذ اسم عبد الأحد داود ، في كتابه المعنون " محمد في الإنجيل " من أدق الأبحاث اللغوية التي تناولت تحريف الكلمة من " بريكليتوس " التي تعني أحمد وهو ما يتفق مع ما جاء في إنجيل برنابا ، إلى " براكليت " التي ترجموها حيناً بالمواسى وحيناً آخر بالروح القدس .

وقد أوضح عبد الأحد داود أو بنيامين كلداني كيف تم تحريف الكلمة لاستبعاد النبوة المذكورة في الكتاب المقدس عن سيدنا محمد ﷺ . إذ يقول في ذلك الكتاب : **"أتحدى بجسارة كافة الباحثين الضالعين في اللغة اليونانية القديمة أن يعارضونني عندما أعلن أن مترجمي النص السرياني واللاتيني قاموا بأخطاء فادحة في ترجمتهم ... وأن إنكار النبوة والتبشير عن رسالة محمد يعد إنكاراً أساسياً لكل الرسالة الإلهية برمتها ، ولكافة الرسل الذين بشروا بها . وذلك لأن كافة الأنبياء مجتمعين لم يتموا العمل العملاق الذي قام به نبي مكة بمفرده في فترة وجيزة ليست إلا ثلاثة وعشرين عاماً هي فترة رسالة النبوة"** .

وتقول الآيات التي وردت بها عبارة الفراقليط في إنجيل يوحنا : " إن كنتم تحبونني

فاحفظوا وصاياي . وأنا أطلب من الأب فيعطيكم معزياً آخر ليمكث معكم إلى الأبد .. وأما المعزى الروح القدس الذي سيرسله الأب باسمي فهو يعلمكم كل شيء ويذكركم بكل ما قلته لكم " (١٤ : ١٦ و٢٦) ؛ " ومتى جاء المعزى الذي سأرسله أنا إليكم من الأب روح الحق الذي من عند الأب ينبثق فهو يشهد لي " (١٥ : ٢٦) ؛ لكنني أقول لكم الحق إنه خير لكم أن أنطلق لأنه إن لم أنطلق لا يأتيكم المعزى . ولكن أن أذهب أرسله إليكم ومتى جاء ذاك يبكّت العالم على خطية وعلى بر وعلى دينونة ... وأما متى جاء روح الحق فهو يرشدكم إلى جميع الحق لأنه لا يتكلم من نفسه بل كل ما يسمع يتكلم به ويخبركم بأمور آتية (١٦ : ٧- ٨ ,١٣).

وكلمة " معزى " هي تحريف آخر أو تغيير لكلمة " الفراقليط " وقد أوضحنا ذلك تفصيلاً [1] لكنا سنتوقف هنا عند تفسير موريس بوكاي ، فهو طبيب جراح أي إن الاعتماد على العلم هو أساس تكوينه الفكري . وقد طالع في " قاموس العهد الجديد " حول كلمة الفراقليط إن عبارة يوحنا تنطبق على الروح القدس وفي رسالته الأولى تنطبق على يسوع . كلمة " فراقليط " كانت عبارة مستخدمة باستمرار لدى اليهود الهللينيين في القرن الأول بمعنى شفيع ، مدافع ... والروح القدس كما يقول يسوع سيرسله الأب وتكون مهمته مساندة الابن في دور المواساة الذي قام به أثناء حياته البشرية لصالح أتباعه . الروح القدس سيأتي ويتصرف كبديل للمسيح كفراقليط أو مواس القدير " ودفعته لا معقولية النص ومتناقضات الأناجيل إلى دراستها ودراسة العربية ليقرأ القرآن بنفسه وخرج ببحثه المعروف : "التوراة والإنجيل والقرآن والعلم".

ويقول بوكاي " أن هذا التعليق يجعل من روح القدس آخر مرشد للبشر بعد اختفاء يسوع فهل يستقيم ذلك القول مع يوحنا ؟ ... من غير المعقول إسناد آخر آية وجعلها تنطبق على روح القدس " وأما متى جاء ذاك روح الحق فهو يرشدكم إلى جميع الحق لأنه لا يتكلم من نفسه بل كل مايسمع يتكلم به ويخبركم بأمور آتية فمن

---

(١) في البحث المعنون " محاصرة وابادة " موقف الغرب من الإسلام .

غير الممكن أن نسند للروح القدس ملكات الكلام وإعادة قول ما يسمع " وغير المنطقي فيها أن المجامع جعلت من الروح القدس جزء من الله عز وجل أو ثلثه أو أقنوم من أقانيمه الثلاثة ، كما يقولون ، فكيف يقوم " الله " هذا بإعادة قول ما يسمعه من " الله " ذاك أو من الثلث الآخر أو من الأقنوم الآخر ؟؟

إلا أن موريس بوكاي قد عاد إلى النص اليوناني الرسمي **Novum Testamentum** المنشور عام ١٩٧١، ووجد أن عبارة " روح القدس " غير موجودة وإنما توجد كلمة " الروح " فقط . ثم يوضح كيف أن فعل " يسمع " بالفرنسية ترجمة لليونانية **Akouo** ، وأن فعل " يتحدث " بالفرنسية ترجمة لفعل **laleo** باليونانية ، ثم يخرج من بحثه اللغوى إلى " أن التبليغ إلى البشر المشار إليه هنا لا يتعلق مطلقاً بالوحي والإلهام الذي هو من نطاق الروح القدس ، وإنما له طابع مادي شديد الوضوح قائم على ملكة السمع وملكة المحادثة وفقاً للعبارة اليونانية ، وأن الفعلين يسمع ويتحدث يحددان وظائف محددة لا يمكن أن تخفي سوى إنسان لديه أعضاء السمع والمحادثة ، وأن تطبيقها على الروح القدس يعد من المستحيلات " .

ويختتم موريس بوكاي بحثه حول هذه الكلمة قائلاً : إن هذه الآية تعني أنه سيتم إرسال شفيع آخر مثل السيد المسيح ، مضيفاً : **" لذلك يخرج المرء بكل المنطق بأن فراقليط يوحنا هو إنسان مثله مثل يسوع ، يتمتع بحاسة السمع والتحدث ، وهي ملكات يتضمنها النص اليوناني ليوحنا بصورة قطعية . أي إن يسوع يعلن إن الله سيرسل فيما بعد إنسان آخر على هذه الأرض ليقوم بالدور الذي حدده وهو ، بعبارة واحدة ، دور النبي الذي يسمع صوت الله ويبلغ رسالته للبشر . ذلك هو التفسير المنطقي لنص يوحنا إذا ما أعطينا الكلمات معناها الحقيقي .**

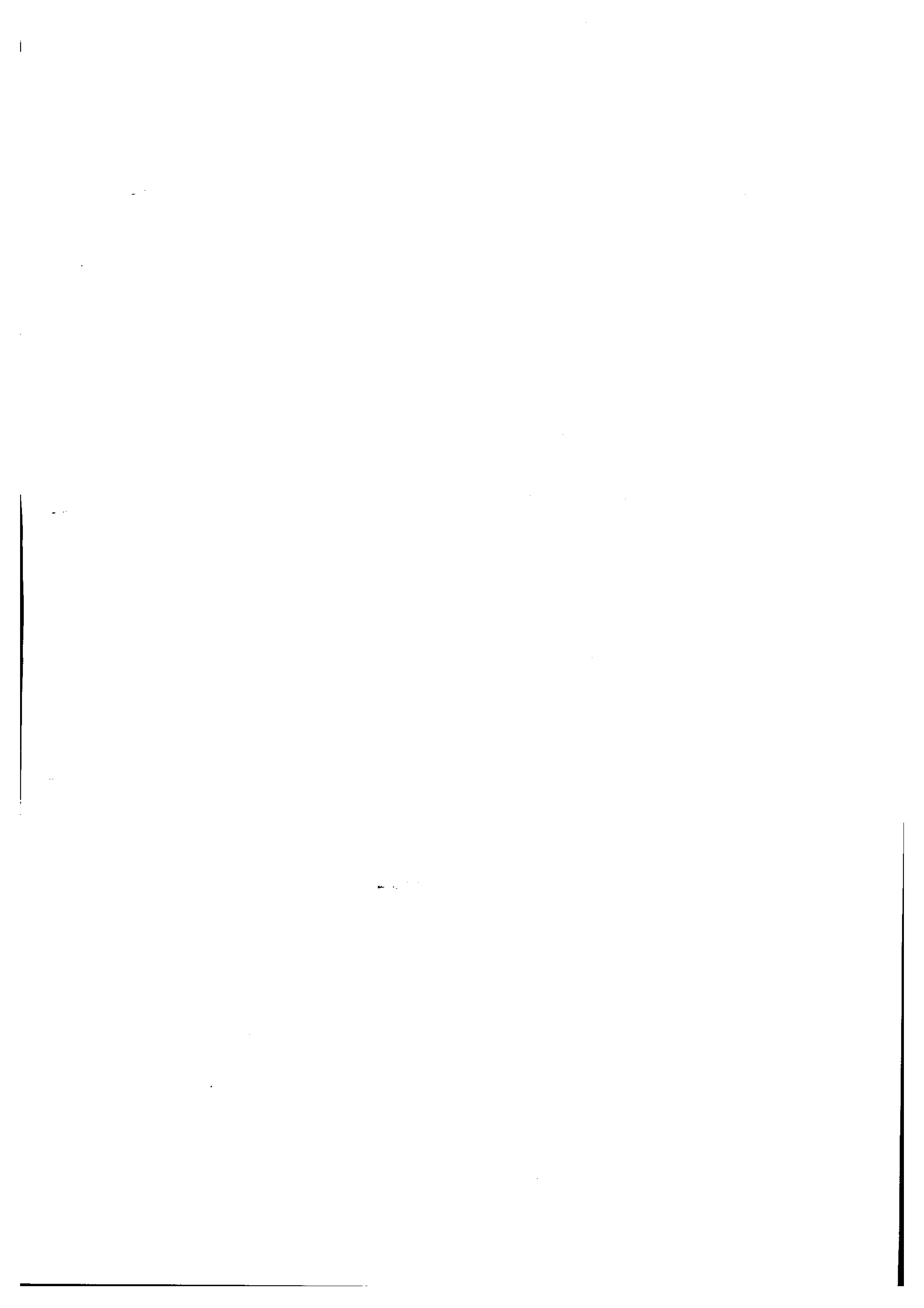
" إن وجود كلمات الروح القدس في النص الذي لدينا اليوم ناجم عن إضافة لاحقة مغرضة تماماً ، تهدف إلى تعديل المعنى الأصلي لفقرة تتناقد مع تعاليم الكنائس المسيحية الوليدة ، بإعلانها عن مجيء نبي آخر بعد يسوع ، بينما كانت

هذه الكنائس تصر على أن يكون يسوع هو آخر الأنبياء " .

وإذا ما رجعنا إلى هذه الآيات وتصورنا نصها الأصلي لوجدنا أنها تنطبق حرفياً على سيدنا محمد ﷺ ، فهو النبي الأمي الذي سيمكث مع البشر إلى الأبد بالرسالة التي أبلغها بالقول بعد سماعها وحياً ، وهو روح الحق الذي شهد للسيد المسيح بصحة وصدق نبوته ، وهو الذي بكّت العالم المسيحي واليهودي على تحريف الرسالة ونقدها ، وهو الذي أرشدنا إلى جميع الحق قرآناً " لأنه لم يتكلم من نفسه بل تكلم ما سمع وأخبرنا بأمور آتية ... " .

واستبعاد سيدنا محمد هو الكذبة الكبرى التي اقترفتها الكنيسة الأم استحواذاً وطمعاً في السلطة . وتلك هي الكذبة الكبرى التي تقوم عليها الكنيسة والتي ظلت تحارب بشتى الوسائل من أجل الحفاظ عليها ، تلك هي الكذبة الكبرى التي ندفع جميعا ثمناً لها إما بالتواطؤ معها أو بالمعاناة منها إلحاداً أو إقتلاعاً ...

الخاتمة .. إلى كل باحث عن الحق



أوضحنا فيما تقدم كيف أن عبارتي الحداثة والأصولية لا تعبرّان فحسب عن أزمة من أزمات الكنيسة في محاولاتها المتواصلة من أجل الحفاظ على ما اقترفته من تحريف وجرائم ، وإنما كيف أنه تم اختلاقها للدلالة على أزمة تعد الأولى من نوعها ، حيث إنها كانت أول مرة تتعرض فيها النصوص الإنجيلية كلها والعقيدة برمتها إلى مثل هذا التحليل والدراسة التي خرجت بعدها مهلهلة مرتقة ، وقد انتفت عنها صفة الوحي والتنزيل تماماً ؛ وكيف أن هذه الأزمة قد بدأت من الداخل ، عندما لم يعد رجال الأكليروس قادرين على تقبل الفرق الشاسع بين العلوم في المجتمع وتخلفها الرهيب ، وعدم منطقيتها في المجال الكنسي ...

ورأينا كيف اتسمت هذه الأزمة إجمالاً بملمحين أساسيين ، فمن ناحية ، نجد مجموعة من المؤلفات والأبحاث الدامغة ؛ ومن ناحية أخرى ، مجموعة من العقوبات الرادعة التي وصلت إلى حد الاغتيال أو الاستشهاد ... بل لقد امتد القمع إلى أناس لم يكتبوا كلمة وإنما كل مهنتهم هي التعليم ، وليس الكتابة الكاشفة ، كما رأينا كيف قام بعض الباحثين بنزع الأساطير بصورة باترة لا تترك مجالاً للمناقشة ، من قبيل أبحاث الأب ريشار سيمون ، والفريد لوازى ، ورودلف بولتمان ...

كما رأينا أن عبارة الحداثة تشير إلى جمهرة من الباحثين اللاهوتيين والمدنيين الذين يطالبون بتحديث النصوص الإنجيلية لتتفق مع الواقع العلمي والتاريخ المعاش ، وأن عبارة الأصولية قد ابتدعتها الأيادي العابثة حفاظاً على " أصول " قامت بالتلاعب فيها وبها وفقاً للأغراض والأهواء ، ووفقاً لمتطلبات الساعة من وقائع وأحداث ...

وبالتالي فمن غير المعقول بل ومن المرفوض قطعاً استخدام هذه العبارات على القرآن والإسلام حيث إن العلم والتاريخ - ولا نشير إلى الإيمان - يثبتان أن القرآن الكريم منزّل وأنه قد تم تثبيته بلا تحريف أو تغيير ، منذ أوحي به إلى سيدنا محمد ﷺ وسيظل كذلك حتى يوم القيامة ، فالله عز وجل هو الذي أنزله وهو حافظه .

واستخدام عبارة الحداثة بالنسبة للقرآن لا تستقيم مطلقاً فلا عداوة بين القرآن والعلم ، ولا تناقض بين كلمة من كلماته في أي مجال من مجالات الدين أو الدنيا . بل إن القرآن يدعونا إلى دوام قراءة الكتاب المسطور والكتاب المنظور ، أي إلى مداومة قراءة القرآن الكريم ومحاولة تأمل الكون والدنيا والطبيعة ، وكل ما يحيط بنا لفهمه ودراسته ...

واستخدام عبارة الحداثة بالنسبة للقرآن يفترض فيه التحريف والتناقض كما يفترض وجود المطالبة بتصويبه : وهو أمر مرفوض كلية لتنافيه مع الحقيقة ؛ لأن معطيات القرآن الكريم جميعها تصمد للتحليل العلمي ، بل هناك العديد من الآيات التي لم يصل إليها العلم في العصر الحديث من قبيل اكتشاف العلماء لمختلف مراحل تكوين الجنين ، وهو ما وصفه القرآن بدقة وبساطة موجزة لم يضف إليها العلم شيئاً ! بل هناك العديد من الآيات التي لم يصل إليها العلم بعد حتى يمكنه فهمها بحدود العقل والمنطق - وليس بالإيمان وحده - وذلك من قبيل المجال الغيبي ، فما أوتينا من العلم إلا قليلا ، فعلى الرغم من كل المنجزات العلمية المادية التي تم إنجازها حتى أيامنا هذه ، مايزال العلماء يقفون على أعتاب بداية استكشافهم لأولى معطيات أو لقشور عالم الغيب من قبيل الملكات الغيبية كتوارد الخواطر أو تأكدهم من وجود الروح ، أي إن القرآن لا يحثنا على العلم ، ويعتبره فريضة على كل مسلم ومسلمة فحسب ، وإنما يوضح لنا أن مجال العلم مفتوح ولا نهاية لحدوده ...

كما أن استخدام عبارة الأصولية في مجال الإسلام لا تستقيم أيضاً ومرفوضة إذ إنها تفترض وجود مثل ذلك التحريف الذي رأيناه في الأناجيل ، وبالتالي فهي تفترض تصلب رأي رجال الدين وإصرارهم على الحفاظ والدفاع عن نص عبثت به الأيادي على مر التاريخ : وهو أمر مستبعد وغير وارد ، لأن علماء الإسلام يتمسكون ويدافعون عن نص منزّل كريم . ومن هنا نخرج بالقطع بأن استخدام هاتين العبارتين وإلصاقهما بالقرآن والإسلام يعد تخريباً مغرضاً ومرفوضاً ، بل لابد من التصدي له

بكل وعي وإدراك حسماً لتلك الهجمة العلمانية والكنسية الشرسة التي تجاهد حالياً لعلمنة العالم الإسلامي والعربي في محاولة ضارية لاقتلاع الإسلام - خاصة في هذا العقد الأخير من القرن العشرين ، وفقاً لما حدده المجمع المسكوني الفاتيكاني الثاني عام ١٩٦٥ ، ووفقاً للخطة الخمسية التي أعلنها البابا يوحنا بولس الثاني في خطابه الرسولي " عشية الألفية الثالثة " [(١)] (١٤ / ١١ / ١٩٩٤) . وقد علقت عليه جريدة فيجارو الفرنسية الصادرة في اليوم التالي بأنه " بمثابة بيان للسياسة التي يجب أن تتبعها الكنيسة " لكي تبدأ الألفية الثالثة وقد تم توحيد الكنائس وتنصير العالم تحت لواء كاثوليكية روما ... وذلك رغم كل ما تعاني منه الكنيسة من كشف لا رجعة فيه ، ومن اتهامات أصبح من المحال مداراتها ...

كما أوضحنا حقيقة الخلفيات للعديد من الأحداث لنرى أنها مجرد منظومة تتكرر بمسميات مختلفة : الانشقاقات ، عصر التنوير ، الثورة الفرنسية ، الليبرالية ، الاشتراكية ، الشيوعية ، العصرية ، الحداثة ، الديمقراطية ، إلى ما لا نهاية من الأسماء بإزاء تلك المسميات ، وكلها تعني أو تتضمن محاولات للتحرر من الطغيان أو لكشف مغالطاته من جهة ، وعمليات قمع واضطهاد واغتيالات من جهة أخرى ، فرضاً للنفوذ واستحواذاً للسلطة حفاظاً على الكذبة الكبرى .

كما أشرنا من ناحية أخرى إلى العديد من المؤسسات التي تلجأ إليها الكنيسة في محاولتها الدعوب للتعتيم والسيطرة على آثار أزمة الحداثة إلا أن " النزيف الصامت " كما يقولون وابتعاد الأتباع بل وأعضاء الأكليروس أنفسهم قد أصبح من الظواهر التي تمثل الوضع الراهن ، الذي لم يعد من الممكن لأي قارئ أن يتغافل ما بنصوص أناجيله من مسالب تثبت قطعاً أن المسيحية الحالية محرّفة ، وليست هي تلك التي أتى بها عيسى ابن مريم . ويكفي أن نطالع هنا كيف أن بولس الذي لم ير يسوع ، والذي لقب نفسه رسولاً ، هو أول من قام بتأليه السيد المسيح ، وألغى العهد المنزّل الممثل في

---

(١) لقد تناولناه بالبحث في كتاب " الفاتيكان والإسلام " .

الختان ليقيم التعميد ، ثم نراه يقول ببساطة : " إن تغيرّ الكهنوت فبالضرورة يصير تغيرّ الناموس أيضاً ... فإنه يصير إبطال الوصية السابقة من أجل ضعفها وعدم نفعها . إذ الناموس لم يكمل شيئاً ولكن يصير إدخال رجاء أفضل ، به نقترب إلى الله " (رسالة بولس إلى العبرانيين ٧ : ١٢ - ١٩) بساطة ووضوح هما أقرب إلى الجبروت ، فكيف يمكن لمجرد إنسان حتى لو افترضنا جدلاً بأنه من الحواريين - وهو غير صحيح إذ لم ير يسوع : كيف يستبيح لنفسه تغيير الكهنوت ، أي الممارسة الشكلية ، ثم يستند إلى ذلك ويتذرع به ليغير الناموس والوصية السابقة ، أي ليغيرّ الشرع الذي أنزله الله ؟ ! ثم نراه بنفس البساطة والجبروت يعلن في رسالته الثانية لثيموثاوس أن الأناجيل ملهمة منزلة قائلاً : " كل الكتاب هو موحى به من الله ... (٣ : ١٦) !؟ وتتوارث البابوات هذه المقولة لتفرضها على الأجيال تباعاً .

كيف يستقيم كل ذلك التغير والتبديل والتعديل الذي رأيناه آنفاً والذي طالعناه للتو ، بل والذي تذخر به الأناجيل أو الكتاب المقدس برمته ، ولا مكان لذكره في مثل هذا البحث المحدود ، وكيف يستقيم كل ذلك وقول السيد المسيح في إنجيل متى : "لا تظنوا أني جئت لأنقض الناموس أو الأنبياء . ما جئت لأنقض بل لأكمل . فإني الحق أقول لكم إلى أن تزول السماء والأرض لا يزول حرف واحد أو نقطة واحدة من الناموس حتى يكون الكل ... (٥ : ١٧ - ٢٠) وقد أزالت الأيادي العابثة كل ما قاله تقريباً .

بل والأدهى من ذلك ، لقد أوضح علماء الحداثة أنه لا يوجد نص واحد في كافة الأناجيل المعتمدة أو المحتجبة يقول إن يسوع هو المسيح الذي كان اليهود ينتظرونه ، بل ولا حتى في التفاسير القديمة . كما أن يسوع لم يعترف بأنه المسيح إلا لعاهرة سامرية (أي يفترض ألا يتعامل معها) وهي مزواجة وتعيش في الزنا ، واعترف لها بأنه المسيح بينما كانت وحدها معه بلا أي شاهد آخر ، فقد ذهب الحواريون للبحث عن الطعام (يوحنا ٤ : ١ - ٣٦) ويتسأل العلماء من أين ليوحنا الذي كتب إنجيله في

مطلع القرن الثالث - كما تم إثبات ذلك حديثاً ، وليس في مطلع القرن الثاني أن يأتي بهذه المعلومة ؟! كما أوضحوا أن بداية تبشير يسوع تبدو وكأنه يبشر بنبأ سعيد ، بينما في نهاية تبشيره نراه يبشر بكارثة هي نهاية العالم أو يوم القيامة ، على أنها وشيكة الوقوع وفي حياة الحواريين ... وتتجدد الذكرى مع كل ألفية في محاولة كمهاء من جانب الكنيسة لتثبت صحة نصوصها وهو ما يتم تنفيذه حالياً ...

كما أوضحنا التذبذب الذي تتأرجح بينه الكنيسة في تحالفاتها المتتالية والمتضاربة حتى وإن خالف ذلك " الأصول " التي تدافع عنها بكل شراسة وصلف ، ومنها مصالحتها وتحالفها مع الماسونية ، ومع اليهود ، ومع السلطة المدنية لمجرد ضرب العدو ، أو العدو - البديل سواء أكان سياسياً أم دينياً ، وسواء أكان اسمه العلم ، أم اليسار أم الإسلام ...

فما يتم تنفيذه حالياً هو استغراس منظومة ثلاثية الأبعاد - بغض الطرف عن أية اعتراضات ، منظومة تتمثل في نظام عالمي سياسي واحد بزعامة أمريكا ومخابراتها المركزية ؛ ونظام عالمي ديني واحد تحت لواء كاثوليكية روما ؛ ونظام عالمي حضاري واحد هو النمط الغربي القائم على الانحلال والضياع ، حتى تسهل قيادة ما يطلقون عليه عبارة " القرية الصغيرة " ، أو " القرية الواحدة " !

وهذا النمط الغربي الذي ضج منه الغرب نفسه وهلع من عواقبه ، غارق في الإلحاد والانفلات بلا أية روابط ولا قيم ، واستباحة كل المحرمات الإنسانية والأخلاقية ، والجري وراء البدع ، أياً كانت ، وسرعة الاستهلال والتغيير في محاولة يائسة لملء الفراغ الذي تسببت فيه المؤسسة الكنسية بالجانب الأكبر بإلغائها مطلق وجود الله عز وجل . وهو نمط قائم - كما أوضح علماء الحداثة - على كذبة كبرى ... والكذب مهما طال مداه ينكشف قطعاً فالحق من الله .

وحيال كل ماتقدم ، وكل ما يجتاح العالم من محن هي أحوج ما تكون لأن تتكاتف جميعها لحلها والعمل على إعمار الأرض في سلام عادل ، أليس من الأكرم

لهذه المؤسسة الكنسية أن تنتهز فرصة " عام الاعتراف " الحالي الذي حدده البابا في خطاب " عشية الألفية الثالثة " لتعترف بتاريخها الملطخ المدرج بالدماء منذ وفاة عيسى ابن مريم حتى يومنا هذا ، ومروراً بكل من يمثلون الحداثة أو الانشقاق من أريوس ومولنيوس والبجوميل والكاتار والبروتستانت والكاثوليك وضحايا محاكم التفتيش واليهود ومجازر المسلمين في الأندلس والبوسنة والهند ورواندا وعلى كل السطيحة الأرضية ؟! أليس من الأكرم والأبسط أن تعترف بحقيقة أن الإسلام هو الدين التوحيدي المصوب والمكمل لرسالة التوحيد الواحدة التي بدأت بالوصايا العشر على موسى عليه السلام ، وعندما حاد اليهود عنها وعادوا للوثنية وقتل الأنبياء بغير الحق ، أتى عيسى عليه السلام من " أجل خراف إسرائيل الضالة " وعندما عادت هذه "الخراف" إلى الكفر والوثنية وحادت عن رسالة التوحيد وألّهت المسيح وأقامت بدعة التثليث وغيرها ، أتى سيدنا محمد ﷺ مصوباً وخاتماً لرسالة التوحيد ؟!

إن الإسلام في وضوحه وبساطته التي يدركها الكبير والصغير قائم على الشهادة بالتوحيد ، بأنه لا إله إلا الله ، وعلى الإيمان بعالم الغيب والاعتراف بكل الأنبياء والتنزيل السابق لنفس رسالة التوحيد . والإسلام هو الشهادة بوحدوية الله عز وجل والاستقامة ويعلمنا القرآن الكريم ﴿ **إن الدين عند الله الإسلام** ﴾ (آل عمران/١٩)، وأنه لا إكراه في الدين ، بل إنه يترك للإنسان حرية الاختيار ﴿ **فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر** ﴾ (الكهف /٢٩) ... فهذا الاختيار لن يضير الله سبحانه وتعالى في شيء ... ورغم هذا الاختيار فهو يوضح للإنسان أن ﴿ **ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فقد ضل ضلالاً بعيدا** ﴾ (النساء / ١٣٦) ، ﴿ **وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار** ﴾ (الآية- البقرة/٢٥) ... أي أنه عز وجل يحدد لنا الطريق ويوضح لنا عاقبة كل منهما . وهنا لايسعنا إلا أن نسأل أهل الكتاب لم يكفرون بآيات الله ، ولم يلبسون الحق بالباطل ، ولم يصدّون عن سبيل الله ؟ ... ﴿ **يا أهل الكتاب لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وأنتم**

تعلمون ﴾ ؟ (آل عمران / ٧١) .

وما أكثر الآيات التي أشارت إلى كل ما تمخضت عنه أزمة الحداثة في وضوح غريب لا لبس فيه ، بل هي بالقطع آيات سباقة لسلسلة علماء الحداثة ، نذكر منها على سبيل المثال : ﴿ **من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه** ﴾ (النساء / ٤٦)؛ ﴿ **يحرفون الكلم عن مواضعه ونسوا حظاً مما ذكروا به** ﴾ (المائدة / ١٣) ؛ ﴿ **وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ماعقلوه** ﴾ (البقرة / ٧٥)... أي إن القرآن الكريم قد أتى كاشفاً حتى بمختلف أنواع التحريف الذي تم ، فذلك الحظ أو الجزء الذي نسوه في تحريفهم هو الذي دلّ الباحثين في أعمالهم الكاشفة ! لذلك يقول القرآن الكريم : ﴿ **إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب يلعنهم الله** ﴾ (البقرة / ١٥٩) .

وذلك الذي يحتويه القرآن من أدلة قاطعة على التحريف والتبديل وتلبيس الحق بالباطل والصد عن سبيل الله والتكتم على الحق والتعتيم عليه ، إلى جانب كل ما يحتوي عليه من هدى للناس وإرشاد لهم في عبادتهم وفي حياتهم الدنيا ، هو الذي جعل الكنيسة تتصدى له ، لتكون كل ترجمة تتم للقرآن محرّفة مغلوطة لتنتفي عنه صفة التنزيل وتغرقه بكل ما بالأناجيل من مسالب .

فأول ترجمة لاتينية للقرآن لم تظهر إلا في القرن الثاني عشر ، أي بعد خمسة قرون تقريباً من ظهور الإسلام ، وقد تمت بناء على مبادرة من البابا بطرس المبجل وتحت إشراف أسقف ديركلوني بفرنسا . وهنا يقول الأب روبير كاسبار : " **إن هذه الترجمة وكل الترجمات التي تلتها لم تكن لها أي هدف آخر سوى أن تكون الأساس لتوجيه المزيد من الإدانات ضد القرآن ... وتلك الإدانات التي امتدت سلسلتها على مدى قرون تتناثر عليها بعض أشهر الأسماء** " (مجمع الفاتيكان الثاني والحوار مع المسلمين صفحة ٢٠٩) . وما أكثر هذه الأسماء الشهيرة وكان آخرها - حتى هذا التاريخ - هو المستشرق جاك بيرك بكل ما أجراه من تحريف وكل ما

أضفاه من إسقاطات مغلوطة في ترجمته [١] ...

ويقول المستشرق الفرنسي الآخر ، رجيس بلاشير عن البابا بطرس المبجل : "وكان طلبه لترجمة القرآن استمرار لروح الحروب الصليبية ، ومن جهة أخرى لحاجته إلى ما يمحو به أية آثار مازالت عالقة بذهن المسلمين الأسبان الذين تم تنصيرهم حديثاً ... ويبدو أن الترجمة في مدينة توليدو لم تكن أمينة بالمرة وغير كاملة " (مقدمة ترجمته للقرآن صفحة ١٠) ... ولا يعني ذلك أن ترجمته بريئة خالية من الأغاليط ، لكنه ذراً للرماد في الأعين .

وكل هذا الخط المتواصل المتوارث من الترجمات المغلوطة لمعاني القرآن الكريم هو الذي دفع الأب روبير كاسبار إلى أن يقول في نفس المرجع السابق : " **إن الغرب لم يفهم الإسلام على حقيقته أبداً ، بل ولم يحاول ذلك مطلقاً ... ولعل ذلك يرجع أساساً إلى أن الغرب المسيحي قد اكتفي لمدة قرون طويلة بتلطيخ الإسلام ومؤسسه بأسخف الأقوال ، دون حتى أن يكلف نفسه عناء دراسة هذه العقيدة** " .

ولا يسع المجال هنا لذكر كل ما يبلغنا به القرآن الكريم من كشف لما تم من تحريف وتلبيس للحق بالباطل ، أو كل ما يبلغنا به من تحريم للشرك به ، لكننا نتوجه إلى كل باحث عن الحق ... إلى كل إنسان يحترم آدميته ويحترم الرسالة التي خلقنا الله سبحانه وتعالى من أجلها لنخلفه على الأرض لإعمارها وإصلاحها وتغليب الخير على الشر ... أليس من الأكرم للعالم أجمع أن تكف الكنيسة عن محاربة الإسلام ومحاولة اقتلاعه ؟ أليس من الأكرم للعالم أجمع أن تعترف الكنيسة بكل ما قامت به لتشويه الإسلام بدلاً من أن تواصل نفس المسيرة السوداء تحت مسمى جديد هو الحوار: فالحوار في نظر البابا يوحنا بولس لثانى يعني "فرض الارتداد والدخول في سر المسيح" [٢] ، كما أوضح ذلك مراراً في خطابه الرسولي المعنون "رسالة الفادي"

---

(١) تناولنا ترجمته هذه في بحث بعنوان : " ترجمات القرآن إلى أين ؟ وجهان لجاك بيرك " .

(٢) تناولنا معنى ذلك الحوار في بحث صغير بعنوان : " التعايش السلمي بين المسلمين وغير المسلمين " .

وغيرها من الخطب الرسولية ، بينما الحوار في الإسلام يعني الوصول إلى الحق ؟ !

أليس من الأكرم للعالم أجمع أن تعترف الكنيسة بخطأ موقفها من الإسلام والمسلمين مثلما اعترفت بخطأها تجاه اليهود بدلاً من الإصرار على التلاعب لاستبعاد المسلمين من نسل سيدنا إبراهيم ، كما فعلت في نص البيان الصادر عن مجمع الفاتيكان الثاني عام ١٩٥٦ ، وبدلاً من ذلك الشعار المخادع الجديد الذي تطالب بمقتضاه " أن نتناسى الخلافات التي بيننا لنعيش في سلام " في حين أن الخلاف الذي بيننا لا يمكننا تناسيه فهو خلاف بسبب تحريف رسالة التوحيد ، وبسبب التثليث ، وبسبب الشرك بالله عز وجل فكيف نتناسى ذلك أو نغض الطرف عنه إلا أن المقصود من هذا المطلب هو التذرع بالتسامح لتتم عملية التنصير والتغريب واقتلاع الدين والهوية بلا مقاومة تذكر ؟!

لذلك نتوجه إلى كل باحث عن الحق ، وإلى كل إنسان أمين لا يبغي إلا وجه الله سبحانه وتعالى : أليس من الأكرم للعالم أجمع أن تكشف الكنيسة عن كل تلك الآيات التي تشير إلى مجيء سيدنا محمد ﷺ ، فهو مذكور في التوراة والإنجيل كما يقول القرآن الكريم ، وكما أثبت ذلك العديد من رجال اللاهوت وعلماء الحداثة ؟ فإظهار هذا الحق وحده سيكون هو الدليل على أن تلك النصوص كانت فعلاً منزّلة قبل التلاعب فيها وبها ، فالرسول ﷺ ، ذلك **﴿ النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل ﴾** (الأعراف / ١٥٧) هو نور الحق الذي بشر به عيسى ابن مريم ، وهو روح الحق الوارد بالكتاب المقدس ، واستبعاده هو الكذبة الكبرى التي اقترفتها الأيادي العابثة بالكنيسة ...

كشف بأهم المراجع

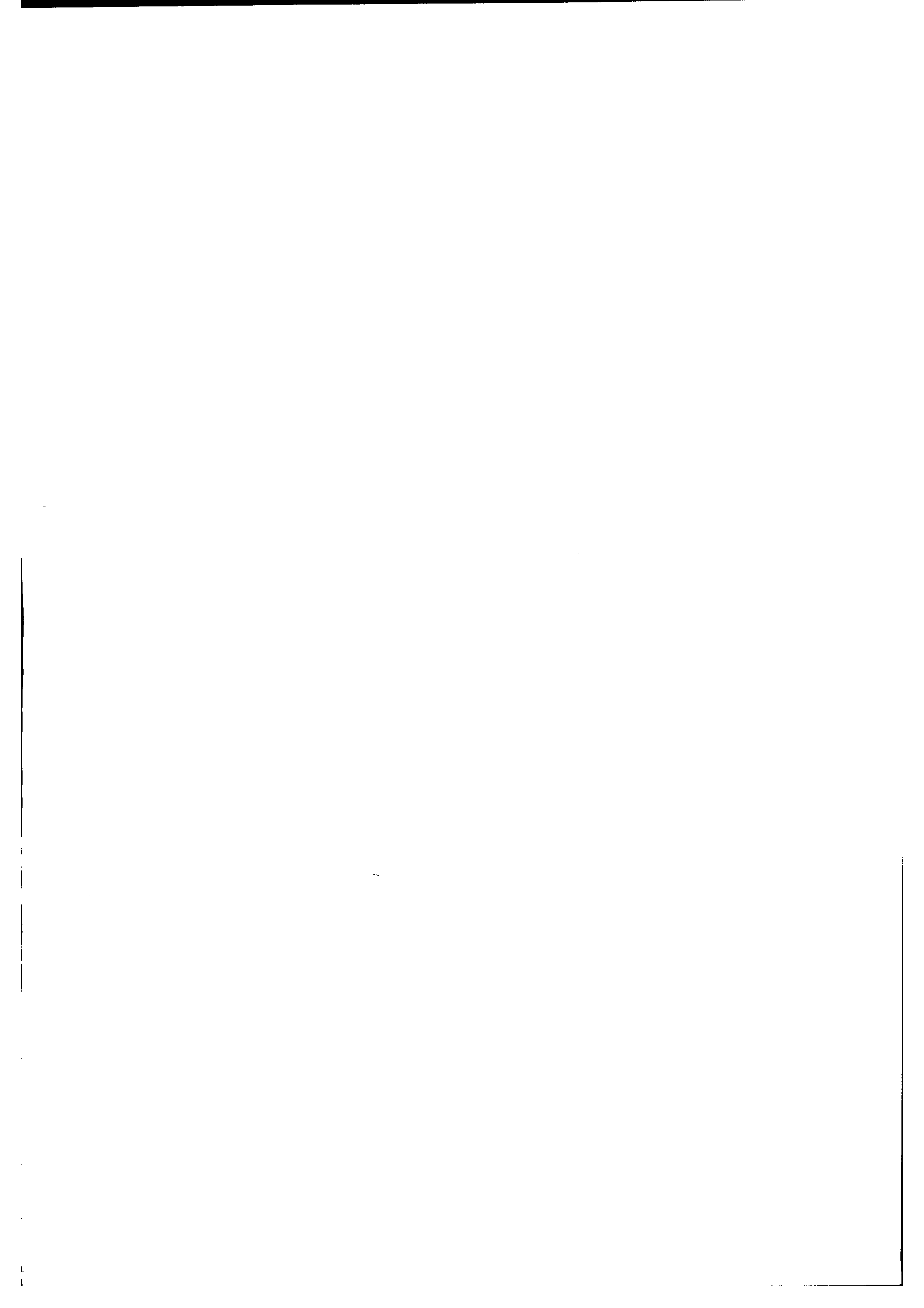
Balandier . G. : Anthropologie politique , Paris , 1967 .
Bottero , J. : L'Epopée de Gilgames , Gallimard , Paris , 1992 .
Bucaille , M. : La Bible , le Coran et la Science , Seghers , Paris , 1980 .
Bultmann , R. : Histoire de la Tradition synoptique , Le Seuil , Paris , 1973 .
Casanova , A. : Vatican II et l'évolution de l'Eglise , ed . Sociales , Paris , 1969 .
Chabot , J. - L. : La doctrine sociale de l'église , Paris , 2e.ed . , 1992 .
Danielou , J. : Les Manuscrits de la mer Morte et les origines du christianisme , ed . de l'Orante , Paris , 1974 .
Delumeau , J. : La peur en Occident , Paris , 1991 .
Drewermann , Eu. : Fonctionnaires de Dieu , Albin Michel , Paris , 1993 .
Dupont - Sommer , D. : Trente années de recherches sur les manuscrits de la mer Morte , (1947-1977) . Institut de France , Academie des Inscription et belles - lettres , 1977 .
Duquesne , J . : Jésus , Desclée de Brouwer / Flammarion , Paris , 1944
Favret , J. : Le traditionalisme par excès de modernité , in " Archives européennes de Socialisme vol. VIII , 1967
Ferrer - Benimeli , J. : Massoneria e Chiesa Cattolica , Roma , 1982
Garaudy , R. : Intégrismes , Belfond , Paris , 1990
Guignebert , : Modernisme et tradition Catholique en France , Paris , 1908
Houtin , A. : Histoire du modernisme Catholique , Paris , 1913
- - : La question biblique chez les Catholiques de France au XXe . siècle , Paris , 1906
Latreille , A. : L'Eglise Catholique et la Révolution Française , Paris , 1946
Lefébvre , H. : Introduction à la Modernité , ed . de Minuit , Paris , 1962 .
Lefranc, E. : Les conflits de la science et de la Bible , Paris , 1906 .
Lelong , M. : L'Islam et l'Occident , Albin Michel , Paris , 1982
Loisy , A. : Mémoires pour servir à l'histoire religieuse de notre temps , 3vol. , Paris , 1930-1931
Loisy , A. : L'Evangile et l'Eglise , Macon Bellevue , Paris , 1904
Machelon , J. - P. : Pie XII et la Cité , Paris , 1988
Marc - Bonnet , H. : La papauté contemporaine , P.U.F. , Paris , 1971
Marx , K. : Introduction à la critique de la philosophie de droit de Hegel , trad. Costes , oe. comcpl. T. I, Paris , 1927
Messadié , G. : L'Homme qui devint Dieu , Robert Laffont , Paris , 1989
Montclos , CH. de : Les Voyages de Jean - Paul II, dimensions sociales et politiques , Paris , 1990
Nobécourt , J. : Le Vicaire et l'histoire , Paris , 1964
Paul , A. : Petite Bibliothèque des sciences bibliques , Desclée , Paris , 6 vol. , 1981-1985
- - : Le Fait biblique , ed. du cerf , Paris , 1979

Poulat , E . : Histoire , Dogme et critique dans la crise moderniste , Casterman , Paris-Tournais , 1979
- - : Integrisme et Catholicisme intégral . Un Reseau secret international : La Sapinière , 1909-1921 , Casterman , Paris-Tournais , 1969
- - : Catholicisme , démocratie et socialisme , Casterman , Paris; 1977
Riccardi , A. : Le Pouvoir du Pape , de Pie XII à Paul VI , Rome , 1988
Rifaux , M . : L'agonie du Catholicisme , Paris , 1905
- - : Les conditions du retour au Catholicisme ; enquête philosphique et religieuse , Paris , 1907
- - : La Crise de foi Catholique , Paris , 1907
Rivière , J. : Le Modernisme dans l'Eglise , Letouzey et Ane , Paris , 1929 , 589 pp.
Sabatier , A. : Les Modernistes , Paris , 1909
Schweitzer , A. : Le secret de la vie de Jésus , Albin Michel , Paris , 1961
Segundo , J. L. : Le Christianisme de Paul , Le Cerf , Paris , 1988
Weiss , A. M. : Le péril religieux , L. Collin , Paris , 1906

ب- كشف بأهم القواميس والموسوعات :

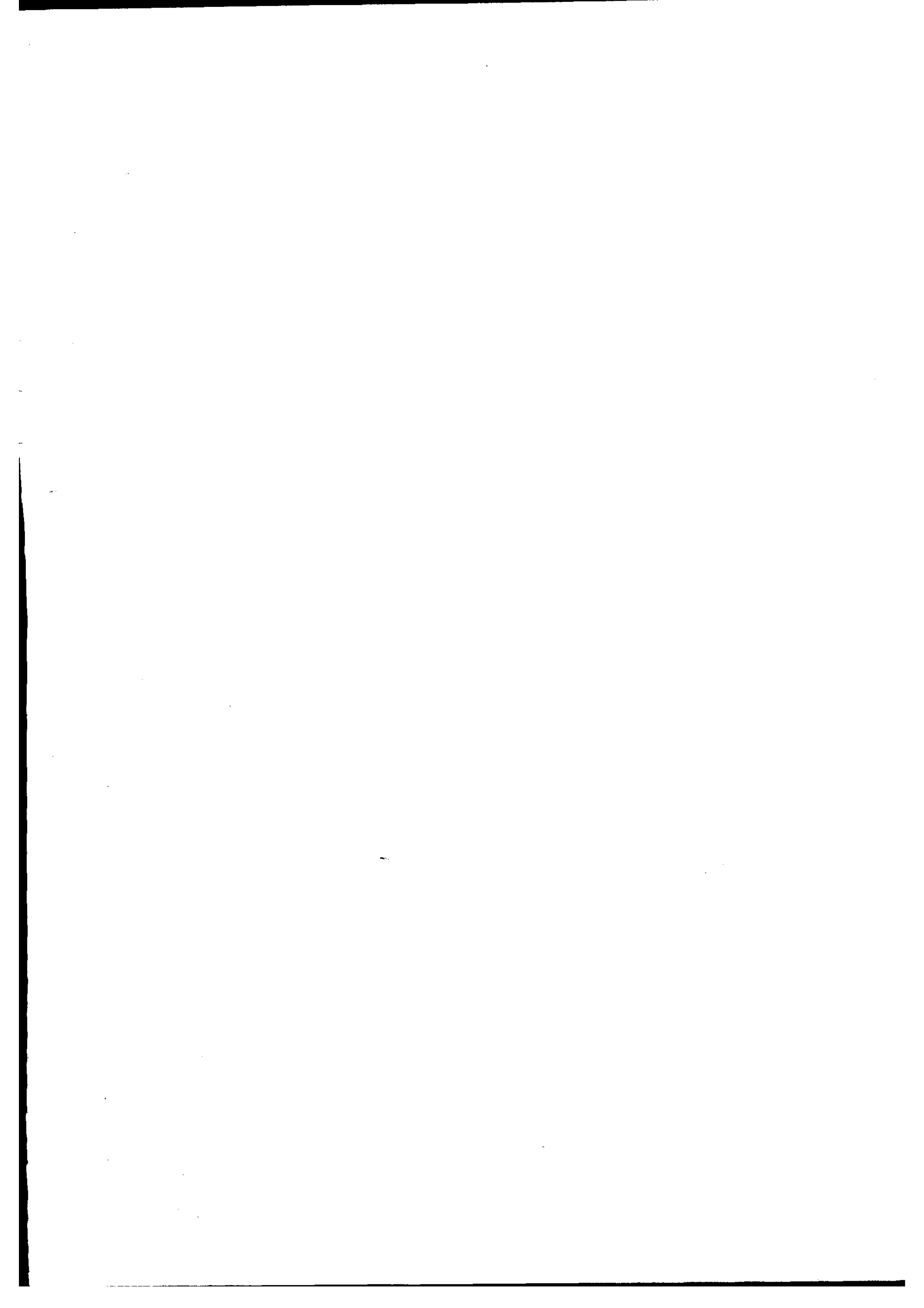
Catholicisme. Hier , Aujourd'hui , Demain. ed ; Letouzey et Ane , Paris , 1956
Dictionnaire Historique de la langue française , Robert , Paris , 1992 , 2 vol.
Dictionnaire Historique de la Papauté , Fayard , Paris , 1994
Dictionnaire Encyclopédique Quillet , Paris , 1969 , 8 vol.
Dictionnaire de la Langue Francaise , Robert , Paris , 1994 , 9 vol.
Dictionnaire de Théologie Catholique , Letouzey et Ane , Paris , 1962
Encyclopedia Unversalis , Paris , 1985 , 20 vol.
Grande Encyclopédie Larousse , Paris , 1975 , 20 vol.

الملاحق



كوانتاكورا (*) Quanta Cura

* شاع استعمال الكلمة الأولى من كل خطاب رسولي كاسم لهذا الخطاب وتصدر هذه الخطابات باللغة اللاتينية ، فكلمة " كوانتاكورا " هي الكلمة الأولى لهذا الخطاب .



خطـاب رسـولي للبابـا بيـوس التاسـع (١٧٩٢-١٨٧٨) ، صـادر في١٨٦٤/١٢/٨، هاجم فيه الاشتراكية والعلوم الحديثة وأكد استقلالية الكنيسة أمام الدولة . ومما ورد فيه : " .. إن كل الذين سبقونا في هذا المنصب ، حارسو الديانة الكاثوليكية والمتقمون لها وللحق والعدالة ، شديدو الحماس في دفاعهم عن خلاص البشر ، ولم يهتموا بشيء أكثر من اهتمامهم باكتشاف وإدانة كافة الهرطقات وكل الأخطاء المخالفة لإيماننا الإلهي ولعقيدة الكنيسة الكاثوليكية ؛ وكثيراً ما أثارت هذه الأخطاء العواصف العاتية على المجتمع وعلى الكنيسة وجلبت الكوارث المؤسفة ..

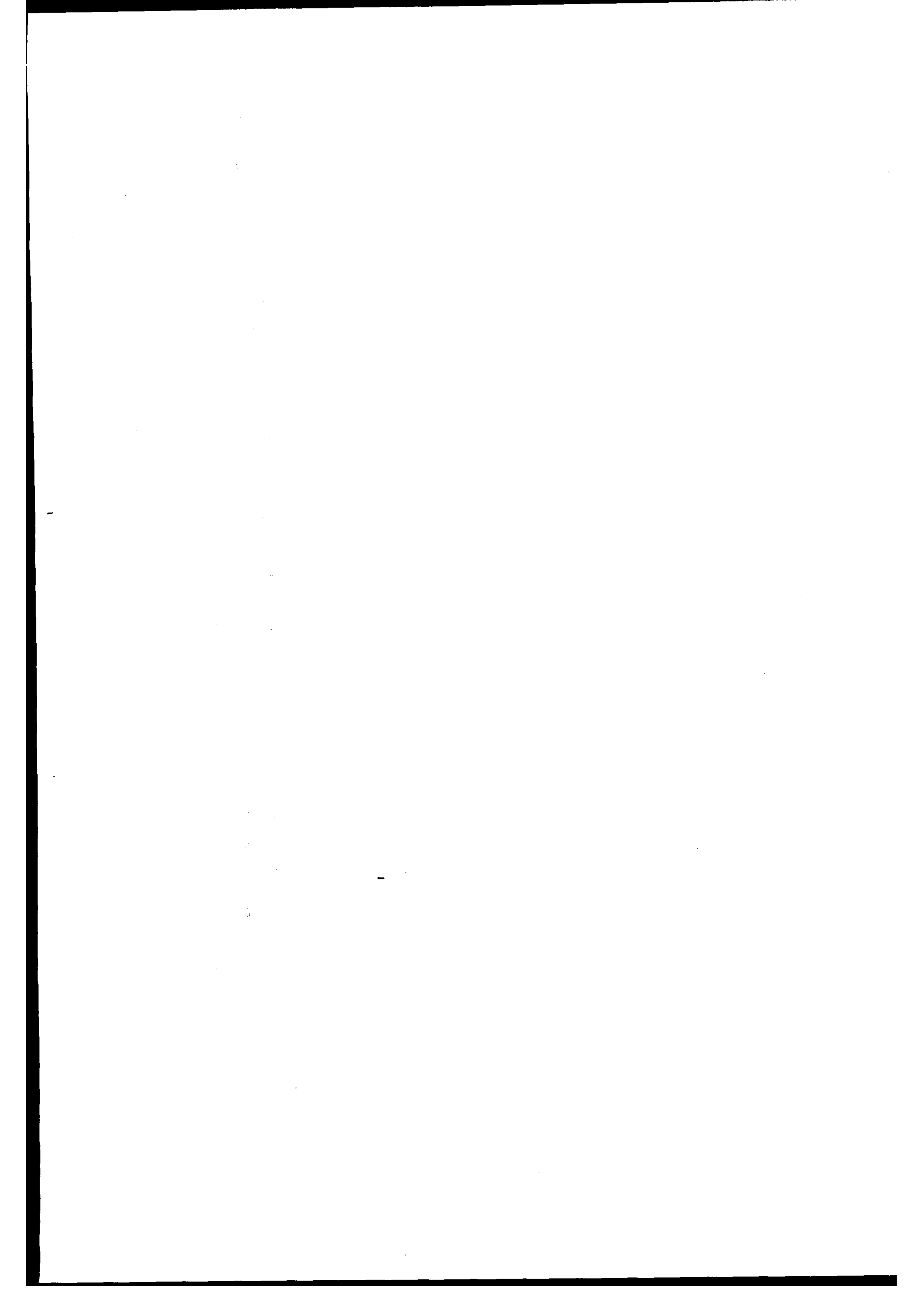
" وقد سبق لنا أن قمنا في العديد من الخطب والرسائل السابقة بإدانة الأخطاء السائدة في هذا العصر الحزين ، وخاصة في الخطاب الرسولي الصادر في١٨٤٦/١١/٩ وفي ١٨٥٤/١٢/٩ أو في ١٨٦٢/٦/٩ ... أما اليوم فيقوم البابا بإدانة المذهب الطبيعي **Naturalisme** كما يدين حرية العقيدة ، وخاصة حرية الإعلان عنها علناً أو من خلال الكلمة الشفهية أو المطبوعة دون موافقة الكنيسة ؛ لأنهم بذلك لا يدركون أنهم ينشرون حرية الضياع .. إنهم يستبعدون الدين لينشروا الشيوعية والاشتراكية بدلاً عنه .. كما أنهم يطالبون بإخضاع السلطة الدينية الإلهية إلى السلطة المدنية خاصة فيما يتعلق بالخطب الرسولية أو الإدانات التي تقوم بها اللجان الدينية المختصة ، قائلين : " إن السلطة الكنسية ليست إلهية ولا يجب تمييزها واستقلالها عن السلطة المدنية ، وأن هذا التمييز وهذا الاستقلال لا يمكن أن يتحقق دون أن تقوم الكنيسة باجتياح الحقوق الأساسية للسلطة المدنية والاستحواذ عليها " ! لذلك ندين ونطالب بل ونأمر كافة أبناء الكنيسة الكاثوليكية أن يعتبروا هذه المطالب مرفوضة ، ومحظورة ، ومدانة .

ثم وجه حديثه إلى الأساقفة قائلاً : " لا تنسوا أن تعلّموا أن السلطة الكنسية ليست ممنوحة من أجل إدارة هذا العالم فحسب وإنما لحماية الكنيسة أساساً ، وأنه لا يوجد

ما هو أكثر نفعاً لرؤساء الدول والملوك من أن ينصاعوا لكلمات القديس البابا فليكس الحكيم الشجاع (ترأس البابوية من ٢٦٩ إلى ٢٧٤م) التي وجهها للملك زينون ، وهي أن يترك الكنيسة الكاثوليكية تحكم نفسها بقوانينها وألا يسمح لأحد بأن يضع العراقيل أمام حريتها ..

ويلي ذلك موجزاً بأهم المواد التي أدانها البابا بيوس التاسع في خطاباته المختلفة ومنها إدانة : مذهب الطبيعية ، والعقلانية المطلقة ، والعقلانية المعتدلة ، كما أدان مطلب العلماء بعدم تدخل الكرسي الرسولي ضد تقدم العلوم والأبحاث العلمية ، وحرية العقيدة ، والاشتراكية ، والشيوعية ، والجمعيات السرية ، وخاصة الماسونية ، كما أدان أي اتهام موجه للكنيسة وحقوقها المطلقة ، والمطالبة باستبعاد رجال الدين عن الشئون الدنيوية ، وأدان مقولة " إن مذهب الكنيسة الكاثوليكية يتعارض مع منفعة المجتمع الإنساني ومصالحه " ، وكذلك رفض الاتهامات الموجهة لعلم الأخلاق المسيحي ، ورفض مقولة " أن المسيح لم يقل شيئاً عن قدسية الزواج " ، كما رفض الاتهامات الموجهة ضد سلطة البابا ، وأدان الليبرالية الحديثة التي تطالب بالمعايشة مع الديانات الأخرى ، وفكرة أنه يتعين على البابا في روما أن يتصالح ويتوائم مع التقدم والليبرالية والحضارة الحديثة .

(اجتماع الكرادلة السري)



خطاب رسولي يتضمن قائمة بثمانين خطأً - في نظر البابا - من بين مايراه من الأخطاء المعاصرة المتعلقة بانتقاد الكنيسة الكاثوليكية . وقد أصدره بيوس التاسع ونشره كملحق للخطاب المعنون " كوانتاكورا " الصادر في١٨٦٤/١٢/٨ . ولقد مرت معظم بنود هذه القائمة بلا احتجاج يذكر ، إلا أن آخر أربعة بنود قد أثارت صراعات عنيفة إذ كانت تعتبر حرية العقيدة للأقليات غير الكاثوليكية من الأخطاء الجسيمة ، وكذلك الدولة الطائفية ، والحرية المطلقة للصحافة ، والتعبير عن الرأي ، وزعم أن البابا يمكنه المصالحة مع التقدم والحضارة العصرية .

وقد أدت المعارضة التي لاقاها البابا عقب الإعلان عن هذا الخطاب إلى قيامه بالدعوة لانعقاد مجمع مسكونيَ لإقرار هذه البنود وإقرار معصومية البابا من الخطأ . وهو ما عرف باسم " مجمع الفاتيكان المسكوني الأول " الذي بدأ الإعداد له منذ مطلع ١٨٦٥ وتم افتتاحه يوم ٨ ديسمبر ١٨٦٩ .

ويتم تقسيم السيلابوس إلى عشرة محاور إجمالية ، يتضمن كل محور منها عدد متفاوت من البنود .

١- المذهب الطبيعية والعقلانية المطلقة :

١- لا يوجد أي إله أعلى يتمتع بالحكمة والعناية الإلهية ومستقل عن عموم الأشياء ؛ إن الله هو نفس الشيء كالطبيعة وبالتالي فهو خاضع للمتغيرات . ومن هنا فإن الله يتكون في الإنسان وفي الطبيعة وكل الكائنات هي الله ولها نفس خاصيّته . إن الله هو شيء واحد ولا يوجد أي فرق بين الفكر والمادة ، الضرورة والحرية ، الحق والباطل ، الخير والشر ، العادل وغير العادل .

٢- لابد من إنكار أي تأثير لله على البشر وعلى العالم .

٣- لا يقع على العقل البشري أن يعتد بالله ، فالعقل وحده هو الحَكَم بين الصواب والخطأ ، وبين الخير والشر ، وهو قانون نفسه ، ويكفيه الرجوع

لقواه الطبيعية ايجلب الخير للبشر وللشعوب .

٤- كل الحقائق الدينيــة مشــتقة مــن العقــل البشــري ، وبالتــالي فــالعقل هــو القانون الأعلى الذي وفقاً له يمكن للإنسان الحصول على معرفــة الحقــائق أيــاً كانت.

٥- إن الكشف الإلهــي غــير كــامل وبالتــالي فهــو خــاضع للتقــدم المتواصــل واللانهائي لتطور العقل البشري .

٦- إن الإيمان بالمسيح يتعــارض مــع العقــل البشــري والكشــف الإلهــي ليــس عديم الفائدة فحسب ولكنه يضر بكمال الإنسان .

٧- النبــوءات والمعجــزات الــواردة في الكتــب المقدســة عبــارة عــن أســـاطير لشعراء ، وأسرار العقيدة المسيحية هي نتيجة لأبحاث فلسفية ؛ والعهد القديــم والجديد مليء بالادعاءات الأسطورية ويسوع المسيح نفسه ليس إلا أسطورة.

٢- العقلانية المعتدلة :

٨- بما أن العقل البشري يســاوي الديــن فــإن العلــوم اللاهوتيــة يجــب أن تتــم معاملتها بنفس الأسلوب كالعلوم الفلسفية .

٩- كــل عقــائد الديـــن المســيحي بــلا اســتثناء هــي مــن العلــوم الطبيعيـــة أو الفلســفية ؛ والعقل البشري المزوّد بالثقافة التاريخية البسيطة يمكنــه بقــواه الطبيعية ووفقاً لمبادئــه التوصــل إلى معرفــة حقيقيــة لكافــة العقــائد ، حتــى أخفاها ، شريطة أن تعرض هذه العقائد على العقل نفسه كموضوع .

١٠- كما أن الفيلسوف يختلف عن الفلسفة ، فمن حقه بل ومــن واجبــه أن يخضع للسلطة التي يرى أنها عادلة ؛ أما الفلسفة فلا يمكنهــا ولا يجــب أن تخضع لأية سلطة .

١١- إن الكنيسة لا يتعين عليها فحسب ألا تتدخل أبداً ضد الفلسفة ، وإنمــا عليها أن تتحمل أخطاءها وأن تترك لها القيام بعملية التصويب .

١٢- إن قرارات الكرسي الرسولي واللجان الرومية تعوق التقدم الحر للعلوم.

١٣- إن المنهج والمبادئ التي صاغ علماء اللاهوت بمقتضاها اللاهوت لم تعد لها أية صلة بضرورات زماننا ولا بتقدم العلوم .

١٤- يجب الاهتمام بالفلسفة دون مراعاة للكشف الغيبي .

٣- اللاتفريقية والخلاصية :

١٥- من حق كل إنسان أن يختار ويمارس الدين الذي يراه حقاً وفقاً لمفاهيم عقله .

١٦- يمكن للبشر العثور على طريق الخلاص الأبدي والحصول على الخلاص الأبدي بممارسة أي دين .

١٧- يجب الوثوق في الخلاص الأبدي لكل الذين ليسوا في كنيسة يسوع .

١٨- البروتستانتية ليست سوى شكل مختلف لنفس الدين المسيحي وهو شكل يؤدي إلى إرضاء الله مثلما في الكنيسة الكاثوليكية .

٤- الاشتراكية ، الشيوعية ، الجمعيات السرية ، والإنجيلية ، والدينية - التحررية :

تمت إدانة هذه الآفات بأحد العبارات في الخطاب الرسولي " كوي بلوريبوس " ١٩٤٦/١١/٩ ؛ وفي خطبة " كويبوس كوانتسكيه " ١٨٤٩/٤/٢٠ ؛ وفي الخطاب الرسولي " نوتيس إت نوبسكوم " ١٨٤٩/١٢/٨ ؛ وفي خطبة "سنجولاري كوادام" ١٨٥٤/١٢/٩ ؛ وفي الخطاب الرسولي " كوانتو كوتفيشيامور موروري " ١٨٦٣/٨/١٠ .

٥- أخطاء متعلقة بالكنيسة وبحقوقها :

١٩- الكنيسة ليست مجتمعاً حقيقياً وكاملاً مطلق الحرية ولا تنعم بحقوق خاصة ودائمة منحها لها مؤسسها الإلهي ، وإنما يتعين على السلطة المدنية أن تحدد ماهية حقوق الكنيسة والحدود التي يمكنها ممارستها داخلها .

٢٠- قوى الأكليروس لا يجب أن تمارس سلطاتها بدون إذن وموافقة الحكومة المدنية .

٢١- الكنيسة لا تملك سلطة التحديد العقائدي بأن ديانة الكنيسة الكاثوليكية هي الديانة الوحيدة الحقيقية .

٢٢- إن التزام الخضوع الذي يربط السادة والكتّاب الكاثوليك محدد بالأشياء التي اقترحها البابا كعقائد وأنه يتعين على الجميع تصديقها .

٢٣- إن بابوات روما والمجامع المسكونية قد تخطت حدود سلطاتها واستولوا على حقوق الأمراء بل وأخطأوا في تعريف أشياء متعلقة بالإيمان والعادات.

٢٤- إن الكنيسة لا يحق لها استخدام العنف ؛ وليس لها أي سلطان زماني مباشر أو غير مباشر .

٢٥- وإنه بخلاف السلطة المخولة للأسقف ، هناك سلطة زمانية قد منحتها له السلطة المدنية ضمناً أو بالتحديد ، وأنه يمكن سلبها وفقاً لرغبة السلطة المدنية .

٢٦- إنه لا يحق للكنيسة لا شرعاً ولا قانوناً الاقتناء والملكية .

٢٧- إنه يجب استبعاد القادة المقدسون للكنيسة وبابا روما كلية من أية إدارة أو ملكية للأشياء الزمانية .

٢٨- إنه غير مسموح للأساقفة نشر حتى الخطب الرسولية بدون موافقة الحكومة .

٢٩- إنه يجب إلغاء الامتيازات التي منحها بابا روما إن لم تكن الحكومة هي التي طلبتها .

٣٠- إن الكنيسة ورجال الأكليروس يستمدون حصانتهم من القانون المدني.

٣١- إن القانون الكنسي للأشياء الزمانية لرجال الأكليروس سواء مدنياً أو عقوبياً يجب أن يلغي تماماً دون الرجوع إلى الكرسي الرسولي ورغم ادعاءاته .

٣٢- إن الحصانة الشخصية التي بموجبها يعفى رجال الأكليروس من التجنيد يمكن إلغاؤها دون المساس بحق العدالة والمساواة ؛ إن التقدم المدني يطالب بهذا الإلغاء خاصة في مجتمع تم تكوينه في نظام ليبرالي .

٣٣- إنه لا يحق للسلطة الكنسية إدارة تعليم الحقائق اللاهوتية بزعم الحق المطلق .

٣٤-.إن منصب الذين يقارنون بابا روما بأمير ليبرالي يمارس سلطة الكنيسة العالمية مذهب قد ساد في القرون الوسطى .

٣٥- إنه لا يوجد ما يمنع من نقل البابا والأسقفية من مدينة روما إلى أسقفية ومدينة أخرى بقرار مجمعي أو باتفاق من الشعوب .

٣٦- إن تحديد أي مجمع قومي لا يقر أي مناقشة أخرى ، وإن الإدارة المدنية يمكنها مناقشة أي موضوع في هذه الحدود .

٣٧- إنه يمكن إقامة كنائس محلية منفصلة عن سلطة البابا ومستقلة عنه تماماً.

٣٨- إن الكثير من القرارات العشوائية المتحيزة للبابوات الرومان قد أدت إلى انقسام الكنيسة الشرقية والغربية .

٦- أخطاء متعلقة بالمجتمع المدني في حد ذاته أو في علاقاته بالكنيسة :

٣٩- إن الدولة أصل ومصدر كل القوانين وبالتالي فهي تنعم بحق لا تحده أية حدود .

٤٠- إنه يحق للسلطة المدنية ، حتى حينما يتولاها أمير غير مؤمن ، ممارسة سلطة غير مباشرة وسلبية على الشئون المقدسة ؛ وأنه من حقها المتابعة القانونية والاتهام بالتعسف .

٤١- إنه في الصراع بين السلطتين فإن السلطة المدنية هي الراجحة .

٤٢- إن السلطة الدنيوية من حقها تخطي وإلغاء الاتفاقيات التي يعقدها الكرسي الرسولي الخاصة باستخدام الحقوق المتعلقة بحصانة الأكليروس

دون موافقة الكرسي الرسولي بل ورغم ادعاءاته .

٤٣- إن السلطة المدنية يمكنها أن تتدخل في الأشياء المتعلقة بالدين والعادات والنظام الروحي ، وإنه يمكنها الحكم على التعليمات التي ينشرها رعاة الكنيسة وفقاً لرتبهم لتوجيه الضمائر ، بل وإنه يمكنها البت في إدارة أسرار الكنيسة والتنظيمات الخاصة بتقبلها .

٤٤- إن كل إدارة المدارس العامة التي يتم فيها تربية شباب دولة مسيحية ، باستثناء بعض حلقات الدراسة الأسقفية ، يجب أن تسند للسلطة المدنية ، وذلك لأنه لا يحق لأي سلطة أن تتدخل في نظام المدارس ، ولا في البرنامج الدراسي ، ومنح الرتب أو حتى الموافقة على المدرسين .

٤٥- والأكثر من ذلك أن نفس حلقات البحث الخاصة بالأكليروس والمنهج الذي يجب اتباعه في الدراسات يجب أن يخضع للسلطة المدنية .

٤٦- إن التكوين السليم للمجتمع المدني يتطلب بأن تفتح المدارس الشعبية لكل الأطفال لأي طبقة من طبقات الشعب ، ولابد أن تكون المؤسسات العامة التعليمية والتعليم العالي وتربية الشباب بعيدة عن أي سلطة للكنيسة وعن أي تأثير إداري لها ، وأن تكون هذه المؤسسات خاضعة كلية للسلطة المدنية والسياسية وفقاً لرغبة الحكومات ولمستوى الآراء العامة .

٤٧- إنه يمكن للكاثوليك الأخذ بمنهج تربوي غير كاثوليكي بعيد عن سطلة الكنيسة وأن يكون هدفه معرفة الأشياء الطبيعية والحياة الاجتماعية الدنيوية .

٤٨- إن السلطة المدنية يمكنها منع الأساقفة والأتباع من الاتصال فيما بينهم بحرية بل ومع البابا أيضاً .

٤٩- أن السلطة الدنيوية يحق لها ترشيح الأساقفة وإسناد إدارة الأبرشيات إليهم دون انتظار موافقة الكرسي الرسولي .

٥٠- والأكثر من ذلك أنه يحق للسلطة الدنيوية منع الأساقفة من ممارسة مهامهم الرعوية وأنه يمكن عدم الرجوع للبابا فيما يتعلق بإدارة الأبرشيات.

٥١- إنه يحق للحكومة تعديل السن الذي حددته الكنيسة لممارسة الوظائف الدينية للرجال والنساء .

٥٢- إنه يجب إلغاء القوانين المتعلقة بوجود الأسرات الدينية وحقوقهم ووظائفهم ؛ والأكثر من ذلك أنه يحق للحكومة مساندة كل الذين يبغون ترك المجال الكنسي ، كما يمكن للحكومة إلغاء اللجان الدينية والكنائس المجمعية وإخضاعها ريعها للإدارة والرقابة المدنية .

٥٣- إن الملوك والأمراء ليسوا معفين فحسب من القانون الكنسي وإنما هم أعلى من الكنيسة فيما يتعلق بالمسائل القانونية .

٥٤- إن الكنيسة يجب أن تفصل عن الدولة ، كما يجب فصل الدولة عن الكنيسة .

٧- أخطاء متعلقة بالأخلاق الطبيعية والمسيحية :

٥٥- إن قوانين الأخلاق ليست بحاجة إلى العقوبة الإلهية ، وإنه لا ضرورة لمطابقة القوانين البشرية بالقانون الطبيعي ، أو أن يتلقوا من الله سلطة الإجبار .

٥٦- إن العلوم الفلسفية والأخلاقية ، وكذلك القوانين المدنية يمكنها - بل يجب - أن تسحب من السلطة الإلهية والكنسية .

٥٧- إنه لا يجب الاعتراف بأية قوى غير القوى الكامنة في المادة ؛ وأن كل النسق والأمانة يجب أن تعتمد على تكويم الثروات وإشباع كل الرغبات.

٥٨- إن القانون متضمن في الواقع المادي ، وأن فكرة الواجب خالية من أي معنى ، وإن كل الوقائع البشرية لها قوة القانون .

٥٩- إن السلطة ليست سوى مجمل العدد ومجمل القوى المادية .

٦٠- إن الظلم الواقع بالفعل لا يمس قداسة القانون .

٦١- إنه يحق تبني وإعلان مبدأ ما يسمى بعدم التدخل .

٦٢- إنه من المسموح عدم الطاعة للأمراء الشرعيين بل والثورة عليهم .

٦٣- إن تحنيث القسم أياً كانت قدسيته وأي فعل إجرامي مشين منافي للشرع لا يجب إدانته ؛ بل أنها جائزة ويجب مدحها حينما تكون مدفوعة بحب الوطن .

٨- أخطاء متعلقة بالزواج المسيحي :

٦٤- إنه لا يمكن إقامة أي دليل على أن المسيح قد رفع الزواج إلى قيمة الأسرار الكنسية .

٦٥- إن سر الزواج الكنسي ليس إلا ملحق إضافي بالعقد ويمكن فصله ، وإن التكريس نفسه لا يكمن إلا في عملية المباركة الزوجية .

٦٦- إن رباط الزوجية كحق طبيعي يمكن فسخه وفي حالات مختلفة يمكن للسلطة المدنية أن تمنح الطلاق .

٦٧- إن الكنيسة لا سلطة لها في إقامة عوائق فاسخة للزواج ، وإنما هذه الإمكانية من حق السلطة المدنية التي يمكنها تذليل العوائق القائمة .

٦٨- إن الكنيسة قد بدأت على مر القرون في إقامة عوائق فاسخة للزواج وذلك ليس من حقها ، وإنما تم باستخدام حق سلبته من المجتمع المدني .

٦٩- إن قوانين مجمع ترانت التي تحرم كل الذين يجرءون على إنكار سلطة الكنيسة في إقامة عوائق فاسخة أو غير عقائدية أو من قبيل ذلك مسلوبه من الدولة .

٧٠- إن الشكل الذي حدده مجمع ترانت يصبح غير ملزم عندما يقوم القانون المدني بوضع شكل آخر يؤدي إلى صلاحية العقد بواسطة هذا

الشكل الجديد .

٧١- إن البابا بونيفاس الثامن هو أول من أعلن نذر التبتل عند الترسيم بلغـي الزواج .

٧٢- وإن الزواج الفعلي يمكن أن يقام بين المسيحيين بموجب العقد المدني الصرف ، وإنه من الخطأ القول بأنه إما أن يكون الزواج بين المسيحيين عقداً مقدساً ، أو أنه لا يوجد زواج خارجاً عنه .

٧٣- إن الأشياء الزوجية والخطوبة تتبع القضاء المدني بطبيعتها .

٩- أخطاء حول الإمارة المدنية لبابا روما :

٧٤- أن توافق السلطة الزمانية والسلطة الروحية مسألة متنازع عليها بين أبناء الكنيسة المسيحية والكاثوليكية .

٧٥- أن إلغاء السلطة الزمانية التي يتمتع بها الكرسي الرسولي ستأتي بأعلى مستوى من الحرية والسعادة للكنيسة .

١٠- أخطاء متعلقة بالليبرالية الحديثة :

٧٦- إنه لم يعد من حق الدين الكاثوليكي في زماننا هذا أن ينظر إليه على أنه الدين الوحيد للدولة باستثناء كل الديانات الأخرى .

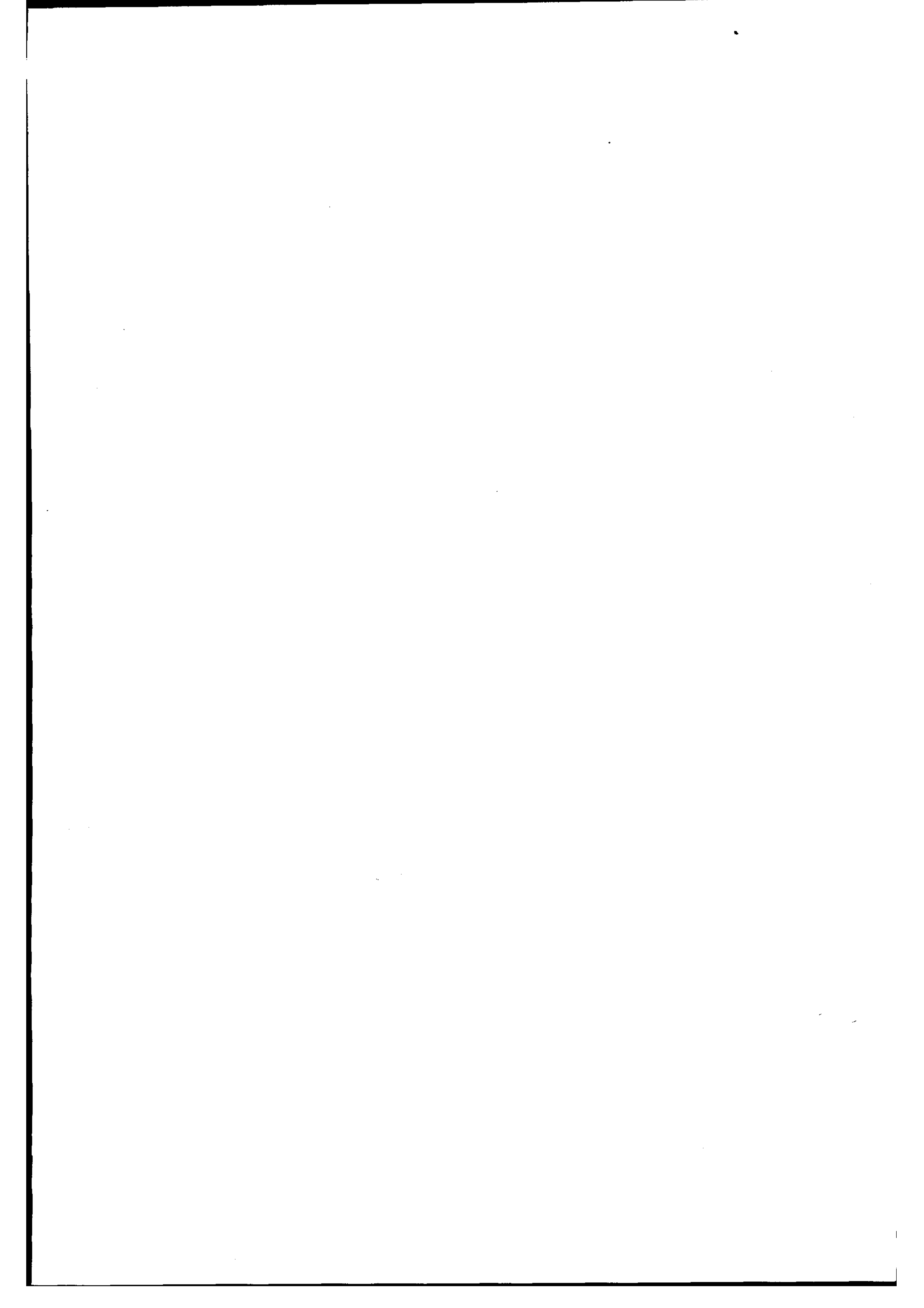
٧٧- إنه من الصواب أن يسمح القانون في بعض البلدان الكاثوليكية للمهاجرين أن يمارسوا دياناتهم علناً أياً كانت .

٧٨- إنه ليس من الخطأ اعتبار أن الحرية المدنية ومطلق السلطة متروكة للجميع للتعبير علناً عن أفكارهم وآرائهم ، وأن ذلك لا يؤدي إلى إفساد الشعوب والتقاليد ولا يولد اللاتفريقية .

٧٩- إن بابا روما يمكنه بل ويجب عليه التصالح والمساومة مع التقدم والليبرالية والحضارة الحديثة .

تعليمات لجنة محاكم التفتيش

إلى الأساقفة والرؤساء العموميين للدرجات الدينية



إن القرار الأخير للجنة التفتيش الرومية العالمية الصادر في ٣ يوليو ١٩٠٧ والمعنون "Lamentabili" قد أوضح وأدان عدداً من الأخطاء الجسيمة التي يقوم بنشرها والدفاع عنها كتّاب تجرفهم الأفكار التحررية وحرية العقيدة بزعم المظاهر الفضفاضة لمعرفة أكثر عمقاً ..

وبما أن هذه الأخطاء تتسلل سراً ، ومن المؤسف أنها تغري العقول الطائشة ، خاصة بين الشباب ، وأنها إن استقرت يصبح اقتلاعها في غاية الصعوبة بل وإنه عند اقتلاعها عادة ما تنبت لها جذوراً جديدة ، فإن الكرادلة الأفاضل والأجلاء ، أعضاء لجنة التفتيش في مجال الإيمان والعادات ، قد رأوا مثلي أنه من الأفضل أن نلحق بالقرار المشار إليه بعاليه تعليمات محددة حتى يتحقق الهدف الذي يرمي إليه الكرسي الرسولي وهو يدين هذه الأخطاء بفاعلية أكثر وبشكل أعم .

لذلك يتعيّن على المعنيين بالأمر أن يتذكروا أولاً أنه في غاية الأهمية أن نسحب تكوين الكوادر الشابة من حلقات البحث والمدارس الدينية والجامعات والمدارس الثانوية الدينية وكافة المؤسسات التعليمية الدينية الأخرى التي بها مديرين ورؤساء مقتنعين بهذه الأخطاء أو يشتبه عامة في انتمائهم إليها ..

ومن المهم أيضاً أن نمنع طلبة حلقات البحث خاصة وكافة دارسي اللاهوت بصفة عامة من الاشتراك في المجلات التي تدافع صراحة أو تروّج سراً لهذه البدع الخاطئة الحديثة أو أن يتعاونوا معها بأي صورة من الصور . ويجب عدم الابتعاد عن هذه التعليمات ، حتى لأسباب قد تبدو هامة ، بدون تصريح من الأسقف المسئول .

وأخيراً ، فإنه قد يكون من الحكمة أن تؤجل عملية ترسيم كل الذين - لا سمح الله - يكونوا قد تشبعوا بهذه الأخطاء الحديثة ولا يوافقون على إنكارها أو رفضها بأمانة ، بل من الأفضل عدم ترسيمهم مطلقاً .

وبالإضافة إلى هذه التعليمات ، على الأساقفة والرؤساء ألا يترددوا في إضافة النصائح والحلول التي يمليها عليهم تفانيهم في خدمة القطيع المسند إليهم والتي يرون أنها تتفق والبلدان التي يقطنون بها أو وفقاً للظروف المحيطة بهم بغية انتزاع الفتنة نهائياً من حقل الرب .

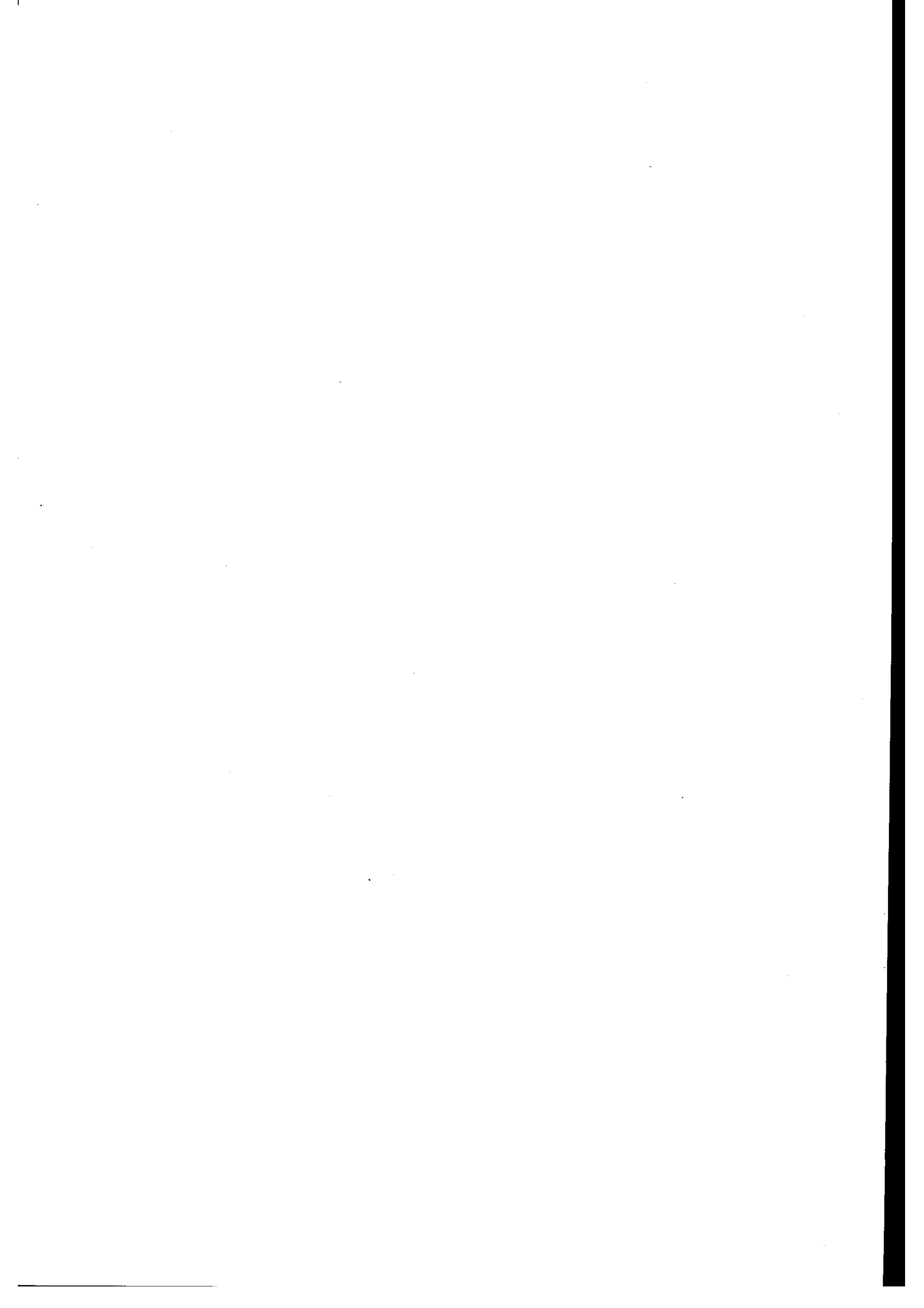
روما ، قصر لجنة التفتيش ، في ٢٨ أغسطس ١٩٠٧

المتعبد الكرادينال فانوتللي (Vannutelli)

لجنة التفتيش المقدسة الرومية والعالمية

مرسوم ضد الحداثة Lamentabili

الأربعاء يوليو ١٩٠٧



من سوء الحظ الذي يدعو إلى الرثاء ، أن رمننا الذي لا يعرف الحدود في أي شيء كثيراً ما ينساق - في بحثه عن الحقائق العليا - إلى تجديدات تؤدي به إلى التخلي عما يعد إلى حد ما ميراث الجنس البشري ، ليقع في أكبر الأخطاء جسامة .

وتكون هذه الأخطاء أكثر خطراً عندما تتعلق بالعلوم الدينية ، وبتفسير الكتابات المقدسة وبالأسترار الأساسية للإيمان . وإنه لمن المؤسف حقاً أن نجد حتى من الكاثوليك عدداً كبيراً من الكتاب الذين تعدوا الحدود التي أقرها الآباء وأقرتها الكنيسة المقدسة نفسها ، ويواصلون تقديم تطويراً مزعوماً للعقائد هو في الواقع ليس إلا تحريفاً لها ، وذلك تحت زعم تفسير أكثر عمقاً ، وادعاء تبني وجهة نظر تاريخية .

ولكي لا تستقر مثل هذه الأخطاء ، التي تزداد انتشار كل يوم بين الأتباع ، ولكي لا ترسخ في عقولهم ، ولا تعكر نقاء إيمانهم ، فقد رأى قداسة البابا بيوس العاشر ، المعين بالسلطة الإلهية ، أن يدون ويدين أهم هذه الأخطاء عن طريق لجنة التفتيش المقدسة الرومية والعالمية .

وبناء عليه ، فقد تم فحصها بدقة متناهية بعد أخذ آراء المستشارين المبجلين ونيافة الكرادلة الموقرين المحققين العموميين في مجال الإيمان والعادات ، الذين رأوا ضرورة إنكار وإدانة المقترحات التالية ، وبذلك فإنها تعد مرفوضة ومدانة بموجب المرسوم العام الحالي وهذه الأخطاء هى ما يلي :-

١- إن القانون الكنسي الذي ينص على إخضاع الكتب المتعلقة بالكتابات المقدسة إلى رقابة مسبقة لا يجب أن ينطبق على الكتاب الذين يقومون بالنقد أو التفسير العلمي لكتب العهد القديم والعهد الجديد .

٢- إن تفسير الكنيسة للكتب المقدسة لايجب إغفاله إلا أنه يجب إخضاعه لأحكام المفسرين الجدد التي هي أكثر عمقاً ، وإلى ما قاموا به من تصويب .

٣- إن الأحكام والرقابة الكنسية المفروضة على التفسير الحر والعلمي ينجم عنه أن

الإيمان الذي تفترضه الكنيسة يتناقض مع التاريخ ، وأن العقائد الكاثوليكية لا يمكنها حقاً أن تتفق مع الأصول الحقيقية للديانة المسيحية .

٤- إن رئيس الكنيسة لا يمكنه أن يحدد المعنى الحقيقي للكتابات المقدسة حتى عن طريق تعريف عقائدي .

٥- بما أن ميراث الإيمان لا يتضمن سوى حقائق منزلة ، فلا يحق للكنيسة بأي حال من الأحوال أن تأتي بأحكام على الأقوال الخاصة بالعلوم الإنسانية .

٦- إن التعريف العقائدي للكنيسة المتوارثة (التي تم تعلمها) والكنيسة المعلّمة تتداخل بحيث لا يبقى للكنيسة المعلمة إلا التصديق على الآراء العامة للكنيسة المتوارثة .

٧- حينما تقوم الكنيسة بإدانة الأخطاء ، فلا يمكنها أن تطلب من الأتباع قبول الأحكام التي أصدرتها برضا داخلي .

٨- عدم إدانة أو تبرأة كل الذين لا يخضعون لأحكام الإدانة التي توقعها لجنة التفتيش المقدسة أو اللجان الرومية المقدسة الأخرى وتفرضها على بعض الكتب والنصوص .

٩- إن الذين يؤمنون حقاً أن الله هو مؤلف الكتابات المقدسة يكشفون عن سذاجة قسوى أو عن جهل .

١٠- إن وحي كتب العهد القديم عبارة عما توارثه كتاب إسرائيل من عقائد دينية وتناقلوه بشكل خاص ، لا يعرفه الوثنيون أو يجهلونه .

١١- إن الوحي الإلهي لا يمتد إلى كافة الكتاب المقدس ليحمي كل جزء من أجزائه.

١٢- إن المفسر - إذا أراد حقاً أن يتناول الدراسات الإنجيلية - عليه أولاً أن يستبعد كافة الآراء حول الأصل الغيبي للكتاب المقدس وألا يفسره كما يفسر الوثائق الأخرى الإنسانية البحتة .

١٣- إن كتابَ الأناجيل أنفسَهم هم ومسيحيي الجيل الثاني والثالث هم الذين

صاغوا بشكل مفتعل الحكم والأمثال الواردة في الأناجيل ، وبذلك تسببوا في عدم جدوى تبشير يسوع لدى اليهود .

١٤- إن كتاب الأناجيل لم يوردوا كثير من الحكايات ما هو حقيقي ، وإنما ما رأوا هم أنه أكثر صلاحية بالنسبة للقارئ حتى وإن كان خطأ أو كذباً .

١٥- إن الأناجيل ظلت تتعرض للإضافات والتصويبات المتواصلة حتى ثبتت وتمت صياغة العقيدة، وبذلك لم يبق من مذهب المسيح سوى أنقاض هزيلة وغيرمؤكدة .

١٦- إن القصص التي أوردها يوحنا ليست تدويناً للتاريخ وإنما هي عبارة عن تأملات زاهد في الإنجيل ؛ والخطاب الوارد في إنجيليه عبارة عن تأملات لاهوتية حول سر الخلاص وهي تأملات مجردة من أية حقيقة تاريخية .

١٧- إن الإنجيل الرابع قد بالغ في سرد المعجزات لا بغية أن يظهرها أكثر إعجازاً فحسب ، وإنما ليجعلها أكثر قدرة على تمييز عمل وفعل الكلمة المتجسدة .

١٨- إن يوحنا يضفي على نفسه طابع من شاهد المسيح ؛ لكنه في الواقع ليس إلا شاهداً هاماً على الحياة المسيحية وعلى حياة المسيح في كنيسة أواخر القرن الأول .

١٩- إن المفسرين الهراطقة قد عبروا عن النصوص المقدسة أكثر أمانة من المفسرين الكاثوليك .

٢٠- إن التنزيل لم يكن أكثر من الإدراك المكتسب للإنسان للعلاقات القائمة بينه وبين الله .

٢١- إن التنزيل الذي يمثل جوهر العقيدة الكاثوليكية لم يتم مع الرسل أو على أيامهم .

٢٢- إن العقائد التي تطلق عليها الكنيسة أنها منزلة ليست حقائق منزلة من السماء وإنما هي تفسير ما لوقائع دينية صاغها العقل البشري بجهد مضني .

٢٣- قد يوجد - بل ووجد فعلاً - بين الوقائع الواردة في الكتاب المقدس والعقائد التي صاغتها الكنيسة تعارضاً شديداً بحيث يمكن للناقد أن يستبعدها على أنها مزورة

بينما تصر الكنيسة على اعتبارها مؤكدة .

٢٤- لا يجب إدانة أي مفسر يضع مبادئ ينجم عنها أن العقائد خطأ من الناحية التاريخية ، أو مشكوك فيها المهم ألا ينكر العقائد نفسها مباشرة .

٢٥- إن مجمل العقيدة قائم فعلاً على تراكم من الاحتمالات .

٢٦- يجب أن نأخذ بعقائد الإيمان من معناها العلمي ، أي كقاعدة إجبارية للأخلاق وليس كقاعدة يؤمن بها .

٢٧- لا يمكن إثبات ألوهية يسوع المسيح من الأناجيل ؛ وإنما هي عقيدة استمدها الوعي المسيحي من مفهوم عبارة مسيح .

٢٨- إن يسوع أثناء تبشيره لم يرد في خطابه أن يقول عن نفسه هو المسيح ، ومعجزاته لم تكن ترمي إلى ذلك .

٢٩- يمكن أن نقر بأن المسيح كما هو وارد في التاريخ أقل بكثير من المسيح الذي يمثل عقيدة الإيمان .

٣٠- إن عبارة " ابن الله " في كافة النصوص الإنجيلية تعني فقط أو تضاهي عبارة المسيح ؛ وهي لا تعني مطلقاً أن المسيح هو الابن الحقيقي والطبيعي لله .

٣١- إن العقيدة المسيحية لكل من بولس ويوحنا ومجامع نيقيا وافسوس وخلقدونيا ليست هي العقيدة التي علمها يسوع ، وإنما هي ما تصوره الوعي المسيحي فيما يتعلق بيسوع .

٣٢- لا يمكن التوفيق بين المعنى الطبيعي لنصوص الأناجيل مع التعاليم التي يقولها رجال اللاهوت فيما يتعلق بالوعي وبعلم يسوع المسيح المعصوم من الخطأ .

٣٣- من الجلي لأي شخص غير محكوم بأفكار مسبقة ، أن يسوع إما قد قام بتعليم خطأ فيما يتعلق بنهاية العالم ، وإما أن الغالبية العظمى لهذه العقيدة كما هي واردة في الأناجيل المعتمدة تفتقر إلى الأصالة والمصداقية .

٣٤- إن الناقد لا يمكنه أن يضفي على يسوع معرفته بعلم لا نهائي إلا في حالة

افتراضية خطأ تاريخياً ، ولا يمكن قبولها لأنها منفرة أخلاقياً ، وهي أن يسوع كإنسان كان يمتلك علم الله وقد رفض أن يبوح بما يعرفه عن عدة أشياء لحوارييه أو للأجيال التالية .

٣٥- إن المسيح لم يكن مدركاً طيلة الوقت بكرامته التبشيرية أو المسيحية .

٣٦- إن بعث مخلص البشر ليس حدثاً تاريخياً بمعنى الكلمة ، وإنما هي واقعة غيبية غير مثبوتة ، ولا يمكن إثباتها ، وإن الوعي المسيحي قد استنبطها تدريجياً من وقائع أخرى .

٣٧- إن الإيمان ببعث يسوع أصلاً لم يكن يرمي إلى واقعة البعث نفسها بقدر ما كان يشير إلى الحياة الخالدة للمسيح بجوار الله .

٣٨- إن عقيدة وفاة المسيح من أجل خلاص البشر ليست إنجيلية وإنما من تأليف بولس .

٣٩- إن الآراء المتعلقة بأصل الأسرار السبعة التي كان آباء مجمع ترانط مولعين بها والتي أثرت بلا أدنى شك على صياغة قوانينهم العقائدية ، هي أبعد ما تكون عن الآراء السائدة اليوم على وجه الحقيقة بين مؤرخي المسيحية .

٤٠- إن الأسرار السبعة قد نجمت عما قام به الرسل وأتباعهم من تفسير لفكرة من أفكار يسوع تحت وقع الظروف والأحداث .

٤١- إن الأسرار السبعة لا هدف لها سوى أن تذكر الإنسان بوجود الخالق الخير .

٤٢- إن الجماعة المسيحية هي التي أدخلت فكرة ضرورة التعميد وتم تبنيها كطقس ضروري مع إضافة التزامات المهنة المسيحية إليها .

٤٣- إن عادة فرض التعميد على الأطفال كانت تطوراً في النظام ، وهذا التطور كان سبباً من الأسباب التي انقسم من أجله هذا السر إلى سر التعميد وسر الندم.

٤٤- لا يوجد ما يثبت أن طقس سر الميرون قد استخدمه الرسل ، والتمييز القاطع بين سر التعميد وسر الميرون غير وارد في تاريخ المسيحية الأولى .

٤٥- كل ما أورده بولس عن قصة تأسيس الأفخارستيا (اكورنتيا ٩ : ٢٣-٢٥) غير صحيح تاريخياً .

٤٦- إن مفهوم مصالحة المسيحي المخطئ بموجب سلطة الكنيسة لم يوجد أبداً في الكنيسة البدائية ، ولم تكتسب الكنيسة هذا المفهوم إلا بالتدريج . بل والأكثر من ذلك ، حتى بعد إقرار سر الندم كنظام للكنيسة فإنه لم يكن يحمل مسمى سر من الأسرار لأنهم كانوا يعتبرونه سراً مخجلاً .

٤٧- إن عبارات الرب القائلة : " اقبلوا الروح القدس . من غفرتم خطاياه نغفر له . ومن أمسكتم خطاياه أسكت " (يوحنا ٢٠ : ٢٢-٢٣) لا تتعلق مطلقاً بسر الندم ، مهما بدا لآباء مجمع ترانط أن يؤكدوا ذلك .

٤٨- إن يعقوب في خطابه (آية ١٤ ، ١٥) لم يكن يهدف إلى صياغة أحد أسرار المسيح ، وإنما كان يوصي باستخدام متعقل ، وإذا ما رأى في هذا الاستخدام وسيلة للحصول على العفو فإنه لم يقصد ذلك بالصرامة التي حددها رجال اللاهوت في صياغة نظرية ، وعدد الأسرار السبعة .

٤٩- باكتساب العشاء السري طابع الفعل الطقس بالتدريج ، فإن الذين اعتادوا تصدر هذا العشاء قد اكتسبوا الطابع الكهونتي .

٥٠ - لقد أضفى الحواريون درجة قس أو أسقف على القدامى الذين كان عليهم مراقبة الاجتماعات المسيحية بغية تمكينهم من العمل على تنظيم الجماعة المتزايدة ، ولا يعني ذلك أبداً أنهم اختاروهم لمواصلة مهمة وسلطة الحواريين .

٥١- إن الزواج لم يصبح من الأسرار في القانون الجديد للكنيسة إلا متأخراً وبالفعل ، لكي يصبح الزواج من الأسرار فقد كان يتعين أن يكون المذهب اللاهوتي للعفو وأسراره قد اكتسب تطوره كاملاً من قبل .

٥٢- لم يدر بخلد المسيح إقامة الكنيسة كمؤسسة عليها أن تدوم عدة قرون على الأرض ؛ على العكس من ذلك ، إن مملكة السماء ونهاية العالم كانا وشيكا الحدوث

في فكر يسوع .

٥٣- إن التكوين العضوي للكنيسة ليس ثابتاً لا يمكن تغييره ، فالمجتمع المسيحي خاضع مثله مثل المجتمع الإنساني إلى التطور الدائم .

٥٤- إن العقائد والأسرار السبعة والرئاسة الكنسية سواء في مفهومها أو في الواقع ، ليست سوى تفسير وتطورات للفكر المسيحي وقد نمت واكتملت بفضل تطورات خارجية لفكرة ضئيلة كامنة في الإنجيل .

٥٥- لم تبادر مطلقاً إلى ذهن سيمون بطرس أن يسوع قد أسند إليه الأولوية في الكنيسة .

٥٦- إن الكنيسة الرومية [نسبة إلى روما] لم تصبح على رأس كافة الكنائس بفضل مرسوم إلهي ، وإنما بسبب الظروف السياسية البحتة .

٥٧- إن الكنيسة ضد تقدم العلوم الطبيعية واللاهوتية .

٥٨- إن الحقيقة ليست ثابتة جامدة فمثلها مثل الإنسان إنها تتطور معه ، وبداخله وبفضله .

٥٩- إن المسيح لم يقم بتعليم كيان محدد للعقيدة صالحة لكل زمان ولكافة البشر ، وإنما قد بدأ نوع من الحركة الدينية المعدلة أو التي يمكن تعديلها على مختلف الأزمنة والأماكن .

٦٠- إن المذهب المسيحي كان في بدايته يهودياً ، ثم أصبح على التوالي أولاً بولسي ثم يوحني وأخيراً هلليني عالمي .

٦١- يمكن الجزم بأنه لا يوجد بأي سفر في الكتاب المقدس ، من السفر الأول الخاص بالتكوين إلى آخر سفر والخاص بنهاية العالم ، ما يحتوي على عقيدة مماثلة تماماً لما تمارسه الكنيسة في نفس المجال ، وبالتالي فإنه لا يوجد أي سفر في الكتاب المقدس يحمل نفس المعنى بالنسبة للناقد ولرجل اللاهوت .

٦٢- إن البنود الأساسية لقانون الإيمان أيام الرسل لم يكن لها نفس المعنى بالنسبة لمسيحي العصور الأولى مثلما هي الآن بالنسبة لمسيحي زماننا .

٦٣- إن الكنيسة غير قادرة على الدفاع بفاعلية عن الأخلاق الإنجيلية ؛ لأنها متمسكة بمذاهب جامدة لا يمكنها أن تتفق والتقدم الحالي .

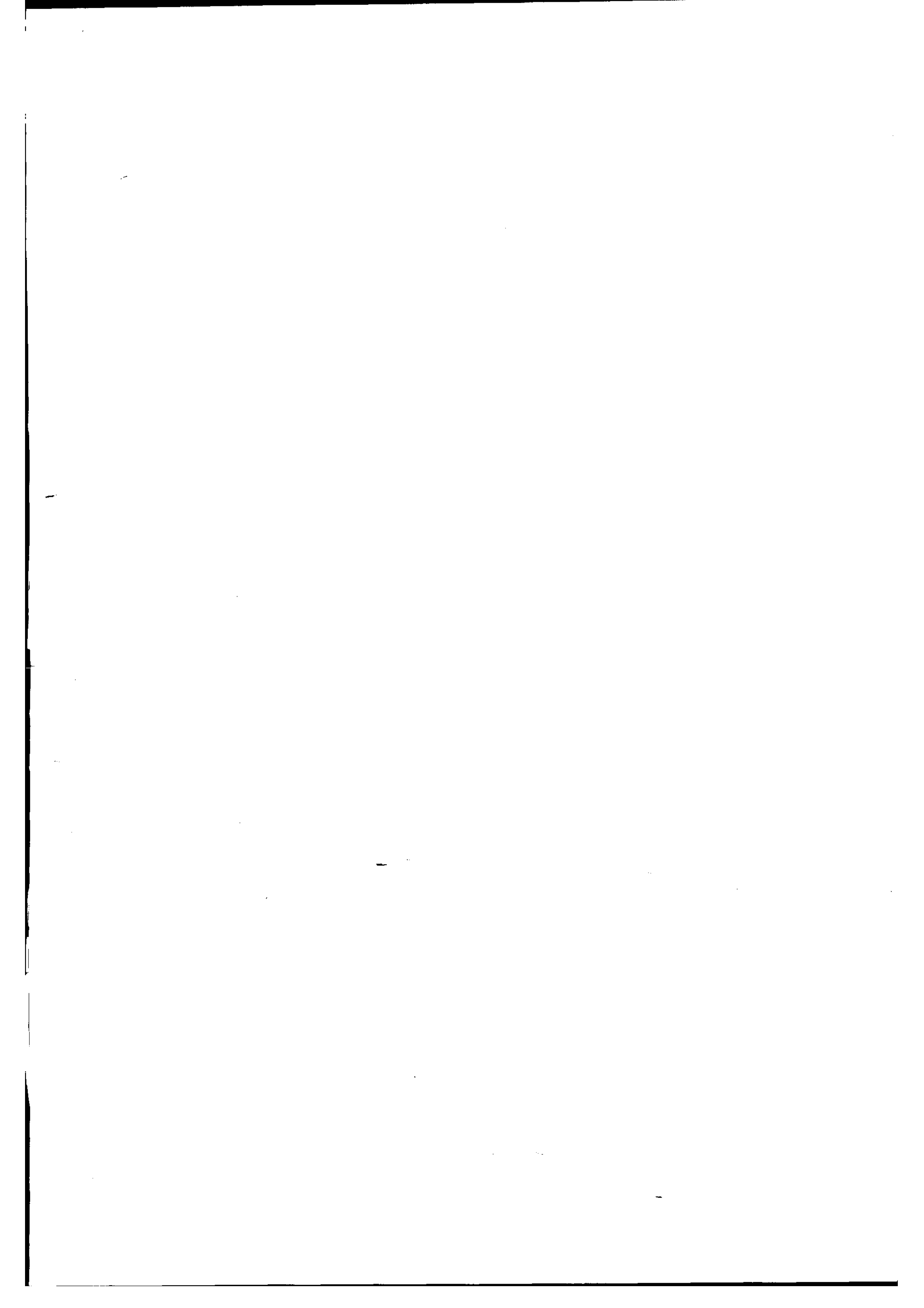
٦٤- إن تقدم العلوم يقتضي إعادة النظر في مفاهيم المذهب المسيحي حول الله ، والخليقة ، والتنزيل ، وشخصية الكلمة المتجسدة ، وخلاص البشر .

٦٥- إن الكاثوليكية اليوم لا يمكنها أن تتصالح مع العلم الحقيقي إلا إذا تحولت إلى مسيحية غير عقائدية ، أي إلى نوع من البروستانتية الرحبة الليبرالية .

الخميس التالي ، الرابع من نفس الشهر ونفس العام ، وقد تم تقرير أمين بكل ذلك إلى قداسة أبينا البابا بيوس العاشر ، وقد أقر قداسته وقام بالتصديق على مرسوم الآباء المبجلين وأمر بإدانة وإنكار كل الاقتراحات السابقة وكل واحدة منها على حدة وأن يعتبرها الجميع مرفوضة ومدانة .

بيير بالومبللي

موثق محكمة التفتيش



أصدر البابا بيوس العاشر هذا الخطاب الرسولي في ٨ / ٩ / ١٩٠٧ ، أي عقب شهرين من إصداره الخطاب المعروف باسم " لامنتابيلي " الذي يتضمن ٦٥ بنداً مما تم حصره من اتهامات علماء الحداثة وإدانة الكنيسة لها . ويأتي خطاب " بساندي " كتبرير لهذه الإدانة البابوية ومتضمناً الإجراءات الوقائية لحماية العقيدة الكاثوليكية من الانهيار .

ولا يسع المجال هنا لترجمة هذا الخطاب بكامله ، إذ يقع في خمسين صفحة من البنط الصغير ، لكنا سنعرض أهم ما ورد به .. ويبدأ الخطاب بهذه الفقرة :

" الآباء الأجلاء "

سلام وبركة رسولية ..

" بالإضافة إلى المهمة أسندت إلينا من علٍ لنرعى قطيع الرب ، فقد حدد لنا يسوع كواجب أساسي أن نحافظ على أمانة الإيمان التراثي ضد التحديدات اللغوية الجاهلة وضد تناقضات العلم الزائفة ، ولا شك في أن مثل هذه اليقظة لم تكن مطلوبة من الشعب المسيحي من قبل : فلقد صادف أعداء الجنس البشري ، ورجال يتحدثون لغة مضللة ، يتفوهون بعبارات جديدة مغرية ، هي نتاج الغلط وتؤدي إلى الغلط . لكن ينبغي علينا الاعتراف بعبارات جديدة بأن العدد قد تزايد بشكل غريب في الأزمنة الأخيرة ، وأعداء صليب يسوع المسيح يجاهدون بفن جديد مبتكر ومخادع لإلغاء الطاقات الحيوية للكنيسة ، بل وإن استطاعوا لقلبوا حكم يسوع المسيح رأساً على عقب . لذلك لم يعد الصمت مقبولاً إذا أردنا ألا نبدو غير أمناء حيال أقدس واجباتنا ، وألا توصم الطيبة التي لجأنا إليها للآن - أملاً في الإصلاح - بأنها تقصير في مهمتنا .

" والأمر الذي يتطلب منا أن نتحدث بلا تأخير ، هو أن صناع الخطأ لا يجب علينا أن نبحث عنهم اليوم بين أعدائنا المعلنين : إنهم يختبئون في نفس قلب الكنيسة وبداخلها ، وهذا هو ما يدعو للأسى والقلق ، فهم أعداء خطرين لأنهم غير

معروفين . إننا نتحدث أيها الآباء الأجلاء عن عدد كبير من الكاثوليك العلمانيين ، وما يدعو إلى مزيد من الأسف ، نتحدث عن رهبان قليلي الدراية بالفلسفة الجادة وبعلم اللاهوت الجاد ، فهم متشبعون حتى النخاع بسم الخطأ الذي ينهلونه من أعداء الإيمان الكاثوليكي ، تحت زعم حبهم للكنيسة ، ويتخذون موقف المجددين لها ضاربين بالتواضع عرض الحائط ، متحدين في شكل كتائب صغيرة متراصة لينسفوا أكثر المقدسات من أعمال يسوع المسيح بجرأة ، غير عابئين باحترام شخصه ، منتهكين حرمته بجسارة ، ويحطون من قدره إلى مجرد إنسان بسيط ... إن الخطر اليوم يكمن في نفس أحشاء الكنيسة وفي عروقها : لذلك تأتي ضرباتهم عنيفة قوية لأنهم يعرفون أين يوجهونها " ..

ويتواصل الخطاب بنفس هذا الأسلوب الرخيص من السب والاتهام ، غير المستند إلى الرد بالأدلة والقرائن على اتهامات علماء الحداثة ، منتقداً فكرة مساواة الكاثوليكية بالعقائد والديانات الأخرى ، خاصة " **الدين المحمدي** " (صفحة ١٠٣) أو أن الديانات الأخرى ذات قيمة حقيقية .

ثم ينتقد البابا الخلط بين الإيمان والعلم " فالعلم مجاله الظواهر ولا دخل للإيمان في العلم ؛ والإيمان إلهي ، وبذلك فهو فوق العلم . ونخرج من ذلك بأنه لا يوجد أي صراع ممكن بين العلم والإيمان ؛ فليبق كل منهما في مجاله ولن يمكنهما الالتقاء أبداً ، وبالتالي لن يمكنهما أن يتناقضا " .

وبعد انتقاده مطلب علماء الحداثة ضرورة إخضاع ظواهر الإيمان واللاهوت للعلم مؤكداً أنه لا يمكن مصالحة العلم والإيمان ، كما لا يمكن إخضاع الإيمان والعلم ، فتناول الرد بنفس الأسلوب الأجوف على الاتهامات الموجهة للكنيسة ، والعقيدة ، والعبادة ، والكتب المقدسة . ولم يقدم البابا دليلاً علمياً أو تاريخياً واحداً على مصداقية التراث وكل ما تم فيه من تحريف ، وإنما يقول : " لكن أكثر ما يثير القلب غثياناً عندما يتهمون الكنيسة بليّ وتعذيب النصوص وترتيبها وخلطها وفقاً لهواها

ووفقاً لاحتياجاتها " !

ويخرج البابا من هذا اللغو قائلاً : " ولكي نفهم الحداثيون بصورة أفضل ، ونجد علاجاً حاسماً لهذا الجرح الغائر أيها الآباء ، علينا أن نبحث عن الأسباب التي أدت إليه وغذته . ولا شك في أن ذلك يرجع أولاً إلى خلل في عقولهم ، كما يرجع إلى الفضول والغرور (صفحة ١٥١) ... لذلك أول واجب من واجباتكم أيها الآباء هو اعتراض هؤلاء-المردة وإجبارهم على الالتزام بأحط وأحقر الوظائف ، ليوضعوا في أسفل سافلين بالقدر الذي حاولوا الارتقاء به ، وأن يؤدي انحطاطهم إلى عجزهم عن الإيذاء " .

" والأكثر من ذلك تعقبوا بأنفسكم وبمعاونة المديرين كل شباب الأكليروس ، كل الذين تجدون لديهم ذلك الغرور ليتم استبعادهم بلا رحمة ... فأهم ما يقطع عليهم الطريق هي ثلاثة أشياء : الفلسفة اللاهوتية ؛ سلطة الآباء والتراث ؛ ورئيس الكنيسة ... لذلك توصلنا إلى قرار بضرورة اتخاذ إجراءات أكثر حسماً وبلا أدنى تأخير . ونتوسل إليكم بل ونستحلفكم أن تنفذونها بلا أدنى تراخٍ أو إهمال " .

ويلي ذلك سبعة مجموعات من الإجراءات القمعية ، ملخصها كما يلي : -

أولاً :

" أولاً ، فيما يتعلق بالدراسات ، نود ونأمر أن تكون الفلسفة التراثية هي أساس العلوم المقدسة ... وحينما نقول الفلسفة التراثية ، فمن البديهي أننا نقصد بها تلك التي خلفها لنا سلفنا ، لذلك نوصي ونؤكد من جديد ، بل ونأمر أن يلتزم بها الجميع . وأن يتم فرضها في حلقات البحث حيث يمكن أن يكون بعضهم قد أغفلها ، ويفرض الالتزام بها لدى رؤساء المعاهد الدينية ... وأن يتم توجيه الدراسة بحيث يخرج الطالب وكله احترام وتقدير وحب لهذه الفلسفة فما من أحد يجهل أنه من بين العدد الكبير من العلوم المتنوعة التي تعرض أمام العقل النهم إلى المعرفة فإن أول مكان يحتله علم اللاهوت ، بحيث جرى العرف قديماً على أن تطوع كافة العلوم بما فيها الفنون

لعلم اللاهوت وأن تكون هذه العلوم خادمة له ... أما فيما يتعلق بالدراسات الدنيوية فيكفي أن نذكر بما قاله سلفنا : اهتموا بحمية بدراسة العلوم الطبيعية كالاكتشافات الكبرى وتطبيقاتها الجريئة التي يصفقون لها في هذا المجال ... شريطة ألا تتأثر بها العلوم المقدسة ... فبقدر ما يتم الاهتمام المتزايد بهذه العلوم الطبيعية ، بقدر ما تتدهور العلوم الجادة ، أو يتم تناولها باستخفاف أو يلطخونها بمذاهب منحرفة ، وبآراء تؤدي بشاعتها إلى الهلع . لذلك نأمر بتسوية مسألة هذه العلوم الطبيعية في حلقات البحث".

ثانياً :

" ويجب مراعاة نفس القواعد عند اختيار المديرين وأساتذة حلقات البحث في كليات اللاهوت . فمن يبدي أية ميول للحداثة يجب استبعاده بلا رحمة من مهمة الإدارة أو التدريس ؛ وإن كان يشغل هذا المنصب بالفعل فيجب رفته ، وكذلك رفت من يحبذ الحداثة سواء بمدح علمائها أو بتبرير تصرفهم الإجرامي أو بانتقاد الفلسفة التراثية والآباء المقدسون أو رئيس الكنيسة أو بعدم الطاعة للسلطة الكنسية ، أياً كانت درجته ، وكذلك كل من يبدي إعجاباً بعلم التاريخ أو الآثار أو التفسير الإنجيلي الحديث يتم رفته ؛ وكذلك كل من يهمل العلوم المقدسة أو يبدو عليه أنه يفضل عليها العلوم الدنيوية ... ويجب اتباع نفس الحسم ونفس الصرامة في الامتحان وفي اختيار الطلبة الجدد في الأكليروس ... كما يجب ألا تمنح درجة الدكتوراة في اللاهوت وفي القانون اللاهوتي لأي شخص لم يتابع دراسة الفلسفة التراثية بانتظام . كما يجب أن تمتد هذه القوانين الجديدة إلى جامعات كافة الدول . ومحرم على رجال الأكليروس أو الآباء الذين هم مقيدون في جامعة اللاهوت أو أحد المعاهد الكاثوليكية متابعة أية دراسة لأي مادة من مواد الجامعات المدنية . وإذا ما كان مسموحاً بذلك فيما مضى فإننا نحرمه فيما يتعلق بالمستقبل ... "

ثالثاً :

" وكذلك من واجب الأساقفة فيما يتعلق بالكتابات المائلة للحداثة أو المروجة

للحداثة أن يتم منع نشرها ، وإن كانت منشورة أن تمنع قراءتها . وألا تترك كل الكتب والجرائد والمجلات من ذلك النوع في أيدي الطلبة في حلقات البحث أو في الجامعات : فهي لا تقل خطورة عن المؤلفات التي تنتقد التقاليد الحميدة ، بل إنها أسوأ من ذلك تسمم الحياة المسيحية في منبعها ... وبصفة عامة على الآباء الأجلاء ، وهذه هي النقطة الرئيسية : افعلوا كل ما في وسعكم لإبادة مثل هذه الكتب من أبرشياتكم حتى وإن اقتضى الأمر إلى إعلان تحريمها القاطع . فالكرسي الرسولي لا يدخر وسعاً لكي تختفي مثل هذه المؤلفات من الوجود ... وهذا أمر عليكم تنفيذه ... ويجب أن يتم تنفيذ ذلك بحرص شديد ، وأن يتم نفس الشيء مع المكتبات ومنافذ البيع بأن يتم سحب هذه الأعمال المدانة بهدوء وببساطة والعمل على عدم تحايل هذه المكتبات طمعاً في المكسب ... وإذا ما امتنعت إحدى هذه المكتبات عن هذا الالتزام فيجب على الأساقفة عدم التردد في عمل اللازم على سحب تراخيص هذه المكتبات...

رابعاً :

" ولا يكفي منع قراءة أو بيع هذه الكتب وإنما يجب العمل على منع طبعها .

فعلى الأساقفة الاستعانة بأقصى درجات القسوة والشدة في منح تراخيص النشر ، وبما أنه من الصعب على الأساقفة متابعة وقراءة كل المخطوطات قبل نشرها لكثرة عددها ، فقد تم تكوين لجان للرقابة على المطبوعات والأمر بتعميمها في كل الأبرشيات ... وكذلك نكرر ضرورة الالتزام بالبند رقم ٤٢ من قرارات لجنة محاكم التفتيش بمنع أعضاء الأكليروس الدنيوي والنظامي من رئاسة أو إدارة الجرائد والمجلات دون موافقة اللجنة " .

خامساً :

" سبق وأشرنا إلى خطورة المؤتمرات واللقاءات العلمية العامة كمجال حيوي لنشر أفكار علماء الحداثة ، لذلك يجب الإقلال في أضيق الحدود من هذه المؤتمرات الدينية .

وإذا ما حدث واضطروا لها فلابد أن تقام تحت هذه الشروط ، وبحيث لا يتم إصدار أي قرار يتنافى مع السلطة الكنسية ، ولا يتم نطق أية كلمة يشتم منها أي ميل للحداثة ... "

سادساً :

" وما جدوى إصدار الأوامر والقرارات إن لم يكن بوسعنا التأكد من تنفيذها ؟... لذلك قررنا تكوين لجان رقابة في كافة الأبرشيات ... تكون كل مهمتها المراقبة عن قرب شديد ومتابعة أية مؤشرات للحداثة في المطبوعات أو في البرامج التعليمية وعليهم اتخاذ إجراءات فورية حاسمة وبحرص شديد لحماية شباب الأكليروس ...

وألا يسمحوا بأي شيء من ذلك القبيل لا في الكتب ولا في محاضرات الأساتذة . وكذلك سوف يتقدمون بمراقبة الأعمال التي تتناول التراث ورفات القديسين ولن يسمحوا بإثارة هذه المسائل في الجرائد والمجلات التي يجب عليها تغذية الإيمان ... "

سابعاً :

" وخوفاً من أن تسقط هذه الأوامر في طي النسيان نود ونأمر أن يقوم كل مسئولي الأبرشيات بعد عام من نشر هذه القرارات ، ثم كل ثلاث سنوات بإرسال تقارير إلى الكرسي الرسولي ، أن يلتزموا بالقسم على تنفيذ هذه التعليمات الواردة في هذا الخطاب وأن يلزموا كافة رجال الأكليروس بقسم الولاء ... لأن أعداء الكنيسة سيتهمونها بأنها عدوة العلم وتقدم الإنسانية . ولأجل قطع الطريق على هذا الاتهام أنشأنا معهداً خاصاً سيضم أشهر العلماء الكاثوليك في كل المجالات ليقوموا بمساندة التقدم في كل مجالات العلوم بناء على الحقيقة الكاثوليكية وإرشادها ... ليرعاكم الرب ولتأت العذراء هادمة كل الهرطقات وإلى مساندتكم بصلواتها ... " !

فهرس

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٧
العصرية	١٣
الحداثة	٣٧
الأصولية	٦٧
آثار أزمة الحداثة (النصوص)	٨٧
آثار أزمة الحداثة (المؤسسات)	١١٣
الوضع الراهن	١٣٩
الخاتمة : إلى كل باحث عن الحق	١٦٣
كشف بأهم المراجع	١٧٥
ملاحق :	١٧٧
كوانتاكورا	١٧٩
سيلابوس	١٨٣
تعليمات لجنة محاكم التفتيش	١٩٥
لجنة التفتيش المقدسة الرومية والعالمية	١٩٩
باسندي	٢٠٩
الفهرس	٢١٧

مؤلفات
الدكتورة زينب عبد العزيز
في الإسلاميات

١- محاصرة وإبادة : موقف الغرب من الإسلام . المؤسسة الجامعية – بيروت .

٢- ترجمات القرآن إلى أين : وجهان لجان بيرك (طبعتان) . دار الهداية – القاهرة .

٣- تنصير العالم . دار الوفاء – القاهرة .

٤- الخطة الخمسية للبابا يوحنا بولس الثاني . دار النهار – القاهرة .

٥- يوحنا بولس والإسلام . دار النهار – القاهرة .

٦- خطاب مفتوح إلى الملك فهد بن عبد العزيز . دار النهار – القاهرة .

٧- الفاتيكان والإسلام . دار القلم – القاهرة .

٨- التعايش السلمي بين المسلمين وغير المسلمين . دار الهداية – القاهرة .

٩- رينيه جينو (الشيخ عبد الواحد يحيى) . دار الأنصار – القاهرة

الطبعة الأولى ١٩٩٦م / ١٤١٦هـ

الكتاب : هدم الإسلام بالمصطلحات المستوردة (الحداثة والأصولية)

رقم الإيداع : ١٩٩٦/٥٧٩٨

الترقيم الدولي

I.S.B.N. 977-19-0884-7